من أجل صحافة
"نافذة"

دليل
أكاديمية الصحافة الاستقصائيّة





2021





دليل

أكاديمية الصحافة الاستقصائيّة

ARTICLE 19

أنجز هذا الدليل بمبادرة من

منظمة المادة 19 مكتب شمال إفريقيا والشرق الأوسط

بالشراكة مع **معهد الصحافة وعلوم الاخبار**

في إطار مشروع **«** دعم حرية التعبير والحق في النفاذ الى المعلومة في تونس**»**
الذي ينفذ بالشراكة مع
منظّمة ERIM و GoAct.

تنسيق واشراف

د- أمين بن مسعود

المساهمون في الدليل

أ. حنان زبيس- أ.رفيق بن عبد الله - أ. وليد الماجري-
أ.مبروكة خذير - أ. زياد دبار - د. أيمن الزغدودي - أ. ميخائيل بن رابح

المساهمون من منظمة المادة 19

سلوى الغزواني، مديرة منظمة المادة 19 مكتب شمال إفريقيا والشرق الأوسط

كريم بالحاج عيسى ، مدير برامج الشفافية بمنظمة المادة 19 مكتب شمال إفريقيا والشرق الأوسط

لميس عيسى، مساعدة برامج الشفافية بمنظمة المادة 19 مكتب شمال إفريقيا والشرق الأوسط

قائمة محتويات

كلمة السيدة حميدة البور 5
كلمة السيدة سلوى غزواني 7

المحور الأول: «دليل من أجل صحافة نافذة» ماذا؟ ولِماذا؟ 10
الفصل الأوّل: الهدفُ القائم والأهداف القادمة. 10
الفصل الثاني: الصحافة الاستقصائية-التعريف والخصوصيّة والشروط. 14

المحور الثاني: أفكار التحقيقات الاستقصائية 24
الفصل الثالث: اقتناص مشاريع التحقيقات-النظارات الاستقصائيّة. 24
الفَصْلُ الرّابع: البحث الأوّلي-الوقوف على أرض الاستقصاء الصلبة. 28

المحور الثالث: منهجية إنجاز التحقيقات الاستقصائية 36
الفصل الخامس: الفرضية-ملامحها وبنيتها. 36
الفصل السادس: الحجّة في الاستقصاء «أنا الدليل، والدرب». 41
الفصل السابع: المقابلة الصحفية تقنياتها وأنواعها. 46
الفصل الثامن: النفاذ إلى المعلومة-توظيف الحق للوصول إلى الحقيقة 52
الفصل التاسع: الملفّ الرئيسي-الذاكرة والبوصلة 62

المحور الرابع: سرد القصة الاستقصائية 68
الفصل العاشر: سيناريو القصة الاستقصائية «في البدء كانتِ الكلمة». 68
الفصل الحادي عشر: الاستقصاء التفاعلي-السرديات الجديدة للقصة الاستقصائية 74
الفصل الثاني عشر: «صحافة الجوال»... أداة جديدة بين أيادي الصحافيين الاستقصائيين.. 84

المحور الخامس: السلامة المهنية ومعايير ما قبل النشر 92
الفصل الثالث عشر: السلامة في الاستقصاء-حتى لا يصير الاستقصائي قصة صحفية 92
الفصل الرابع عشر: الإطار التشريعي للعمل الاستقصائي-من أجل استقصاء دون ثغرات قانونية 100
الفصل الخامس عشر: أخلاقيات الصحافة الاستقصائية-الممكن وشروطه 108

المحور السادس: التحقيق في قضايا الفساد في المال العمومي (دراسة حالة) 114
الفصل السادس عشر: البيئة الرقابية في تونس-«منجم» الصحفي الاستقصائي. 114
الفصل السابع عشر: التحقيق في حالات الفساد في مجال الصفقات العمومية- 119
من أين يُؤْكل كتف الفساد في تونس؟ 119

الخاتمة 132

قائمة المراجع والمصادر 134

الصحافة الاستقصائية هي أن تستعيد الواقع من الأقوياء المتنفذين

جوليان أسانغ
مؤسس موقع ويكيليكس

قامت مهنتي بكاملها على أهمية الإفصاح عن الحقائق المرغوب وغير المرغوب فيها، وجعل بلادي واحة للمعرفة

سيمور هيرش
من أشهر الصحفيين الاستقصائيين في العالم

إنّها مدرسة صحفية تدرك أن النفاذ إلى العمق حق قارئ لا يعنيه ولا يرضيه أن تنحصر مهمة الصحافة في مدح السلطان والإشادة بعظمته فيما فعل وفيما لم يفعل

محمد حسنين هيكل
صحفي وكاتب مصري (1923-2016)

على الصحفيين واجب ضمان عدم كتابة التاريخ من قبل السياسيين"

روبرت فيسك
كاتب ومراسل صحيفة "ذي أندبندنت"
في منطقة الشرق الأوسط (1946-2020)

كلمة السيدة حميدة البور

مديرة معهد الصحافة وعلوم الإخبار

الصحافة الاستقصائية صحافة النفاذ والنفوذ

من أجل صحافة نافذة. يختزل هذا العنوان رؤى معهد الصحافة وعلوم الإخبار ومنظمة المادة 19 وأهدافهما ضمن شراكة نوعية تتمثل في تدريب الصحافيين والصحافيات على تقنيات الصحافة الاستقصائية وأساليبها.

وتوفر تجربة المعهد الأكاديمية والعلمية في المجال[1] ومساهمة منظمة المادة 19 في المبادرات الجدية الساعية إلى ترسيخ صحافة الجودة أرضية مشتركة لتقديم هذا الدليل الذي يوثق تجربة نعتبرها متميزة في التكوين المشترك تصورا وإنجازا في مجال الصحافة الاستقصائية. وهي محاولة في تمكين المهتمين والمهتمات بموضوع الصحافة الاستقصائية من المعارف والمهارات اللازمة لفهم هذا النوع المتقدم من الممارسة الصحفية.

ويمكن الإقرار أن الجهد المبذول في سبيل تكريس صحافة نافذة هو في نهاية المطاف قصة نفاذ ونفوذ خدمة للمصلحة العامة.

ويتمثل النفاذ في بلوغ مستويات ترتقي بالإنتاج الصحفي إلى توفير المعلومات الضافية والشافية في الكشف عن مواطن الخلل وإظهار ما يريد أصحاب وصاحبات النفوذ إخفاءه. أما النفوذ فيرتبط بقدرة الصحافة على التأثير في الواقع قصد تغييره من خلال ما تنتجه من أعمال تميط اللثام عن الحقائق والوقائع عبر النفاذ إلى معطيات ومعلومات غير متاحة ومن الصعب الحصول عليها باعتماد وسائل العمل العادية وتتطلب جهدا مضاعفا في البحث والتمحيص والتدقيق والتثبت.

والنفوذ يرتبط بمفهوم سلطة الإعلام، وما يعرف بالسلطة الرابعة ودورها الرقابي الذي لا يعترف بالمصالح الشخصية أمام المصلحة العامة ويرسم أجندة اهتماماته بعيدا عن أجندات لا صلة لها بقواعد الممارسة المحترفة وعن الضغوط أيا كان مأتاها. وهذا ما يحيل إلى استقلالية اتخاذ القرار في داخل غرف التحرير. فالاستقلالية تمكن من كسب رهان المصداقية التي تعتبر ذروة ما يسعى إليه الصحفي المحترف في علاقته مع المتلقي.

وترتسم التمثلات بخصوص سلطة الإعلام في أذهان الطلبة الذين اختاروا المجال الصحفي في فلك حق المواطن في النفاذ إلى المعلومة الثابتة والصحيحة عبر مسار رقابي يكمن جوهره في خدمة المصلحة العامة وإرساء ثقافة المساءلة.

1 أطلق المعهد سنة منذ 2013 الماجستير المهني في الصحافة الاستقصائية ونظم سنة 2014 بالتعاون مع منظمة كونراد أديناور شتيفتونق ملتقى دوليا بخصوص الصحافة الاستقصائية شارك فيه عديد الباحثين والباحثات من تونس وبلدان مختلفة وتمّ توثيق الورقات العلمية ضمن مؤلف جماعي.

فمن خلال دراسة مقارنة بين طلبة الصحافة في تونس والنرويج وبنغلاديش تم انجازها سنة 2014 يتفق المستجوبون والمستجوبات رغم اختلاف السياقات الثقافية والسياسية والتاريخية والجغرافية في الإقرار أن سلطة الإعلام تكمن في المسافة النقدية التي يتخذها من كل السّلطات وأنّ الدور الرقابي هو المهمة الأساسية لوسائل الإعلام[2] وفي الآن ذاته يرون أنّ صحافة العمق والاستقصاء في تراجع مقارنة بالممارسات الصحفية المبنية على الإثارة والانطباعية وتنامي ما يسمى ب»صحافة النقر» أو ما يعرف بالأنقليزية Click Journalism.

ومن ناحية ثانية يدرك الصحفيون/ات الاستقصائيون/ات حجم التحديات والصعوبات التي تواجههم في مستويات عدة بعضها مرتبط بالسياق السياسي وغياب استراتيجية واضحة قصد تطوير الأداء الإعلامي والبعض الآخر بالخيارات التي ينتهجها أصحاب القرار في المؤسسات الإعلامية مما يقلّص من فرص نشر الأعمال الاستقصائية وتطويرها.

ولكن قصص نجاح العديد من الأعمال الاستقصائية وما تبعها من قضايا رفعت ضدّ الفساد واختيار بعض وسائل الاعلام التخصص في الصحافة الاستقصائية تعتبر لبنات جادة في الترويج لمبادئ المساءلة والمحاسبة من خلال الإنتاج الصحفي الجادّ.

ومن الأهمية بمكان أن تضطلع المؤسسات التكوينية في مجال الصحافة والمنظمات المختصة بدورها في دعم ثقافة المساءلة والرفع من قدرات الصحفيين والصحفيات لممارسة الدور الرقابي بحرفية واقتدار. والحرفية تقتضي بالأساس التثبت من المعلومة قبل بثها والالتزام بأخلاقيات المهنة الصحفية واحترام الجمهور لأجل صحافة نافذة. في النهاية هذا الدليل هو مساهمة من معهد الصحافة وعلوم الإخبار ومنظمة المادة 19 في دعم الصحافة الاستقصائية ونرجو أن يقدم محتواه الفائدة العلمية والعملية.

2 تمت هذه الدراسة ضمن مشروع بحثي عنوانه" آفاق مشتركة " وجمع باحثين وباحثات من معهد الصحافة وعلوم الاخبار - جامعة منوبة وجامعة أوسلو أكشوس وجامعة دكا بنقلاديش. نتائج هذه الدراسة تم نشرها ضمن مؤلف جماعي
Negotiating journalism core values and cultural diversities Frey E. Rhaman M, El Bour H.(Eds)Nordicom 2017

كلمة السيدة سلوى غزواني

المديرة الإقليمية لمنظمة المادة 19.

«من أجل صحافة نافذة ترسي مبادئ المساءلة»

تتردد دائما في المناسبات المتعلقة بحرية الصحافة وحماية الصحافيين أن الصحافة الحرة والمستقلة عماد من أعمدة الديمقراطية. وقول ذلك عن الصحافة ليس من قبيل منحها ميزة غير واقعية من طرف المدافعين عنها، بل هو من صميم وظيفتها الأساسية. فالصحافة، بنشرها للمعلومات وكشفها عن الحقائق ومساءلتها للحكام وأصحاب القرار والمال والساسة وإخضاعهم للمحاسبة، تساعد الأفراد في تكوين آرائهم ومواقفهم وتعزز وعيهم ومعرفتهم بالأمور المتعلقة بالشأن العام، فيصبحون أكثر قدرة على المشاركة والاختيار.

ولا تكتسب الصحافة هذه القدرة على تعزيز المجتمع الديمقراطي السليم وتقويته إلا عندما تتوفر للصحافيات والصحافيين البيئة الآمنة الملائمة لممارسة عملهم على جميع المستويات. والمقصود هنا توفر إطار تشريعي ومؤسساتي ضامن لحرية الصحافة واستقلاليتها وتعددها، واعتراف اجتماعي بأدوار الصحافة وإدراك لأهمية حماية حريتها واستقلاليتها، وتكوين جيد للصحافيات والصحافيين والتزام كبير من قبلهم ومن قبل مؤسساتهم بأخلاقيات الصحافة وقواعدها المهنية.

ولعلّ ما جعل الصحافة في تونس تعجز عن الارتقاء بنفسها لتحقيق هذا الدور المنتظر منها ضمن مسار الانتقال الديمقراطي، الذي شهدته البلاد بعد 2011، هو أن لا شيء مما ذكر آنفا قد تحقق. فرغم المصادقة، منذ السنة الأولى للثورة، على قوانين جديدة للإعلام[3] توفر، نظريا، ضمانات لحرية الصحافة واستقلاليتها، ورغم تركيز الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري في 03 ماي 2013، ثم مؤخرا مجلس الصحافة في سبتمبر 2020[4]، فقد غابت الإرادة الحقيقية من قبل كل من تولوا السلطة بعد 2011 لإصلاح الإعلام والقطع كليا مع ما كان يمارس من قبل النظام السابق من سياسة التحكم فيه وممارسة ضغوطات عليه.

ولعل أكبر دليل على غياب هذه الإرادة في إصلاح الإعلام وفق رؤية تقدر أهمية دوره في بناء دولة ديمقراطية ومجتمع ديمقراطي، هو التعطيل الذي شهده تفعيل المرسومين 115 و116 إبان المصادقة عليهما في 2011، ثم التلكؤ في تعويضهما بقوانين أساسية وفقا للدستور بعد المصادقة عليه في 2014[5]،

---

3 المرسوم عدد 115 لسنة 2011 والمرسوم عدد 116 لسنة 2011

4 https://www.conseildepresse.tn

5 الإطار التشريعي لحرية الاتصال السمعي البصري في تونسبين الموجود والمنشود، وثيقة معلومات أساسية، منظمة المادة 19 https://www.article19.org/wp-content/uploads/2021/03/Processus-legistif-audiovisuel-ar.pdf

بل أكثر من ذلك شهدنا خلال السنوات الأخيرة مبادرات قانونية خطيرة مخالفة لأحكام الدستور ومبادئه وللمعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير والصحافة، سواء من قبل الحكومة[6] أو نواب وكتل في البرلمان[7]، دون أن ننسى الحملات الممنهجة التي استهدف الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري منذ إحداثها[8] وحملات الشيطنة والتشويه للصحافيين وللصحافة عموما والاعتداءات المتكررة على الصحافيات الصحافيين أثناء أدائهم لمهامهم الميدانية. ويمكن في هذا الصدد الاطلاع على تقارير وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الصحفيين بالنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين[9].

وتؤشر كل هذه المبادرات التشريعية والممارسات والانتهاكات عن رغبة جامحة في استعادة السيطرة على الإعلام والتراجع حتى على المكاسب القليلة التي تحققت له في الظفر ببعض الحرية والاستقلالية والتعددية. كما تعكس هذه المحاولات المتكررة فهما قاصرا لأهمية حرية التعبير والصحافة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مجتمع ديمقراطي يتيح لكل الأفكار والآراء والمواقف مساحة للتعبير عن نفسها في إطار المساواة وسيادة القانون.

ورغم غياب الإرادة السياسية الصادقة للمضي قدما في إصلاح الإعلام، بل وتأثير كل الممارسات المذكورة آنفا في تعطل بعض المبادرات الإصلاحية لهذا القطاع، والإقرار بأن ذلك ساهم في تفويت فرصة على الصحافيين والعاملين في هذا القطاع بدرجة أولى، وعلى المجتمع التونسي ككل لتكريس الحق في الإعلام المنصوص عليه في الفصل 32 من الدستور، من خلال إرساء صحافة حرة، ومستقلة وفي الوقت نفسه خاضعة للمساءلة وفق القواعد المهنية والأخلاقية للعمل الصحفي، فإن ذلك لم يثن عديد الفاعلين والمتدخلين في قطاع الإعلام، بدعم من المجتمع المدني والمنظمات الدولية الحقوقية، على إطلاق المبادرات وتقديم المقترحات الهادفة إلى المحافظة على مكسب حرية التعبير والصحافة والحث على استئناف مسار إصلاح الإعلام واستكماله[10] في اتجاه إرساء إعلام حر ومستقل ونزيه يعزز الوصول الفعال إلى مجموعة واسعة من المعلومات والأفكار ويؤسس لثقافة ديمقراطية وتشاركية في المجتمع.

ضمن هذا النطاق وتحقيقا لهذه الأهداف المأمولة، جاء إعداد دليل **من أجل صحافة «نافذة»**، وهو دليل يمثل ثمرة الجهد العلمي والتطبيقي لأكاديمية الصحافة الاستقصائية، وهي مبادرة مشتركة بين معهد الصحافة وعلوم الإخبار ومنظمة المادة 19 تم إطلاقها سنة 2021 لفائدة صحافيات شابات وصحافيين شبان وطلبة بمرحلة الماجستير بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار يجمع بينهم شغف الصحافة وعشق التنقيب عن المعلومات وكشف الحقائق. وهذا الدليل هو عصارة معارف وتجارب مجموعة من الصحافيين الاستقصائيين والأكاديميين والخبراء في عدة اختصاصات ذات صلة بالصحافة الاستقصائية، شاركوا في تصميم مختلف الحصص التدريبية لأكاديمية الصحافة الاستقصائية وتأمينها، ومن ثمة تصميم محاور الدليل وفصوله وتأثيث محتوياته، فجاء مراوحا بين المعارف النظرية والمهارات التطبيقية بطريقة مميزة تغطي جميع مراحل إنجاز

---

6 منظمات تحذر من خطورة مشروع قانون هيئة الاتصال السمعي البصري-https://www.article19.org/ar/resources/tunisie-lettre-ouverte-sur-le-projet-de-loi-relatif-a-la-creation-de-linstance-de-la-communication-audiovisuelle/

7 تونس: منظمات حقوقية تدعو البرلمان إلى عدم المصادقة على مقترح تعديل المرسوم المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري.https://www.article19.org/ar/resources/tunisia-human-rights-organisations-call-on-tunisian-parliament-not-to-pass-amendment-to-law-on-freedom-of-audiovisual-communication/ 46 جمعية ومنظمة حقوقية تدعو إلى سحب مقترح قانون جديد خطير على حرية التعبير والصحافة في تونس

8 https://www.article19.org/ar/resources/tunisia-independence-haica-protected/

9 https://protection.snjt.org/category/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1

10 وثيقة مرجعية: المسار الإصلاحي لحرية الإعلام في تونس، أدوار المجتمع المدني والهياكل المهنية والمنظمات الدولية

الاستقصاء الصحفي من اقتناص الفكرة إلى النشر، وما يتطلبه هذا المسار من معارف ومهارات وتقنيات، دون إغفال المتطلبات القانونية والأخلاقية وتلك المتعلقة بسلامة الصحفي وحمايته أثناء إعداد تحقيقه الاستقصائي وبعد نشره.

نرجو أن يحقق هذا الدليل الفائدة المرجوة لفئات عديدة يتوجه إليها سواء من طلاب الصحافة والإعلام أو صحافيين محترفين، من الصحافيين الاستقصائيين وغيرهم أو كذلك مدربين. وإن منظمة المادة 19 إذ تقدّم شكرها الجزيل لجميع من ساهموا بسخاء في إعداد محتويات هذا الدليل، فهي تعبر كذلك عن امتنانها لمعهد الصحافة وعلوم الإخبار لدعمه القيّم لكافة مراحل إعداد وتنفيذ مشروع أكاديمية الصحافة الاستقصائية وإنجاح الشراكة بينه وبين منظمة المادة 19، بما في ذلك إنجاز هذا الدليل وإصداره.

المحور 1

«دليل من أجل صحافة نافذة»
ماذا؟ ولِماذا؟

الفصل الأوّل: الهدفُ القائم والأهداف القادمة.

> «ارتبطتْ الصحافة الاستقصائية مضمونيا بمفهوم الرقابة على السلطات الرسمية ومراكز القوى، وإجرائيا بمنظومة «صحافة الجودة»، واحترافيا بـ«صحافة العمق»، وإعلاميا بـ«صحافة الصحافة».
>
> أمين بن مسعود [11]

بعيدًا عن التصورات الاحتفائية بالصحافة الاستقصائية والتي تتوافق في الكثير من الأحيان مع اتجاهاتٍ حينية وتقليعات عابرة سرعان ما تنطفئ كانطفاء الفقاعات في الماء، وبمنأى أيضًا عن خطاب النجاة والنهايات الذي يحف عادة بموضوع الصحافة الاستقصائية من خلال تمثلها كـ«طوق الخلاص» لإعلام الجودة، فإنّ القراءة المتأنية لنصف قرن من العمل الصحفي وللمضامين الإعلامية المنشورة، تشير إلى تمكّن الصحافة الاستقصائية من فرض مكانها ومكانتها ضمن المشاهد الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية.

فمنذ التحقيقات الاستقصائية المعروفة بـ«ووترغايت» في صحيفة واشنطن بوست الأمريكية والتي انتهت باستقالة الرئيس الأمريكي حينها ريتشارد نيكسون من منصبه في 8 أوت 1974، ارتبطت الصحافة الاستقصائية مضمونيا بمفهوم الرقابة على السلطات الرسمية ومراكز القوى، وإجرائيا بمنظومة «صحافة الجودة»، واحترافيا بـ«صحافة العمق»، وإعلاميا بـ«صحافة الصحافة».

وماكان لهذا الربط أن يحصل لولا خصوصية وتفرّد من حيث طبيعة العمل والوظائف المنوطة بها، وقدرة على الوصول إلى الملفات الحارقة، وكشف لقضايا حيوية تهمّ الرأي العام غير أنها غائبة أو مغيبة عنه كليا أو جزئيّا.

وماكان لهذا الربط أن يحصل أيضا، لولا الرأسمال الرمزي من الثقة الذي راكمته

11 أستاذ مساعد في معهد الصحافة وعلوم الإخبار، المنسق العلمي للماجستير المهني في الصحافة الاستقصائية، والمشرف العام على أكاديمية الصحافة الاستقصائية، مدرّب ومكوّن في الصحافة الاستقصائية منذ 2013، أكاديمي له اهتمامات بحثية ومقالات علمية في مجال الإعلام والمواطنة والتنوع الثقافي.

الصحافة الاستقصائية مع الجمهور، ولولا حجم الإحراج الذي تُسببه للسلطات الرسمية التي كثيرا ما تخفي قصورها وراء خطاب اتصالي مراوغ ومُراهن على ذاكرة السمكة الجماعية، ولولا حجم التعرية لمراكز القوى الموازية من المهربين والعصابات والتنظيمات الخارجة على القانون.

ولأنّ الصحافة الاستقصائية، في مستواها التعريفي على الأقل، عادةً ما تَتَبَعُ التجاوزات بغض النظر عن طبيعتها، وتتابعُ المتجاوزَ أيا كانت هويته، وتنصفُ الضحايا والهوامش أيا كانت مواقعهم ومواقفهم، وتنتصر للحَقيقة وتنحاز لها مهما كان ألمها وبشاعتها، فإنّ سهام التضييق والملاحقات القانونية والإدارية وحملات الاستهداف الرمزي وحتّى الاغتيال المادي، ما انفكتْ تُلاحق الصحفيين الاستقصائيين.

وهي مُلاحقات لم تعد مقتصرة على الأنظمة الاستبدادية والديكتاتوريات الشمولية، ولا على بيئات العمل غير الآمنة على غرار جغرافيات الحرب وأماكن سيطرة الميليشيات المسلحة، حيث سُجلت اغتيالات في حق صحفيين استقصائيين خلال الخمس سنوات الفارطة في الفضاء الأوروبي وتحديدا في مالطا وسلوفينيا وبلغاريا وآخرها في هولندا وهو الذي دفع ببعض المنظمات العالمية المشتغلة في مجال حرية الإعلام إلى دق ناقوس الخطر قائلة في تقريرها لعام 2019 إنه «وإذا كانت أوروبا لا تزال القارة التي تضمن أكبر مساحة لحرية الصحافة، فإن الصحفيين الاستقصائيين باتوا يجدون فيها صعوبات وعراقيل أكثر من أي وقت مضى[12]».

ومن نافلة القول الإشارة إلى أنّنا لسنا حيال وضع «الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية» في سلّة واحدة، أو أننا نجسرُ الهوّة السحيقة القائمة بينهما في مجالات حرية الإعلام والتعبير بجرّة قلم، بيْد أننا نُشير إلى أنّ الشواهد الكثيرة تؤكّد أنّ مجال وبيئة ومناخ عمل الصحفيين الاستقصائيين بات يضيق باطراد.

وعلى الرغم من كلّ ما سبق، فإنّ الصحافة الاستقصائية تجد اهتماما بالإمكان وصفه بالمتزايد في معاهد الإعلام ومراكز التكوين الصحفي والمؤسسات الإعلامية الساعية إلى تقديم مضامين إعلامية تحترم الجمهور وتلتزم بالمبادئ المهنية والأخلاقية للصحافة.

فعلى الرغم منْ التكلفة الزمانية والمادية الباهظة نسبيا للتحقيقات الاستقصائية، فإنّ منصات إعلامية معتبرة ومُبادرات وتكتلات مهنية محلية وعابرة للعواصم وللقارات ما انفكت تزدهر وتنتشر في كافة أصقاع العالم، دافعة نحو خروج الصحفي من «دوامة» اليومي، ومن متاهة صحافة القيل والقال وقلّة السؤال، ومن سَطوة الركح ومشهدية التجلي، نحو صحافة «ترصد الخلل» و«توثّقه» وتحمّل الأطراف المسؤولة مسؤولية قصورها وسوء إدارتها.

لم تكنْ البيئة الإعلامية التونسيّة بمنأى عن هذا الحراك الإعلاميّ، مُوظفّة في ذلك مشهديّة الانتقال الديمقراطي في البلاد، والتي سمحت بدورها بوضع لبناتِ أولى لانتقال إعلامي في مستوى الوظائف والأدوار والتمثلات، مازلنا نرقب نتائج مخاضه العسير.

12 التصنيف العالمي لسنة 2019، هل انهار السدّ المنيع في أوروبا؟ مُراسلون بلا حدود، الرابط: https://bit.ly/3zyY7j8

وفي أثناء ذلك، عَرف المشهد الإعلامي التونسيّ إنجاز تحقيقات استقصائية[13] محلية أو ذات تشبيك عالمي، متميزة شكلا ومضمونا، وولادة نُخبة صحفية مؤمنة بالعمل الاستقصائيّ وبقيمته الإعلامية المُضافة، إضافة إلى إنشاء أول ماجستير مهني في السياق العربي برمته متخصص في الصحافة الاستقصائية بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار في سنة 2013، مع استنبات منصات إعلامية مختصة في صحافة العُمق عموما والصحافة الاستقصائية على وجه الخُصوص، وليس انتهاء بإرساء أكاديمية للصحافة الاستقصائية والتي كانت ثمرة توافق وتعاون بين الفاعل الأكاديمي والفاعل الجمعياتي والفاعلين المهنيين الاحترافيين المختصين في مجال الصحافة الاستقصائية.

ولئنْ عرفت الساحة الإعلامية التونسية كل ما سبق من النقاط الإيجابيّة، فإنّ العديدَ من النقائص والإخلالات شابت الكثير من المضامين الإعلامية المقدّمة على أنها تندرج ضمن الصحافة الاستقصائية.

لعلّ من بين هذه الإخلالات الخلط عن جهل أو عن عمد بين الصحافة الاستقصائية والأجناس الصحفية الميدانية الأخرى، على غرار التحقيق الصحفي العادي والريبورتاج، ومن بينها أيضا الاستثمار في عنوان «الصحافة الاستقصائية» لمضامين إعلامية لا ترتقي أصلا إلى المستوى المهني والأخلاقي- بمعنى أخلاقيات المهنة- للعمل الصحفي، ومن بينها أيضا استغلال عنوان «الاستقصاء» وصِفة «الصحفي الاستقصائي» في لُعبة التسريبات السياسية قصد تسجيل النقاط في المُكاسرات الحزبية.

ومن بين هذه النقائص والإخلالات أيضا استسهال بعض رؤساء التحرير والمشرفين على غرف التحرير ورؤساء الأقسام الصحفية لمفهوم الصحافة الاستقصائية، واعتبارها ضربا من ضروب نشر التسجيلات والوثائق السريّة دون المرور ببوابة التثبت والتحقق والتوقف مليا عند الفرضيّة والمصادر البشرية والتوثيقية قبل المرور بآليات البحث عن الحجّة الاستقصائية وانتهاء بصياغة القصة وبصناعة روحها التحريرية.

ومن بينها توهّم بعض الصحفيين المبتدئين أنّ الصحافة الاستقصائية هي مجال للشهرة السريعة، وفضاء لـ«بطولة مزعومة» قادرة على تغيير العالم بجرّة قلم، الأمر الذي يجعلهم يسقطون في مطبّ الاختيار على مواضيع استقصائية مغلقة ومستعصية.

وحتّى لا يختلط «الغثّ الكثير»، بـ«السمين الموجود»، فيصيرون سواسية لدى الجمهور والرأي العام، كان لابد من إنجاز دلِيل للصحافة الاستقصائية ينضاف لكلّ ما كُتب في هذا المجال، ولكنّه في المقابل يحمل في طياته إجابات عن تساؤلات عميقة حول تعريف الصحافة الاستقصائية والفروق القائمة بينها وبين الصحافة الكلاسيكية، وينضوي على إصلاحات لأخطاء مهنية ولالتباسات معرفية وتطبيقية وإجرائية شابت هذا العقد من زمن الانتقال الإعلامي الصعب نحو إعلام الجودة وصحافة العُمق.

لذا، فقد سعينا إلى أن يكون هذا الدليل بمثابة البوصلة المهنية لكل صحفيّ ومدرّب وطالب وباحث في الصحافة يريد فهم مسار التحقيقات الاستقصائية والإحاطة بمراحلها جميعا من مرحلة «الفكرة» إلى نُقطة «النشر» بمختلف محامله، ويسعى إلى الانخراط السليم والسلس في عالم الصحافة الاستقصائية من خلال إجراء تحقيقات استقصائية مهمة وعميقة.

---

13 التأريخ لنشأة الصحافة الاستقصائية في تونس كمنظومة متكونة من منصات مختصة في الصحافة الاستقصائية وماجستير مهني خاص بالصحافة الاستقصاء وأقسام خاص بالاستقصاء في بعض وسائل الإعلام، انطلاقا من مشهدية 2011، لا يعني عدم وجود تحقيقات استقصائية قبل 2011، فقد وقفنا على اجتهادات معتبرة في الاستقصاء على غرار تحقيقات الزميل معز الباي في جريدة الموقف.

لذا، فإنّ دليل «من أجل صحافة نافذة»، هو بمثابة «خارطة الطريق» لكلّ صحفي يريد أن ينجز تحقيقا استقصائيا، منطلقا معه من طريقة استخراج الأفكار الاستقصائية وقياس قابلية إنجازها، مرورا بصياغة الفرضيات وتقنيات المقابلة الصحفية وإنجاز ملف الأساس، وُصولا إلى التحرير النهائيّ للقصة الاستقصائية وتقديم مضمون صحفيّ مقنع للنشر في أفضل المنصات الإعلامية المحلية والعالمية.

ولئنْ تمّ الاختيار على عنوان «من أجل صحافة نافذة» كعنوان للدليل، فهو لإيماننا العميق بأنّ الصحافة الاستقصائية تجسيد للنفوذ الرمزي الثقيل على أصحاب السلطة والنفوذ، باعتبارها أداة مهمة وقويّة من أدوات المُساءلة والمُراقبة والكشف، وآلية من آليات استعادة الواقع من المتنفذين الأقوياء على حدّ مقولة جوليان أسانغ.

ومع سلطة النفوذ الرمزي، الذي يحتاجه أيّ مجتمع يريد إرساء دولة المؤسسات وسيّادة القانون، فإنّ الصحافة الاستقصائية تكتسي خصوصيتها من قدرتها على النفاذ إلى المعلومة المهمة والولوج إلى الملفات الحساسة والسريّة، وبلوغ مستويات من العُمق في تقصي الحقائق وكشفها، تعجز الصحافة الكلاسيكية عنَ بلوغها.

إضافة لكلّ ما سبق، فإنّ الصحافة الاستقصائيّة، هي نافذة الجمهور حيال الحقائق الحصرية والملفات الحساسة الغائبة والمغيبة عن الرأي العام.

لذا فقد رام الساهرون على إنجاز الدليل أن يكون مساعدا للوصول إلى المعلومات التي هي بحوزة الهياكل العمومية من خلال توظيف حق النفاذ إلى المعلومة، والمعاضد لفهم الإطار التشريعي المنظمّ لحرية التعبير والإعلام بعد 14 جانفي 2011، والداعم أيضا للاستجلاء الأوليّ لقضايا الفساد المالي والإحاطة بالبيئة الرقابية في السياق التونسي.

ولأنّ الأهداف كانت متعددة ومتشابكة وعميقة، فكان وجوبا أن يكون الدليل ثمرة تكامل بين الخبرات الصحفية الاستقصائية والتجارب المهنية المُعتبرة، وبين مختلف التخصصات المعرفية والتطبيقية. لذا، فإنّ القارئ سيجد في كل محور من محاور الدليل زُبدة تجربة الكاتب ورحيق معرفته واختصاصه بالموضوع المتطرق إليه.

عسى أن نكون قد وفقنا في تقديم مادة معرفية عميقة لطالب الصحافة والباحث في صحافة الرقابة والمساءلة، ومادة إجرائية وتطبيقية واضحة ومفصّلة لكلّ صحفي يريد القيام بتحقيقات استقصائية مهمة ودقيقة، ومادّة متماسكة لكلّ من يعمل على إرساء إعلام جودة في تونس... رغم الإكراهات والضغوطات والمدافعين عن «الرّداءة المؤعلمة»، ورغم طول الطريق وقلة سالكيه...

الفصل الثاني: الصحافة الاستقصائية
التعريف والخصوصيّة والشروط.

"بمعنى أدق، فإنّ الصحفيّ الاستقصائيّ منحاز ضدّ التجاوزات الحاصلة في حق القانون والقائمة في حق الضحايا، ولكنه انحياز مبني على وقائع وحقائق لا انطباعات وتخيلات، وهو انحياز تحركه التحريات العميقة والابحاث الطويلة لا الأقوال المرسلة والاتهامات الجُزافية الجوفاء."

أمين بن مسعود

كثيرًا ما يُطرح في الأوساط الأكاديمية والاحترافية الصحفية، سؤال «ماالصحافة الاستقصائية؟»، وهو سؤال في تقديرنا يُخْفي وراءه ثلاثة استفسارات كبرى.

أوّلُ الاستفسارات سؤال مَاهيَ الفروق القائمة بين الصحافة الاستقصائية من جهة والصحافة الكلاسيكية العادية من جهة أخرى، وثانيها مَاهيَ الفروق بين الصحافة الاستقصائية وبين الأجناس الصحفية التحقيقية (على غرار التحقيق الصحفي، وصحافة التسريبات، وصحافة التحري والتقصي في المعطيات)، وثالثها ما هو السؤال المركزي الذي تجيب عنه الصحافة الاستقصائية؟

ولأنّ سؤال «ماالصحافة الاستقصائية»، يُمثّل حجر الزاوية الذي ستنبني عليه محاور وفصول هذا الدليل، فمن الواجب الانطلاق عبر إجابة تعريفيّة تَسْتَوْعِبُ غالبية التعريفات السابقة للصحافة الاستقصائية، وفي الوقت نفسه ترفع أي التباس فيما يخص التقاطعات القائمة بين الصحافة الاستقصائية وغيرها من الأجناس الصحفية التي كثيرا ما يقع الخلط بينهما، وتضع النقاط على حُروف الفروق بين الصحافة الاستقصائية والكلاسيكية.

1- في تعريف الصحافة الاستقصائية- (أن تكشف، أن تُثبت، وأن تحمّل المسؤولية).

كثيرة هي التعريفات الواردة للصحافة الاستقصائيّة، بعضها أكاديمي صرف والآخر إجرائي تطبيقيّ وثالث منهجيّ بحت، إلا انّ غالبيتها تتوافق في اعتبار أنّ الصحافة الاستقصائية هي الصحافةُ الكاشفة عن الحقائق المخفية والتجاوزات الرسمية أو غيرِ الرسمية، والمثبتة لحصول هذه التجاوزات من خلال البراهين والحجج الدامغة، والمحمّلة المسؤولية للأطراف الواقفة وراء هذه التجاوزات[14].

14 لمزيد التوسّع بالإمكان العودة إلى كتاب أشغال الملتقى الدولي: صحافة الاستقصاء وسلطة وسائل الإعلام: التحديات والرهانات والآفاق: تنسيق د. سلوى الشرفي ود. حميدة البور، جامعة منوبة، منشورات معهد الصحافة وعلوم الإخبار ومؤسسة كونراد أديناور، 2014.

بمعنى أدقّ وأوضح فإنّ الصحافة الاستقصائية تدور حول ثلاثية

. الكشف . الإثبات . تحميل المسؤولية

وهو ما سنتعرف عليه بالتفصيل.

أ- الكشف:

يُعتبرُ «كشف الحقائق والتجاوزات» بمثابة الدور الوظيفي الأساسي للصحافة الاستقصائية، ذلك أنّ من أهمّ أدوارها، المقارنة بين «مجال المعايير» ممثلا في القوانين والتشريعات والاتفاقيات والأعراف القضائية، و«مجال الواقع» مجسدا في السياسات المعتمدة والإجراءات والقرارات المتخذة، والسعي إلى إبراز الفرق بينهما.

وهذا التمايز بين مجال المعايير ومجال التطبيق هو بالضبط «التّجاوز» الذي تهتم به الصحافة الاستقصائية، بغض النظر إن كان التجاوز مقترفا من قبل السلطات الرسمية أو مراكز القوى المالية أو شبكات الجريمة المنظمة أو الوفاقات الإجراميّة.

وقد تُحيلنا هذه المقدمة إلى تسمية «watch dog»[15] كلاب الحراسة التي تطلقها الكثير من الأدبيات الإعلامية على الصحافة الاستقصائية باعتبارها الصحافة الحارسة للقوانين وللتشريعات وللصالح العامّ، والشرسة ضدّ كل من يستهدفها ويخلّ بها، والمراقبة لأداء الفاعلين الرسميين وأصحاب النفوذ.

كشفُ التجاوزات، مرتبط أيضًا بقيمة الجدّة والطرافة، أيْ أنّ الكشف يكونُ متعلقا بقضايا ومسائل جديدة غير معروفة من قبل، إما كليا أو جزئيا، فلا يمكن أن يكون الكشفُ على شاكلة إعادة صياغة ونشر لمحتويات تقارير رقابية منشورة لهيئات مهتمّة بالفساد في تونس (على غرار دائرة المحاسبات، أو هيئة مكافحة الفساد...)، أو إعادة تحرير لاعتراف رسمي معلَن بحصول أخطاء أو تجاوزات في ملف من الملفات، إنّما الكشف يُرادُ به استقصائيا، **رفع النقاب عن تجاوزات رسمية أو غير رسمية تهمّ الرأي العام ولكنها غائبة أو مغيبة عنه كليا أو جزئيا.**

ولا إشكال أبدًا أن ينطلق الصحفي الاستقصائي في قصته الاستقصائية من إشعارات عامّة أو اعترافات جزئية أو بيانات معروفة، ولكن من الواجب أن يكشف عن قضايا ومسائل وتجاوزات غير معروفة للجمهور.

وهو بالضبط ما فعله الصحفي الاستقصائي في جريدة المغرب حسان العيادي في تحقيقه الاستقصائي والذي حمل عنوان «الموت القادم على السكة»، عندما انطلق من تعدد حوادث القطارات والتي تعلنها وزارة النقل بشكل مطرّد، ليصل إلى وجود إشكاليات في مستوى هندسة الأضواء وإشارات المرور وفي عُمر العربات المتقادمة، ما يجعل الحوادث في بعض النقاط والتقاطعات نتيجة شبه حتمية لهذا القصور.[16]

15 عيسى محمود الحسن، الصحافة الاستقصائية مهنة المتاعب والأخطار، عمّان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص20.

16 العيادي، حسان، تحقيق "الموت القادم على السكة"، رابط التحقيق https://bit.ly/3I08Df8، منشور على موقع جريدة المغرب بتاريخ 02-2016.

وهُنا تبرز خصوصية «الآنية والجدّة» في الصحافة الاستقصائية مقارنة بالصحافة الكلاسيكية، فإن كانت الأخيرة تُعنى بالجديد في التصريحات والأقوال والأفعال والقرارات، فإنّ الصحافة الاستقصائية تهتم بالجديد في مستوى كشف التجاوزات والملفات والحقائق المسكوت عنها.

ب- الإثبات:

يعني استقدام المؤيدات والبراهين والحجج الدامغة والتي لا يرقى إليها أيّ مجال للشك أو الطعن، لتأكيد حصول التجاوز.

ذلك أنّ أيّ حديث صحفي عن تجاوز هنا أو هناك يبقى بلا أية قيمة، ما لم يكنْ مدعّما بمجموعة من المؤيدات والبراهين التي تخرجه من دائرة الكلام المُرْسَل إلى الحقيقة الثابتة.

ويعدّ الإثباتُ شرطا أساسيا من شروط التحقيق الاستقصائيّ، إذ بمقتضاه تتحوّل الفرضية الاستقصائية إلى قصّة صحفية مترابطة ومتكاملة، ودونه لا يُمكن وصف المضمون الصحفي المقدم بأنه تحقيق استقصائيّ، لذا فلن نجانب الصواب إن قلنا بأنّ «الاستقصاء يعني من جملة معانيه الإثبات»Investiguer c'est prouver، (سنتعرض في الفصل الثامن للتعريف بالحجة الاستقصائية وبأنواعها).

فثمّة فرق كبير بين أن تتطرّق التغطيات الصحفية العادية على سبيل المثال إلى شبهات حصول تجاوزات صلب بعض المدارس القرآنية مكتفية ببعض الشكاوى وردّ القائمين على هذه المدارس دون أيّ إثبات حقيقيّ لحصول هذه التجاوزات، وأن تخوض صحفية استقصائية على غرار حنان زبيس في تحقيقها الاستقصائي المنشور في مجلة «ريالتي» باللغة الفرنسية و«حقائق» باللغة العربية غمار دخول هذه الفضاءات المغلقة لتقديم إثباتات دامغة وتسجيلات توثّق حُصول هذه التجاوزات[17].

ولأنّ التحقيق الاستقصائي يُبنى على إثبات التجاوز وتأكيد حصوله، فإنّ الصحفي الاستقصائي يتبنّى صحّة كل ما يورده في التحقيق من شهادات المصادر ومضامين الوثائق والتسجيلات ويتحمّل كافة مسؤوليّات النّشر، وذلك على غير قاعدة العمل الصحفي العادي المحكوم عادةً بالتّوازن بين وجهات النظر المختلفة وبالموضوعية وبالحياد بين الأطراف المتداخلة في القصة الصحفية.

ج- تَحْميلُ المسؤوليّة:

ونعني به شيئين اثنين، أوّلا إلْقَاءُ مسؤولية التجاوز على الجهة أو الجهات المسؤولة عنه، سواء أكانت شخصية معَنوية أو شخصية ماديّة، وذلك بعد التثبّت من صحّة المعلومات الموردة في التحقيق وإثبات علاقتها السببيّة بالتجاوز، وثانيًا مواجهة الطرف أو الأطراف المتسببة بالتجاوز بالحقائق ونشر حيثيات المواجهة في التحقيق الاستقصائي.

وهنا أيضا يتبيّن لنا ملمح جديد من ملامح التمايز بين الصحافة الكلاسيكية والاستقصائية، ففي الوقت الذي يحافظ فيه الصحفي على علاقة من «المسافة الموضوعية» من كافة الفاعلين صلب التغطية الصحفية العادية، فإنّ الصحفي الاستقصائي يحمّل الاطراف المسؤولة مسؤولية التجاوزات ويضعها في خانة الاتهام.

---

17 حنان، زبيس، رحلة في العالم السري لرياض الأطفال السلفية في تونس، https://bit.ly/3kXQ8ba.

بمعنى أدق أنّ الصحفيّ الاستقصائيّ منحاز ضدّ التجاوزات الحاصلة في حق القانون والقائمة في حق الضحايا، ولكنه انحياز مبني على وقائع وحقائق لا انطباعات وتخيلات، وهو انحياز تحركه التحريات العميقة والابحاث الطويلة لا الأقوال المرسلة والاتهامات الجزافية الجوفاء، وفوق ذلك هو انحياز تُحدد مساره الأعمال الميدانية من استنطاق للشهود واستجواب للمصادر وأداء للزيارات المكوكية لبنك المعطيات لا انتظار ما ستجود به المصادر الرسمية من تصريحات اتصالية هي أقرب ما تكون لأنصاف الحقائق وأنصاف الأكاذيب منها إلى المعلومة والخبر.

بعد فهمنا سويّة للثلاثية المركزية التي تحكم الصحافة الاستقصائية وبعد مصافحة أولية للفروق القائمةِ بين الصحافة الاستقصائية والكلاسيكية، من المهم للغاية أن نفهم سوية السؤالَ المركزي الذي يجيب عنه التحقيق الاستقصائيّ، وهو سؤال محوري لا فقط لأنه يعرفنا بالفرق الأساسي بين التحقيق الاستقصائي والتحقيق العاديّ بل أيضا لأنه يضعنا في لبّ وجوهر القصة الاستقصائية.

فلئنْ كان التحقيق العاديl'enquête journalistique يجيبُ أساسا عن سؤال «لماذا؟» إضافة إلى أسئلة أخرى قد تعترضه أثناء العمل التحقيقي، فإنّ التحقيق الاستقصائي من جهته يجيب أساسا عن سؤال «كيف؟»، ولكن قد ينسحب عن أسئلة أخرى تفرضها خصوصية القصة الاستقصائية على غرار أين؟ ومتى؟.

فمثلا لو أنّ تحقيقا صحفيا عاديا يتساءل من خلال سؤال «لماذا» عن الأسباب الاجتماعية والنفسية والثقافية والاقتصادية التي تجعل فئات اجتماعية واسعة ومتنوعة الأعمار والشرائح تختار الهجرة غير النظامية كحل لأوضاعها المعيشة، فإنّ التحقيق الصحفي الاستقصائي يجيبُ عن سُؤال «كيف؟» أي أنه ينقبّ عن كيفية الهجرة ومسارها ويبحث في الأطراف الرسمية وغير الرسمية المتورطة لتسهيل عملية الهجرة غير النظامية وعن نقاط التجمع والانطلاق وعن هويات السماسرة وعن الرشاوى التي قد تدفع لتيسير عملية الهجرة غير القانونية إلى أوروبا.

ولئنْ كان التحقيق الاستقصائيّ يستوعبُ السؤال المركزي ممثلا في «كيف؟»، فهو أيضا يجيبُ عن الأسئلة الثانوية التي تتفرع عن سؤال «كيف؟» على غرار «من يقف وراء هذه التجاوزات؟»، «ماهي الأحياز المكانية والزمانية لهذه التجاوزات؟»، وغيرها من الأسئلة المتفرعة عن سؤال «كيف»؟.

ولأنّ الفروق بين الصحافة الاستقصائية والكلاسيكية كثيرة ويصعب استيعابها ضمن دليل مخصص للتعريف بالصحافة الاستقصائية وبأهمّ المهارات الواجب توفرها في الصحفي الاستقصائي، فإنّ من شأن الجدول التالي أن يقدم لنا فكرة إجمالية عن أهم الفروق القائمة بينهما.

الفرق	الصحافة الكلاسيكية	الصحافة الاستقصائية
التغطية الصحفية	وصفية استقرائية	عُمْق وتحرّ وتقصّ
التعاطي مع التصريحات الرسمية أو الرواية الرسمية أو شبه الرسمية	تقديم التصديق على التشكيك	تقديم التشكيك على التصديق
التوازن	الحفاظ على مبدإ التوازن وعدم الانحياز.	هناك انحياز مبني على قرائن وأدلة لطرف ضدّ طرف، وانحياز نحو "الحقيقة" الصحفية.
الجدّة	الجديد المتعلق بالحقائق التي يعلنها الفاعلون أو الأحداث.	الجديد المتعلق بكشف الحقائق التي يود الفاعلون إخفاءها.
الزمن الصحفي	الزمن الصحفي متعلق بالمدّة الزمنية الممتدة بين حصول الحدث وبثّه على المحامل الإعلامية المعروفة.	الزمن الصحفي متحرر نسبيا من إيقاع «الحدث والبثّ»، ولكنّه غير مطلق التحرر فهناك دائما مواعيد لبث المضمون الاستقصائي.
الدليل / المؤيدات	يُحتاج إليه أحيانا، سيما في الأخبار الحصرية لتجاوز صحافة التصريحات، وفي السبق الإعلامي وفي التسريبات الصحفية.	يمثّل جوهر وأساس ومحور الصحافة الاستقصائية، ودونه لا يسمى المضمون المقدّم تحقيقا استقصائيا.
الأساس	التثبت في صحة المعطى قبل نشره.	التثبت في صحة المعطى وإثبات التجاوزات بالدليل.
معايير ما قبل النشر	يمر المقال من غرفة التحرير إلى رئاسة التحرير إلى النشر.	لا ينشر التحقيق إلا بموافقة المستشار القانوني، وبعد التثبت من صحة كافة الحقائق والوثائق المعتمدة في التحقيق، من قبل المسؤول الأول ورئيس التحرير.
الخُلاصة	هي التعاطي مع الآنية نقلا وتعليقا.	هي صحافة الصحافة الكلاسيكية. بمعنى أنها تعطي وتزوّد الصحافة الكلاسيكية مواد ومضامين صحفية لنشرها في نشراتها الإخبارية

2-في الفروق بين الاستقصاء، والتحقيق، والتسريب، والتقصي في الوقائع:

بعد أن تعرّفنا على الفروق الأساسية بين الصحافة الاستقصائية والصحافة الكلاسيكية، سنُخصص هذا الفصل برُمتّه لاستكمال التباينات بين التحقيق الاستقصائي والتحقيق العادي، ثم إبراز الفروق بين الصحافة الاستقصائية وصحافة التسريبات، انتهاءً بالتمايزات بين الصحافة الاستقصائية وصحافة التقصي في الوقائع أو ما يُعرف ب Facts checking.

ولئنْ تعمقّنا في هذا المبحث التعريفي الخاص بالصحافة الاستقصائيّة، فلانّ فهم طبيعة الصحافة الاستقصائية والتمكن من خصوصياتها مقارنة بالأجناس الصحفية الأخرى كفيل بوضع أيّ مهتم بالصحافة الاستقصائية على السكة الصحيحة ويُجنبّه السقوط في الخلط الهجين بينها، وهو خلط في حال ما تمكّن من صاحبه من شأنه أن يتكرّس في شكل مضامين صحفية هجينة تأخذ من كل شيء بجزء، دون أن تستوفيَ شروط الاستقصاء الصحفي وتؤمّن مقتضياته.

أ- الفرق بين الاستقصاء والتحقيق:

بالإضافة إلى كل ما ذكرناه في الفصل السابق حول السؤال المركزي للاستقصاء وهو «كيف؟»، والسؤال المركزي للتحقيق وهو «لماذا؟»، فبالإمكان الإشارة أيضا إلى أنّ التحقيق في العادة تغلب عليه المواضيع الاجتماعية والاقتصادية دون أن يتحول إلى قاعدة، في حين انّ الاستقصاء يدور حول التجاوزات بغض النظر عن موضوعاتها (صحية، رياضية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، دينية...).

كما أنّ التحقيق ينطلق من إشكالية كبرى وهو سؤال «لماذا؟»، ثم يطرح فرضيات متعددة، في حين أنّ الاستقصاء يبدأ من فرضيّة مبنية على مجموعة من المؤشرات والوقائع ويسعى الصحفي إلى إثباتها على طول الاستقصاء.

فمثلا لو أخذنا موضوع «العاملات القاصرات في المنازل»، وهو موضوع جدّ مهمّ.

هذا الموضوع بالإمكان الاشتغال عليه كموضوع تحقيق صحفي عادي، وبالإمكان الاشتغال عليه كموضوع تحقيق استقصائيّ أيضا.

فلو أردنا الاشتغال عليه كتحقيق صحفي، فسننطلق من إشكاليّة «لماذا تدفع بعض العائلات التونسية بناتها القاصرات للعمل في المنازل؟»، وهنا نأتي بالمقاربة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وحتّى علم النفس الاجتماعيّ وهكذا، وكل مقاربة تسعى إلى الاجابةِ عن سؤال «لماذا؟» قد نصل إلى إجابة محددة وقد نصل في الأخير إلى طرح هذه الفرضيات المتعددة.

أمّا إذا أردنا الاشتغال عليه كتحقيق استقصائيّ، فمن الواجب أن ننطلق من فرضية واضحة ونسعى إلى إثباتها، على غرار أن نقول «شبكات من سَماسرة تشغيل القاصرات، مرتبطين بعائلات ميسورة يوظفون فقر بعض العائلات الريفية ويستغلون بعض

الثغرات القانونية وقصور مندوبي الطفولة عن أداء واجباتهم، لتشغيل القاصرات في أوضاع اقتصادية واجتماعية مُهينة»[18].

وسيكون كل عملنا في التحقيق الاستقصائي مرتبطا أساسا بإثبات صحة هذه الفرضية وتماسكها وقدرتها على التحول إلى قصة استقصائية متكاملة.

ب- التّحقيقُ الاستقصائي والتّسريب:

نعني بالتسريب، تقديم مصدر من داخل مراكز القرار والنفوذ أو من خارجها، لمضامين وثائقية أو مرئية أو صوتية مهمة، **محكومة بالسرية** وفق الحائزين لهذه المضامين، للصحفيين لنشرها وإطلاع الرأي العامّ على مضمونها.

ارتبطت التسريبات الكبرى في العالم بفكرة «المبلغين عن التجاوزات»يسمّون بـ«مُطْلِقِي الصّفارة les lanceurs d'alerte». من دانييل إيلسبيرغ، الموظف السابق في جهاز مجلس الأمن القومي الأمريكي، والذي كان عام 1971 وراء تسريب «وثائق البنتاغون» التي غيّرت الكثير من اتجاهات الرأي العام الأمريكي حيال الحرب في الفيتنام. ثمّ إدوارد سنودن، الذي سرّب في 2013 مواد ومضامين مصنفة على أنها سرية للغاية من وكالة الأمن القومي، من بينها برنامج «بريسم» المختص في التجسس على الصحفيين إلى صحيفة «الغارديان» وصحيفة «الواشنطن بوست».

دون نسيان تسريبات «ويكيليكس في 2006»، و«تسريبات قيصر 2014» التي كشفت عن صور الآلاف من المقتولين تحت التعذيب في السجون السورية الرسمية[19].

وفي تقديرنا، أنّ المُحقق الاستقصائيّ الأمريكي سيمور هيرش لم يجانب الصواب في كتابه الأخير «مذكرات صحفي استقصائي»، حين عرّف المبلغين عن الفساد، بأولئك المتيقنين تمام اليقين والإدراك بأنهم «أقسموا على الولاء للوطن وليس للأشخاص».

دون كبير تعمّق في التعريف بصحافة التسريبات وبتاريخها، فبالإمكان القول إنّ الفرق بين الصحافة الاستقصائية وصحافة التسريبات أنّ الأخيرة تكتفي بالتسريب من حيث التأكد من صحته شكلا ومضمونا مع وضع فقرات تفسيرية للقارئ وللجمهور قبل نشرها، في حين أنّ الاستقصاء ينطلق من التسريب ليؤكد صحة فرضية برمتها قبل وضعها في إطار القصة الاستقصائية.

ولو أردنا مزيدا من الشرح الموجز والمكثف فإنّ الوثيقة في التسريب هي القصة، في حين انّ الوثيقة في الاستقصاء هي جزء من القصة، وقد تكون هي بداية القصة ومنطلق البحث في تفاصيلها وحيثياتها.

لذا، ففي حالة التسريب يسرع الصحفي، وغالبا بطلب ملح من رؤسائه في العمل، إلى النشر بمجرد الانتهاء من التأكد من صحة التسريب، في حين أنّ التسريب في الاستقصاء هو جزء من الوثائق التي يعمل الصحفي على جمعها وتوثيقها وبيان علاقتها ببعضها البعض ونسج القصة الاستقصائية عليها.

18 اشتغلتْ المتدربة ضمن أكاديمية الصحافة الاستقصائية، أميرة البقلوطي على هذه الفرضية طيلة عملها الاستقصائي.

19 لمزيد من الإيضاحات حول صحافة التسريبات بالإمكان العودة إلى: التسريبات في تونس، الصحافة تدخل الغرف المظلمة، أمين بن مسعود، معهد الجزيرة للإعلام الرابط:https://bit.ly/3i6H1TL ظاهرة ويكيليكس، جدل الإعلام والسياسة، بين الافتراضي والواقعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

وفي الحالتين، فإنّ الصحفي يتبنى صحّة المضامين الواردة في التسريب أو الاستقصاء، ويتحمل مسؤولية الادعاءات الواردة فيهما، ويصحّ أن نقول في هذين النوعين «أن ناقل الكفر هنا كافر»، بمعنى أنّ الإسناد إلى المصادر لا يعفي الصحفي من المسؤولية.

والفرق بين التسريب والاستقصاء يظهر جليا في السياق التونسي في المقارنة بين ما يعرف بـ«شيراتون غايت» و«وثائق بنما».

ففي حالة تسريب «شيراتون غايت»، نجد أنّ المدونة ألفة الرياحي تحصلت على وثائق وفواتير تفيد أنّ وزير الخارجية الأسبق رفيق عبد السلام قضى خمسة ليالي في فندق شيراتون بتونس العاصمة على حساب ميزانية وزارة الخارجية التونسية على الرغم من تمتعه بالسكن الوظيفي.

عمل المدونة ألفة الرياحي تمثّل في التثبتّ من صحّة الوثائق، كتابة فقرة توضيحية لتفسير المضامين الواردة، ونشرها على صفحتها على شبكة التواصل الاجتماعي فايس بوك.

بالنسبة إلى الاستقصاء، ممثلا في «وثائق بنما»، نجد أنّ فريق منصة إنكيفادا، تحصّل على وثائق مسربة تكشف عن تورط شخصيات سياسية واقتصادية تونسيّة في معاملات مالية سريّة، وبعد التثبت من مصداقيتها لم يسرع الفريق إلى نشرها، بل بنى عليها قصصا استقصائية كاملة[20].

ج- الصحافة الاستقصائية وتقصي الوقائع:

أخيرا، نصل إلى الفرق بين الصحافة الاستقصائية وتقصي الوقائع، والحقيقة أنّ الأمر جدّ بسيط، ذلك أنّ الصحافة الاستقصائية تتقصى في صحة فرضية برمتها تعالج قضية تجاوزات في حقّ الصالح العامّ وفي حق القانون، في حين أنّ تقصي أو تحري الوقائع، ما يُعرف باللغة الأنقليزية facts checking هي عملية تتمثل في التثبت من مصداقية المضامين المنشورة والواردة عادة على شبكات التواصل الاجتماعي، وتقدّم حكما واضحا حيالها إما بالصدق أو الكذب.

20 للاطلاع على القصص الاستقصائية تحت عنوان "أوراق بنما، رحلة في العالم الخفي للشركات غير المقيمة"، الرابط: https://bit.ly/3zIBgSj

الحوصلة:

بمقتضى كل ما تقدّم، بالإمكان القول إنّ الصحافة الاستقصائية ليستْ:

- **إعـادة نشـر لمضاميـن رقابيّـة منشـورة وإن كانت كاشـفة** لتجـاوزات معينة .
- كشـفا عـن تجـاوزات، دون إثباتهـا بالحجـة والدليـل والبرهـان، الـذي لا يرقـى لها أي مجـال للشـك.
- تغطية صحفية عادية متوازنة قائمة على الرأي والرأي المضاد.
- نشـرا لوثيقـة مسـربّة وتفسـيرها حتّـى وإن كشـفت هـذه الوثيقـة عـن تجـاوزات في حـق الصالـح العـام.
- إشـكالية تدفـع نحـو مجموعـة مـن الفرضيـات بعضهـا راجـح وآخـر مرجـوح.
- ليست تجميعا لشهادات ضحايا التجاوزات.

فـإذنْ، الصحافـة الاسـتقصائية، وفـق تقديرنـا وقراءتنـا وتجاربنـا، هـي **«الصّحافـة التـي تكشـف التّجـاوزات في حـق الصالـح العـامّ وفي حـق القانـون، وتثبتها بالقرائـن والحجـج الدامغـة، وتحمّـل الأطـراف المتجـاوزة مسؤولية انتهاكاتهـا»**، وهـو التعريـف الـذي يتقاطـع نسـبيا مـع تعريـف دليـل اليونسـكو للصحافـة الاسـتقصائية والـذي جـاء فيـه: «هـي الصحافـة التـي تكشـف النقـاب عـن مسـائل تهـمّ العمـوم، كانـت تخفيهـا عـن قصـد جهـة ذات سـلطة، أو يحجبهـا دون قصـد ركام فوضـوي مـن المعلومـات والظـروف التـي تـؤدي إلـى الالتبـاس، وذلـك بالاعتمـاد على مصـادر وسـجلات قـد تكـون سـرية أو علنيـة“[21].

هكـذا، نكـون قـد انتهينـا مـن المحـور الأول، الـذي ابتغينـا أن يكـون تعريفيا لمصطلحـات قريبـة مـن الصحافـة الاسـتقصائية وقـد تحـدث خلطـا منهجيا ومعرفيـا ومضمونيـا لـدى طالـب الصحافـة أو لـدى الصحفييـن المهتميـن بقضايـا الصحافـة الاسـتقصائية. وسـنتعرف في المحـور التالـي على طـرق اسـتقاء أفـكار التحقيقـات الاسـتقصائية وكيفيـة معالجتهـا والتعـرف على مـدى قابليتهـا لتحـول هـذه الأفـكار إلـى مواضيـع تحقيقـات اسـتقصائية.

21 دليل أريج للصحافة الاستقصائية العربية، على درب الحقيقة، الطبعة الثالثة، عمّان، 2017، ص17.



يُعتبر إدوارد سنودن، من أهم مطلقي الصفارة ضدّ الفساد في العالم
صورة مستخدمة وفق حقّ الإبداع المشاعي، الرابط https://bit.ly/3k62Zrb

الفصل الثالث: اقتناص مشاريع التحقيقات

النظارات الاستقصائيّة.

> «لابد ان تتوفر لدى الصحفي الاستقصائي ما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو بـ»النظارات» التي من شأنها تدقيق الرؤية وتقريب المواضيع ورصد التجاوزات»
>
> أمين بن مسعود

واحدُ من أهمّ خصوصيات العمل الصحفي الاستقصائيّ متمثل في «المنهج الصارم»، الذي على الصحفي أن يتحلى به، والذي سيتجسّد في كافة مسارات عمله الاستقصائي.

إن الذين ينجحون في الوصول إلى قصص استقصائية مهمة ومؤثرة هم الذين يمتلكون منهجا واضحا في التفكير وفي ربط الأسباب بمسبباتها وفي اقتناص المفارقات ضمن الأحداث الآنية المعلومة للجميع ويتمكنون من رصدها وفهم القضايا الكبرى التي تخفيها. في حين أنّ الذين يخبطون خبط عشواء قد يحالفهم النجاح مرة عبر ضربة حظّ ولكن من الصعب للغاية أن يلازمهم في كامل أعمالهم الصحفية الاستقصائية.

والشاهد من حديثنا هذا أنّ عملية اختيار فكرة التحقيق الاستقصائي ليست وليدة رغبة جامحة في اقتلاع ترندات شبكات التواصل الاجتماعي أو نتاج قصة حبّ فاشلة من طرف واحد بين الصحفي العاشق والفكرة الرافضة للإنجاز، بل هي نتيجة عمل منهجي في مستوى «اقتناص» الأفكار الهامة وأيضا نتيجة صفات صحفية لابد أن تتوفر في الصحفي حتى يتمكن من عملية «القنص».

بعبارة أدقّ، لابد أن تتوفر لدى الصحفي ما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو بـ»النظارات»، التي من شأنها تدقيق الرؤية وتقريب المواضيع، التي قد لا يراها الصحفيون الآخرون، والتي نسميها بـ»قرون الاستشعار الاستقصائيّ»، حيث يصير الصحفي الاستقصائي حساسا للقضايا والمسائل، التي قد تتخفى وراء تسونامي الأخبار اليومية.

صحيح أنّ أفكار المواضيع الاستقصائية ملقاة على قارعة الطريق، ولكنّ الأصحّ أنّ هناك قلة من الصحفيين الذين يمتلكون نظارات تسمح برؤيتها على حقيقتها لا على حقيقة ما تقدمه لنا بعض وسائل الإعلام الساعية بلا جدوى لمسابقة شبكات التواصل الاجتماعي.

فالكثيرون رأوْا في قمّة جبل الجليد العظيم جبلا جليدا صغيرا متهافتا، وقليلون فقط تمكنوا من رؤيته قمة صغيرة ظاهرة لجبل جليدي ضخم، وربما لو كان في سفينة «تايتينك» صحفيون بنظارات حقيقية لمنعوا اصطدامها وحالوا دون وقوع الكارثة. لذا، فإنّنا في هذا الفصل المهمّ سنتعرّف على المهارات اللازمة حتى يتمكن الصحفي من «قرون الاستشعار الاستقصائي» أو «النظارات الاستقصائية»، ثم سنتعرف على الخصائص الواجب توفرها في فكرة التحقيق الاستقصائي حتّى تكون قابلة للإنجاز.

1- النّظارات الاستقصائية - «ما أكثر النّاظرين وما أقلّ المبصِرين».

تُكتسبُ النظارات الاستقصائية والقادرة على استجلاء القضايا والمسائل الاستقصائية عبر عدّة أمور من بينها:

أ- القراءة الدورية والمكثفة للتقارير الدورية الرقابية للهيئات الرقابية العمومية وحضور جلسات اللجان الرقابية في البرلمان والاطلاع على تقارير رصد الهيئات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات مكافحة الفساد وحقوق الإنسان والصالح العام بشكل عام.

ب- المتابعة اللصيقة لأشغال المنظمات غير الحكومية ولتقاريرها ولبياناتها الإعلامية وبناء شبكة علاقات قوية بها تمكن من الاطلاع على كافة القضايا المستجدة في المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

ج- متابعة القضايا المرفوعة في المحاكم، وبناء علاقات احترافية محترمة مع الضحايا والمحامين والخبراء.

د- الاطلاع على مشاريع القوانين والقوانين المصادق عليها والاتفاقيات المصادق عليها والأخرى المتحفظ عليها.

ه- القراءة الدائمة والمتابعة الدورية لأهمّ التحقيقات الاستقصائية المحلية والأجنبية.

و- الاطلاع على تقارير المنظمات الدولية والأممية والاتحادات الفيدرالية المرتبطة مع دولتنا بعلاقات تعاون وشراكات (صندوق النقد الدولي، الاتحاد الأوروبي، مجلس حقوق الإنسان الأوروبي، البنك العالمي....).

ز- مداومة الاشتغال على المواضيع والقصص الصحفية الميدانية باعتبارها البوابة الأولى للصحافة الاستقصائية، حيث أنّها تُمكّن من توسيع شبكة المصادر وتطويرها.

يَنْضَافُ إلى هذه المقدّمات، أمر أساسي ينصح به المدربون في الصحافة الاستقصائية وهي التمكّن من اللغات الأجنبية سيما منها الأنقليزية والفرنسيّة.

هذه الأمور، من شأنها أن تُمكّن الصحفي من أساسيات اقتناص الأفكار الاستقصائية وهي أساسيات تتطور بالتراكم وبالاطراد مع تجربة الصحفي في خوض التحقيقات وكتابة القصص الاستقصائية، فكل موضوع استقصائي منجَز يُحيل إلى آخر ويمكنّ صاحبه من قاعدة معلومات وبيانات ومصادر هامّة للغاية.

بهذه الأساسيات، تكون المُلاحظة أقوى، وتُصبح القراءة في التقارير أعمق، ويصيرُ الاستماع إلى الخطاب الرسمي أرهف، والغوص فيما بين السطور أسهل وأمتع.

2- خصائص فكرة التحقيق الاستقصائيّ - «قابلية الإنجاز، للإنجاز المقبول»

سنبدأ هذا العنصر بسؤال عامّ، هل أنّ كلّ الأفكار التي تخطر ببالنا والتي نتوقع من خلالها إسقاط الحكومات والزج بكافة الوزراء والمسؤولين الفاسدين إلى الاستقالة والاعتذار للشعب، ووضع المهربين وبارونات الاتجار بالبشر وراء قضبان السجون، قابلة للإنجاز؟ الإجابة في الغالب **هي«لا» !!!!!**

ليس فقط لانّ تحقيق ووتر غايت صار استثناء حتى في أمريكا ذاتها، بل أيضا لأنّ الفاسدين صاروا أكثر فسادا وأشد خطرا... وأشدّ ذكاء وحرصا على عدم ترك آثار وراء جرائمهم.

إضافة إلى أنّ دور الصحفي الاستقصائي يكمنُ في تعرية الواقع وكشف الحقائق وإثبات التجاوزات، بغض النظر عن المسار القضائيّ والتشريعي والرقابي البَعديّ. ونصيبه من تغيير الواقع متمثل في تعريته دون مساحيق وفي إسقاط القناع عن التجاوزات الكثيرة، ذلك أنّ الصحفي الاستقصائي ينتمي إلى سلطة صناعة الوعي وصناعة الرأي العام العارف بالحقائق والوقائع، ولا ينتمي للسلطات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية وأن تتحرك هذه السلطات بمقتضى ما تكشفه التحقيقات الاستقصائية فإن ذلك يعتبر نجاحا إضافيا للصحفي أمّا أن تقرر هذه السلطات رهينة للمال ودوائر اتخاذ القرار والنخبة السياسية المتهالكة، فإنّ ذلك لا يسوء الصحفي صاحب الاستقصاء في شيء ولا ينقص من قيمة عمله.

وبناء عليه، فأن تكون أقدام الصحفي على أرض الواقع أمرا أساسيا، وأن يكون عارفا ببيئة عمله أيضا أمرا حتميا. ولذا، فاختيار الأفكار، لابدأن يكون مبنيا على ثنائية وهي الأهمية وقابلية الإنجاز.

نعني ب«الأهمية»، أن يكون الموضوع واقعا في خانة انتباه شريحة اجتماعية معتبرة، وأن يكون مُلامسا لأوضاعها الحياتية.

غير أنّ الأهمّ من الأهمية يكمن في قابلية الفكرة للإنجاز، بمعنى أنّ على الفكرة أن تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات التي تجعلها قادرة على أن تتحول من فكرة إلى موضوع تحقيق استقصائي تصاغ عليه فرضية وينخرط الصحفي في العمل عليها لمدة أسابيع.

فالصحفي الاستقصائي لا ينخرط في أفكار ومشاريع دون بحث أولي صارم، ورئيس التحرير الجيّد أو المشرف الجيد على مشاريع الصحفيين الاستقصائيين هو الذي يقف على جديّة البحث الأوليّ الذي من شأنه تقديم نتائج موضوعية نسبية عن قابلية الفكرة للإنجاز من عدمها. فأن يقتنع الصحفي الاستقصائي بصعوبة الإنجاز لفكرته المقترحة، بعد بحث أولي يدوم أياما، أفضل بكثير من أن يحاول جاهدا كسر باب حديديّ مُحكم الإغلاق وينتهي إلى نتيجة صفرية بعد أسابيع من المحاولة.

الحوصلة:

- تملّك النظارات الاستقصائية من شأنها أن تجعل الصحفي مبصِرًا للعديد من القضايا المهمة والمسكوت عنها.
- على الصحفي أن يتعلم «الانغماس» في قراءة التقارير الرقابية المحلية والإقليمية والدولية واستشارة الخبراء في المجال الذين سيوفرون له إضافة معرفية ضافية في الموضوع.
- لكل قضية استقصائية مفاتيح، والمفاتيح هي المصادر البشرية والتوثيقية، والأصل ان يبحث الصحفي عن هذه المفاتيح عوضا عن سعيه كسر الأبواب المغلّقة بإحكام.

بناء على كل ما سبق فإنّ الوُصول إلى نتيجة قابلية الفكرة للإنجاز من عدمها، هو نتيجة لبحث أولي يتفرع على أربع محطات وهي:

«رصد الفكرة»، «الاستقراء المكتبي للفكرة»، «الاستقراء الميداني الأولي للفكرة»، «شبكة المؤشرات» وهو ما سنعرفه بالتفصيل في الفصل الرابع.



صورة مأخوذة وفق الإبداع المشاعي. المصدر: https://bit.ly/3jXTcTF

الفَصْلُ الرّابع: البحث الأوّلي

الوقوف على أرض الاستقصاء الصلبة.

«على الصحفي الاستقصائي أن لا يتمسك بفكرة ميتة حتى لا يصير تحقيقه جثة هامدة».

أمين بن مسعود

قد يتساءلُ البعضُ منّا عن جَدْوى البحث الأوليّ طالما أنّ الموضوع المَطروق سيكون مجال بحث استقصائي طيلة أشهر عديدة، أليس هذا نوعا من إهدار الوقت والجهد معا ؟

الإجابةُ عن هذا السؤال متمثلة في أنّ البحث الأولي يختبرُ قابلية الفكرة للإنجاز، في حين أنّ البحث الاستقصائي يختبر الفرضية للتحول إلى قصة استقصائيّة.

إذن فالبحث الأولي الذي لا يتجاوز عادة عدّة أيام فقط، سيمنحنا إجابة محدّدة عن مدى قابلية الفكرة المختارة للتحوّل إلى موضوع تحقيق استقصائي يستمر على مدى أسابيع عديدة، وهو ما يُعدّ ربحا للوقت وتوفيرا للجهد الصحفي الاستقصائيّ حتى لا يضيع في الدوران في دَائِرَةٍ مُفْرَغَة ومُغْلَقة.

يبدأُ البحث الأولي من لحظة رصد الفكرة، وينتهي عند شبكة المؤشرات، والتي لابد أن تقدّم للصحفيّ وللفريق الإعلامي المشتغل معه، إجابة واضحة عن مدى قابلية الفكرة من عدمها، وهي الشبكة التي ننصح كافة الصحفيين والمتدربين في الصحافة الاستقصائية وطلبة معاهد الصحافة باعتمادها كلوحة قيادة مساعدة قبل الانخراط في المواضيع الاستقصائية.

يتكوّن البحث الأولي من أربع مراحل سنتعرّف عليها تباعا وبالتفصيل وهي «رصد الفكرة»، «الاستقراء المكتبي للفكرة»، «الاستقراء الميداني الأولي للفكرة»، ثمّ «شبكة المؤشرات».

1- رصد أفكار التحقيقات الاستقصائية - «افتح يا سمسم»

بعد أن تعرفنا على أهمية اكتساب «النظارات الاستقصائية»، من المهم للغاية ان نتعرف على «منابع» أو «مناجم» الأفكار الاستقصائية، دون أن ندّعي أننا نقوم بحصرها.

المنجم الأوّل: شكاوى الضحايا سواء بطريقة مباشرة (أي الاتصال بالصحفي) أو بطريقة غير مباشرة بيانات وبلاغات الهيئات الوطنية ومنظمات المجتمع المدنيّ، هذه الشكاوى قد تخفي وراءها قصصا استقصائية مهمة على غرار تحقيق تهديد الآبار العشوائية للمائدة المائية في منطقة قفصة للصحفي صلاح الدين كريمي، وهو

التحقيق الذي بدأه الصحفي من خلال جمع لشكاوى وبلاغات المواطنين المتضررين من هذه الآبار العشوائية، حيث أضرت الأخيرة بالثروة المائية في مدينة قفصة وصار الأهالي يعانون كثيرا من انقطاع المياه على مدى فترات طويلة طيلة السنة.

المنجم الثاني: التغطيات الصحفية الكلاسيكية والتي تكتفي بعملية الاستقراء دون استقصاء في حقيقة القصة الصحفية، وأبلغ مثال في هذه الحالة هي قصة «ووتر غايت water gate» حيث اكتفتْ الصحف السيارة بنقل خبر القبض على خمسة أشخاص يقومون بزرع أجهزة تنصت على المكالمات الهاتفية للجنة القومية للحزب الديمقراطي، فيما رأى الصحفيان الشابان آنذاك «بوب وود ورد» و «كارل برنشتاين» في التغطية الصحفية ما يستحق التتبع والاستقصاء.

المنجم الثالث: التكرار اللافت في الزمان والمكان، للحوادث المثيرة للانتباه، على غرار الصحفي الأمريكي الاستقصائي الشهير جيريمي سكاهيل، والذي انطلق من الحوادث المكررة لاستهداف المدنيين في العراق وأفغانستان وقصف حفلات الزفاف والاجتماعات العائلية، لكي يصل في الأخير لإثبات تعاقد القوات الأمريكية المحتلة للعراق مع مرتزقة بلاك ووتر، ولإثبات أيضا وجود آلاف من الجنود من فرق القوات الخاصة، يطلق عليها الميليشيات الشبح، تعمل بشعب سرية بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آيْ إيه)، وميدان عملهم أكثر من 100 دولة حول العالم، ويمولون بميزانيات سوداء خفية لا يستطيع أحد رصدها. [22]

المنجم الرابع: التضارب في المعلومات والبيانات المقدّمة من قبل فاعل واحد أو مجموعة من الفاعلين المفترض أنهم ينتمون إلى فريق واحد، على غرار قصة الفساد في صفقات شراء الكمّامات من قبل حُكومة إلياس الفخفاخ، حيث أثارت التصريحات المتضاربة لمسؤولي الصحة ورئاسة الحكومة انتباه الصحفية الاستقصائية خولة بوكريم لتنطلق مسيرة التحقيق من هذا التضارب البيّن[23].

المنجم الخامس: المُلاحظة الشخصية الدقيقة المبنية على خلفية ومعرفة بالأمور والتي تسمح باستقراء المفارقة وطرح الأسئلة واقتناص الفكرة، على غرار تحقيق الصحفي اليمنيّ إياد الموسمي والذي رصد بناء عشوائيا في منطقة «زبيد» التاريخية والموضوعة ضمن لائحة التراث الإنساني، والتي يفرض إدراجها في التراث الإنساني حظرا لأيّ بناء قانوني لا يلتزم بمعايير جدّ دقيقة ناهيك عن العشوائي[24].

المنجم السادس: المصادر الخاصة بالصحفي، ونعني بالمصادر هنا كافة الجهات التي تزود الصحفي بأخبار حصرية عن قضايا حساسة ومهمة، وقد تكون هذه المصادر مصادر أساسية ومطلعة على الملفات وقد تكون في بعض الأحيان الأخرى شخصيات عادية تمرّ بتجارب لافتة فتخصك بها أو تلتقطها بين ثنايا الحديث الاعتيادي، هنا بالإمكان ذكر الصحفية الأردنية مجدولين علان، التي وصلتها معلومة شفوية من صديقتها المتطوعة في دار رعاية الأيتام في الأردن عن تعرض نزلاء الدار إلى انتهاكات جسدية وجنسية ولفظية وقد نجحتْ بعد أشهر من التحقيق مع زميلها عماد الرواشدة في التوصل إلى توثيق هذه الانتهاكات في حق الأيتام أثناء وجودهم في الدار وبعد خروجهم منها[25].

22 سكاهيل، جيريمي، حروب قذرة، ميدان المعركة- العالم، ترجمة سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

23 بوكريم، خولة، كيف أدارت الحكومة التونسية صفقات الكوفيد19، 2020/9/24، الرابط:https://bit.ly/3rzLuS7

24 إياد، الموسمي، زبيد التاريخية هل تغادر مدن التراث الإنساني، 2013/06/20، الرابط: https://bit.ly/3y6DIS0

25 مجدولين علان، عماد الرواشدة، تعذيب واعتداءات جنسية في دور لرعاية الأطفال الأيتام، 28 ديسمبر 2009، الرابط https://bit.ly/3zSnQ6n

المنجم السابع: التّسريبات، وتُمثل كما سبقت الإشارة إليه منجما صحفيا للانطلاق في العمل الاستقصائيّ، ويعدّ في تقدرينا كتاب مذكرات صحفي استقصائي للصحفي الأمريكي الشهير سيمور هيرش أفضل مثال حيّ، حيث تلازمت التسريبات مع كافة تحقيقاته الاستقصائية من مجزرة ماي لاي 1968، إلى فضيحة إيران كونترا 1987، وليس انتهاء باستخدام غاز السارين في ريف دمشق 2013[26].

المنجم الثامن: الوثائق المفتوحة والمتاحة تحت مسمى النشر التلقائي، ونعني بها التقارير الرقابية والميزانيات الرسمية والتكميلية، وبعض محاضر جلسات اللجان، وميزانية الشركات، ومن شأن هذه الوثائق في حال ما قرأناها جيدا أن تفتح أعيننا على أفكار استقصائية جدّ مهمة.

2- البحثُ الأوليّ المكتبي لفكرة التحقيق الاستقصائي - «القراءة بين أسطر الأسئلة»

بعد الاستقاء، نتوّجه إلى الاستقراء المكتبي لفكرة التحقيق الاستقصائيّ، ونعني به إجراء بحث مكتبيّ عبر الحاسوب أو الهاتف الجوّال أو من خلال المكتبة الأرشيفية الخاصة بالصحفي أو بالوسيلة الإعلامية، قصد ملامسة أولية لفكرة التحقيق ورصد تمهيديّ لمختلف الفاعلين المنخرطين فيها.

لذا نسعى من خلال هذا الاستقراء المكتبي إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

أ- ماهي الهيئات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني التي تشتغل على نفس الفكرة؟ (ضع جدولا كاملا بأسماء هذه الهيئات والجمعيات).

ب- أية معلومات تقدمها التقارير والبلاغات والبيانات حول فكرة التحقيق الاستقصائي، بمختلف تفاصيلها؟

(قم بجرد لأسماء الضحايا والمسؤولين المفترضين، والخبراء الواردين في المقالات والتقارير)

ج- هل هناك أعمال صحفية سبق لها التطرق إلى الفكرة نفسها، وأين توقفت التغطية الصحفية العادية، وماهي الأسئلة التي لم تشملها والأجوبة التي لم تقدمها للجمهور؟ (اذكرها مع اسم الصحفي ومكان التغطية واسم الوسيلة الإعلامية وتاريخ النشر، وعدّد الأسئلة التي بقيت عالقة).

د- وفق كل ما سبق، هل هي حالات متكررة في مستويات مقتربة زمنية ومكانية، أم أنّ الحالات معزولة؟ (هذا بالنسبة إلى القضايا والمسائل ذات الطابع المجتمعي).

3- البحث الميداني الأوليّ عن فكرة الاستقصاء- «رحلة اصطياد القصص».

بعد هذا العمل المكتبيّ، ننطلق في البحث الميداني الأوليّ والذي يأتي استكمالا للبحث المكتبيّ وتوسعة له.

نقوم خلال هذا البحث بمقابلة الضحايا / المشتكين وجمع كافة المعلومات حيال شكاويهم، ونلتقي أيضا بالخبراء المختصين في القضية التي نبحث فيها، وبالمحامين

26 سيمور، هيرش، مذكرات صحفي استقصائي، ترجمة محمد جياد الأزرقي، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019.

الذيـن سـبق لهـم وأن ترافعـوا في هـذه القضايـا في حـال مـا وصلـت بعـض الشـكاوى إلـى القضاء، نلتقـي أيضا بالصحفييـن الذيـن سـبق لهـم العمـل على هـذه الفكـرة وذلـك قصـد تسـهيل الوصـول إلـى مصـادر أخـرى، واسـتقراء بيئـة العمـل مـن حيـث المخاطـر المحتملـة على سـلامة الصحفـي (الجسـدية، النفسـية والرقميـة).

بعـد إتمـام البحــث المكتبــي والتطبيقــي مــن المقــرر أن نمتلــك إجابــات محــددة عــن الأســئلة التاليــة:

- مـا هـو المخفـي / غيـر المعـروف، في علاقـة بقضية/موضـوع الاسـتقصاء، أيْ مـا الـذي سأكشـفه للجمهـور وماهـي القيمـة المضافـة لتحقيقـي الاسـتقصائي؟
- ماهـي الوسـائل والطـرق التـي مـن الممكـن اعتمادهـا لكشـف المسـألة وإثبـات التجـاوزات الحافـة بهـا.
- ما قيمة المصادر الوثائقية والبشرية التي بحوزة الصحفي؟
- مامدى خطورة العمل على هذه القضايا؟
- هـل أنّ الحـالات الـواردة في تقاريـر الهيئـات الوطنيـة وبيانـات المنظمـات غيـر الحكوميـة، هـي حـالات حقيقيـة بالإمـكان البنـاء عليهـا أم أنهـا حـالات مفتعلـة والكثيـر منهـا مشـكوك في صحـة روايتهـا؟

4-شبكة المؤشرات - «في عَقْلنة الاختيارات وتعقّل المحقّقين».

مـن أجـل الوصـول إلـى نتائـج شـبه موضوعيـة عـن سـؤال مامـدى قابليـة الفكـرة المختـارة للإنجـاز، اجتبيْنـا في أكاديميـة الصحافـة الاسـتقصائية إنجـاز شـبكة مؤشـرات من شـأنها أن تعطـي للصحفـي وللمؤطـر فكـرة شـبه واضحـة عـن قابليـة الفكـرة للتحـول إلـى موضـوع ومنـه إلـى قصـة اسـتقصائية.

والشـبكة تحتـوي على غالبيـة المحـددات الواجـب توفرهـا في أيّ موضـوع اسـتقصائيّ، مدعمّـة بـأدوات ومسـتلزمات مـن شـأنها أن تسـاعد الصحفـي على «عقلنـة» إجاباتـه.

المؤشر	مُتوفر	غير متوفر	لا أعرف حاليا	أدوات القياس
1 المصادر البشريّة والتوثيقيّة الأساسيّة.				في المصادر البشرية، على المحقق استشارة الصحفيين الذين سبق لهم العمل على نفس الموضوع/ السعي إلى فهم طبيعة علاقة هذه المصادر بالموضوع/وهل تعتبر مصادر موثوقة للتعاطي معها. المصادر التوثيقية لابد من التثبت في مصداقيتها وإن استلزم الأمر استشارة خبير أو مترجم في حال كانت الوثيقة مكتوبة بلغة أجنبية لا يتقنها الصحفي.
2 الجسدية والرقمية والنفسية للصحفي ولمصادره ولأجهزة العمل.				لاطلاع جيدا على بيئة العمل، سيما في القضايا الخطيرة نسبيا (التهريب، الهجرة غير النظامية). استشارة الخبراء في ميدان السلامة، والاستفسار من الصحفيين الذين سبق لهم الاشتغال في قضايا قريبة .
3 القيمة المضافة للتحقيق الاستقصائي.				استيعاب كل المعلوم في القضية والمعروف لدى الجمهور، وتحديد «المخفي من هذه التغطيات.
4 المهارات الخاصة الواجب توفرّها لإنجاز الاستقصاء.				في بعض الأحيان يحتاج الصحفي لمهارات خاصة على غرار مهارة استخدام الكاميرا السرية أو التخفي، أومهارات تأمين المعلومات الرقمية، معرفة فنية في علاقة بالموضوع أو إتقان لغة أجنبية وهنا أيضا نحتاج لاستشارة خبير قد يكون صحفيا زميلا أو رئيس التحرير أو المؤطر الذي يشرف على إنجاز التحقيق.
5 تكلفة التحقيق الاستقصائي (التنقل، الإقامة، الاستشارات، تسويغ الأجهزة، التحاليل المخبرية)				الاستئناس بالتجارب القريبة والمقارنة.

6 الزمن المطلوب				تقع استشارة الصحفيين الاستقصائيين أو الخبراء في المجال لتقدير الحيز الزمني المطلوب.
7 نوعية العمل الاستقصائي (فردي أو جماعي تشاركي)				نوعية الموضوع واتساعه جغرافيا وتشعب مجاله المكاني، فمثلا هناك مواضيع استقصائية عابرة للعواصم والأقطار وهي مواضيع يحتاج فيها إلى فريق عمل وليس صحفي واحد.
الحصيلة	فكرة قابلة للإنجاز	فكرة غير قابلة للإنجاز	فكرة قد تكون قابلة للإنجاز في وقت لاحق.	

على مدى عملنا ضمن أشغال الماجستير المهني للصحافة الاستقصائية وأكاديمية الصحافة الاستقصائية، سمح البحث الأولي عامة وشبكة المؤشرات خاصة، للصحفيين والمتدربين من الوقوف على أرض صلبة وجنبتْ غالبيتهم الغرق في الرمال الاستقصائية المتحركة.

فبمجرّد أن تكون غالبية الإجابات لصالح مؤشر «متوفر» تكون النتيجة إيجابية والعكس صحيح، أما إذا كانت الإجابات في الخانة الثالثة فإنّ الأرجح أنّ الفكرة غير ممكنة حاليا ومن الأفضل وضعها في خانة الانتظار أو ما يسميها البعض بموقف السيارات car parking.

والحقيقة أنّ الكثير من وسائل الإعلام الاستقصائية تعتمد تقنية «محامي الشيطان»، للتأكد من جدوى البحث الأولي ومن جدية إنجاز شبكة المؤشرات ومن قيمة الفكرة وناجعتها وقابليتها للتحول إلى قصة استقصائية.

وهو أيضا ما درجنا على إنجازه في أكاديمية الصحافة الاستقصائية حيث يختبر فريق المدربين والمكوِّنين قيمة البحث الأولي للمتدربين وتماسك الفكرة ووضوح منهجية العمل، ليقرر في الأخير قبول انخراط الصحفي في الموضوع أو يطالبه بالمحافظة على الفكرة وإعادة البحث الأولي، أو يقرر بالتراجع عن الفكرة.

إلا أنّ هذه التقنية أي «تقنية محامي الشيطان» غير متوفرة في كافة الأوساط التكوينية والاحترافية، ما يفرض على الصحفي استشارة رئيس التحرير وتفعيل النقاش صلب غرفة التحرير قبل الانخراط في التحقيق.

الحوصلة:

- على الصحفي الاستقصائي أن لا يتمسك بفكرة ميتة فيصير تحقيقه «جثة هامدة».
- التراجع عن التحقيق في فكرة معينة بعد أيام من البحث الأولي، أفضل بكثير من التراجع بعد أسابيع طويلة من الدوران في حلقة فارغة.
- قيمة البحث الأولي في أنه يوفر للصحفي قاعدة بيانات واضحة حيال الموضوع والمصادر المتاحة، ويعفيه بالتالي من «الارتهان لمصدر واحد».

بعد إتمام البحث الأوليّ، يكون على الصحفي صياغة الفرضية والانخراط في العمل الاستقصائي وهو ما سنعرف تفاصيله في الفصل القادم.



صورة معتمدة وفق حق الإبداع المشاعي، الرابط، https://bit.ly/2XcLr3C



الفصل الخامس: الفرضية

ملامحها وبنيتها.

> «الفرضية هي عبارة عن سيناريو لما يمكن أن يكون حدث في الماضي وأدى إلى حصول المشكلة التي يحقق فيها الصحفي في الحاضر، وتصور لما يمكن أن ينجرّ عنها من نتائج وخيمة».
>
> حنان زبيس[27]

لماذا يحتاج الصحفي الاستقصائي إلى صياغة فرضية لتحقيقه؟ لماذا لا ينطلق مباشرة في جمع المعلومات بعد أن تتبلور فكرة التحقيق في ذهنه؟ ما عسى أن تضيف له منهجية الفرضية لإنجاز عمله الاستقصائي؟ كل هذه أسئلة بديهية قد يطرحها الصحفي الاستقصائي المبتدئُ أو طالب الصحافة على نفسه، عندما يطلب منه أستاذه أو المشرف على عمله صياغة فرضية لتحقيقه.

فتكون الإجابة كالتالي: تصور لو أنك ذهبت لمدينة شاسعة ومتشعبة، لتبحث عن شيء ما أو شخص ما، وليس لديك أية فكرة عن مكان وجوده، فمن أين ستبدأ تحديدا؟ قد تضيع الكثير من الوقت والجهد وأنت تبحث عنه وتسأل الناس الذين يعترضونك وقد تسأم في الأخير من البحث وتقفل راجعا من حيث أتيت. ولكن ماذا إن كنت تملك بوصلة تنير لك الطريق وتوجهك خلال هذه العملية الطويلة والمضنية، فلا يخفى على أيّ صحفي كم يستغرق من الوقت إنجاز تحقيق استقصائي وتجميع المعلومات والتثبت منها ومن مصداقية المصادر التي أدلت بها، حتما سيكون عملك أكثر سهولة وأكثر تركيزا. هذا هو بالضبط دور الفرضية فهي عبارة عن أداة منهجية تُمكّن الصحفي من أن يكون له تصور منذ البداية لما سيبحث عنه، مما يجنبه الضياع في كمية المعلومات الهائلة التي سيجمعها والعدد الكبير من الوثائق التي سيطلع عليها، كما أنها ستُمكّنه من توجيه جهوده نحو التنقيب في وجهة معينة، يتصور، حسب نتائج بحثه الأولي، أنها الأقرب لإيصاله إلى الحقيقة.

---

27 صحفية استقصائية تونسية ومدربة في الصحافة الإستقصائية، حاصلة على العديد من الجوائز العربية والدولية منها جائزة سمير قصير لحرية الصحافة (2014)، وجائزة رائف بدوي للصحفيين الشجعان (2019). تشارك في إدارة وتنسيق العديد من مشاريع تدريب الصحفيين التونسيين والعرب في الصحافة الإستقصائية. وهي رئيسة فرع تونس للإتحاد الدولي للصحافة الفرنكوفونية. تُدرّس الصحافة في معهد الصحافة وعلوم الإخبار. حاصلة على الماجستير في علوم وتكنولوجيا الميديا من جامعة بافيا الإيطالية وجامعة تونس.

الفرضيـة إذا هـي عبـارة عـن سـيناريو لمـا يمكـن أن يكـون حـدث في الماضـي وأدى إلـى حصـول المشـكلة التـي يحقـق فيهـا الصحفـي في الحاضـر، وتصـور لمـا يمكـن أن ينجـرّ عنهـا مـن نتائـج وخيمـة، مـع تحديـد المسـؤول أو المسـؤولين المحتمليـن عـن هـذه المشـكلة. صياغـة هـذا السـيناريو سـتُعطي الصحفـي فكـرة شـاملة عـن القضيـة التـي يسـتقصي حولها وسـتُمكّنه مـن تحديـد أهـم المسـارات التـي يجـب أن يبحـث فيهـا وأهـم المصـادر التـي يجـب أن يتوجـه إليهـا للحصـول عـن المعلومـات. بالتالـي، فهـو لـن يبـدأ البحـث مـن نقطـة الصفـر وإنمـا لديـه مـا يشـبه خارطـة طريـق لمـا يريـد الوصـول إليـه.

هنـا قـد يُطـرح السـؤال: مـاذا لـو تبيـن في الأخيـر أن هـذا السـيناريو الـذي اختـاره خاطـئ؟ ذلـك أمـر وارد لأن الفرضيـة موجـودة لتأكيدهـا أو نفيهـا. وقـد تُضـاف لهـا عناصـر جديـدة أسـفر عنهـا البحـث، فيتـم اثراؤهـا، لتكـون مختلفـة قليـلا عـن فرضيـة البدايـة. ولكـن في كل الأحـوال، لا يمكـن العمـل بـدون فرضيـة حتـى لـو أثبـت البحـث أنهـا خاطئـة.

عـدا أن الفرضيـة سـتُعطي للصحفـي تصـورا لمـا سـيبحث عنـه، فإنهـا سـتمكنه مـن تحديـد زاويـة البحـث. فـلا يمكـن للصحفـي القـول مثـلا إنـه سـيقوم بتحقيـق حـول الفسـاد. هنـا يُطـرح السـؤال: الفسـاد أيـن؟ في أي قطـاع؟ في أيـة شـركة؟ من أي نـوع؟ بالتالي، سـيحتاج إلـى توضيـح أكثـر لموضـوع تحقيقـه وتحديـد الزاويـة التـي سـيتناوله منهـا.

1- بناء الفرضية - «أنا أفترض، فالاستقصاء موجود»

الفرضيـة تُبنـى انطلاقـا مـن تصـور شـامل للقضيـة الـذي يتـم التحقيـق فيهـا. فعـادة يبـدأ التفطـن لهـذه القضيـة عبـر حادثـة حصلـت جعلـت الصحافـة والـرأي العـام يهتمـان بهـا، كأن يحصـل حـادث خـروج قطـار عـن السـكة يسـفر على 20 قتيـلا و50 جريحـا أو تحـدث فيضانـات تتسـبب في وفيـات عـدة. ولكـن هـذه الحـوادث ليسـت سـوى دليـل على وجـود مشـكل أعمـق كوجـود خلـل في صيانـة القطـارات أو السـكك الحديديـة أو البنيـة التحتيـة ظـل متواصـلا لسـنين عـدة دون أن تتحـرك السـلطات المسؤولة لإيجـاد حلـول جذريـة لـه، بسـبب الإهمـال أو نقـص المـوارد، أو بسـبب الفسـاد.

بالتالـي، فـإن التحقيـق الـذي سـيقوم بـه الصحفـي لـن يكـون حـول حادثـة فرديـة أو عابـرة وإنمـا حـول ظاهـرة أو مشـكلة عميقـة لـم يتـم حلهـا إلـى حـدود الوقـت الراهـن وقـد لا تُحـلّ في المسـتقبل القريـب.

سـيحاول الصحفـي إذا مـن خـلال تحقيقـه تسـليط الضـوء على جـذور المشـكل وتطـوره. وهنـا، يأتـي دور الفرضيـة لأنـه مـن خلالها يُعطـي الصحفـي تصـورا لعمـق القضيـة وأهـم أسـبابها ونتائجهـا مـع تعييـن المسـؤول المحتمـل عـن ذلـك.

ويجـب أن تُصـاغ بشـكل مقتضـب، بحيـث تُحيـط بأهـم جوانـب المشـكل بأقـل عـدد ممكـن مـن الكلمـات. فالفرضيـة تلخـص القضيـة التـي يتـم التحقيـق فيهـا وتعـرض فقـط المسـارات المهمـة التـي يجـب أن يكشـف عنهـا البحـث. وعـادة تُصـاغ في ثـلاث أو أربـع جمـل قصيـرة بلغـة سـهلة وواضحـة. ويكـون فيهـا شـرح المشـكل/أهم أسـبابه/ أهـم نتائجه/تحديـد المسـؤول عـن المشـكل.

مثال

تتكرر حوادث القطارات في تونس، مسفرة عن العشرات من القتلى والجرحى سنويا، بسبب النقص في صيانة القطارات وضعف تكوين السواق، وعدم تجديد الأسطول، أمام تخاذل الشركة الوطنية للسكك الحديدية.

في هذه الفرضية، اعتبرنا أن المشكل هو «تكرر حوادث القطارات» وحددنا النتائج وهي «وفاة وجرح العشرات من المسافرين سنويا» وأهم الأسباب وهي «النقص في صيانة القطارات وضعف تكوين السواق، وعدم تجديد الأسطول» وقمنا بتعيين المسؤول عن ذلك وهي «الشركة الوطنية للسكك الحديدية» التي تخاذلت عن القيام بواجبها وهو إيجاد حلول لهذه النقائص وبالتالي تفادي الحوادث وإنقاذ أرواح المسافرين.

انطلاقا من هذه الفرضية التي قام الصحفي بصياغتها بشكل واضح، فقد حدّد مجال عمله والوجهات الأساسية لعملية البحث وكوّن فكرة أولية حول المصادر المحتملة التي يجب أن يتوجه إليها للحصول على المعلومات.

2-تقسيم الفرضية- «كلّما اتسعت المحاور، اتضحتْ الرؤية»..

لا يقتصر عمل الصحفي على صياغة الفرضية وإنما يجب عليه تقسيمها إلى محاور وكل محور سيفترض منه طرح مجموعة من الأسئلة لا بد له من الإجابة عنها خلال تحقيقه، كما سيفترض أيضا أن يُحدّد مجموعة من المصادر المحتملة التي ستمده بالمعلومات التي يحتاجها.

لو أخذنا المثال السابق، فسيتم تقسيمه كالآتي:

تتكرر حوادث القطارات في تونس/، مسفرة عن العشرات من القتلى والجرحى سنويا/، بسبب النقص في صيانة القطارات/ وضعف تكوين السُوّاق/، وعدم تجديد الأسطول/، أمام تخاذل الشركة الوطنية للسكك الحديدية/.

أ- تتكرر حوادث القطارات في تونس:

- كم من حادث في الأسبوع؟ الشهر؟ السنة؟
- كم تُخلّف هذه الحوادث من قتلى/جرحى أسبوعيا؟ شهريا؟ سنويا؟
- كم عدد الرحلات التي تقدمها الشركة الوطنية للسكك الحديدية يوميا/أسبوعيا/شهريا/سنويا؟
- كم عدد القطارات التي تمتلكها؟
- ما هي أهم الوجهات التي تحصل فيها الحوادث؟
- ماهي أهم الأسباب لهذه الحوادث، وفق النتائج الأولية للبحث الأولي؟

ب- مسفرة عن العشرات من القتلى والجرحى سنويا

- كم عدد المسافرين على متن القطارات يوميا/أسبوعيا/شهريا/سنويا
- ماهي الأضرار التي تُسببها لهم حوادث الطرقات؟
- هل يتم تعويضهم؟ أو تعويض عائلاتهم في حالات الأضرار الخطيرة أو الوفاة؟

- هل هناك منهم من تقدم بشكوى ضد الشركة من أجل حوادث القطارات؟

ج- النقص في صيانة القطارات :

- ماهو معدل عمر أسطول القطارات الذي تمتلكها الشركة؟
- هل تخضع للصيانة أم لا؟ بأي معدل (سنويا؟ كل ثلاثة أو ستة أشهر؟)
- ماذا يقول القانون الداخلي للشركة فيما يخص ضرورة صيانة القطارات بشكل دوري؟ هل يُطبّق هذا القانون أم لا؟
- من هو القسم المسؤول داخل الشركة عن صيانة القطارات؟ وهل هناك مراقبة لعمله؟
- هل هناك ميزانية مخصصة للصيانة؟ كم حجمها؟ هل هو كاف؟ كيف تطورت هذه الميزانية خلال السنوات الخمس الأخيرة؟

د- ضعف تكوين السُوّاق:

- ماهي المدة المخصصة لتكوين السُوّاق؟ هل يتم احترامها أم لا؟
- كيف يحصل السواق على شهادة الكفاءة لقيادة القطارات؟
- ممن تتكون لجنة الامتحانات للحصول على هذه الشهادة؟
- كم عدد السواق حاليا في الشركة؟ وهل هو عدد كاف؟
- هل يتم إخضاع السواق القدامى لامتحانات إعادة التأهيل للتأكد من مهاراتهم؟
- هل هناك دورات للتكوين المستمر للسواق؟ لو نعم، كم من دورة في السنة؟ هل هي كافية بالنظر إلى المعايير المهنية المعتمدة؟

ه- عدم تجديد الأسطول:

- كم متوسط عمر القطارات الموجودة؟
- متى كانت آخر مرة تم فيها تجديد الأسطول؟
- هل هناك ميزانية مرصودة لتجديد أسطول القطارات؟ لو نعم، هل هي كافية بالنظر لتكلفة تجديد الأسطول؟

و- تخاذل الشركة الوطنية للسكك الحديدية:

- متى تأسست هذه الشركة؟
- كم عدد أعوانها؟
- كم تبلغ ميزانيتها السنوية؟
- ماهي القرارات التي تم اتخاذها في السابق للحد من تكرر حوادث القطارات؟ هل تم تنفيذها؟
- هل تم فتح تحقيقات داخلية في أسباب هذه الحوادث؟ لو نعم، فماهي أهم نتائجها؟
- ماهو رد فعل سلطة الإشراف (وزارة النقل) إزاء هذه الحوادث؟ وهل قامت بالضغط على الشركة لاتخاذ إجراءات للحد منها؟

بعد أن تم تقسيم الفرضية إلى محاور واستخراج الأسئلة من كل محور، يمكن أيضا تحديد القائمة الأولية للمصادر التي يجب أن يتصل بها الصحفي للحصول على المعلومات.

3- قائمة المصادر الأولية للمثال السابق - «استمعْ لنصيبِهم من الحقيقة...»

- ضحايا حوادث القطارات وأهاليهم
- إدارة الشركة الوطنية للسكك الحديدية
- سُوّاق القطارات
- عمال ومهندسو صيانة القطارات داخل الشركة
- المكونون والمشرفون على تكوين السواق وتأهيلهم
- وزارة النقل (سلطة الإشراف)
- محامو الضحايا
- تقرير دائرة المحاسبات
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في حال وجود ملفات فساد تخص الشركة

إن تحديد الفرضية وتقسيمها واستخراج الأسئلة والمصادر المحتملة ينضوي ضمن ما يمكن أن نسميه «مخطط التحقيق» الذي سيُمكّن الصحفي بعد ذلك من البدء مباشرة في التنفيذ وهو يعرف بالضبط ما يبحث عنه، فيسمح له ذلك بالعمل بمنهجية واضحة، إلى جانب ربح الجهد والوقت.

الحوصلة:

- تُجسّد الفرضيّة بوصلة العمل الاستقصائيّ، ولا يمكن الانخراط في أيّ تحقيق استقصائي دون فرضية تحدّد مسارات العمل التحقيقي.
- قيمة الفرضية في استيعابها «زمن القصة الاستقصائية»، والمتمثل في الأبعاد الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل.
- كلّما كان البحث الأولي متقنا، صارت صياغة الفرضية عملية سلسة، وصار التحقيق الاستقصائي عملا منظما وواضحا.

من المهم للغاية، عقب استجلاء الفرضية، استيعاب الحجّة الاستقصائية والتي تجسّد لبنة التحقيق الاستقصائي، فدون دليل استقصائيّ يبقى النص التحقيقي استقرائيا يُلامس القضية دون كشف لملابساتها.

الفصل السادس: الحجّة في الاستقصاء
«أنا الدليل، والدرب».

> «كل دليل إثبات يحتاج لتثبتّ، فخسارة القصة الاستقصائية أهون بكثير من خسارة المصداقية الصحفية»
>
> أمين بن مسعود

يدور التحقيق الاستقصائيّ حول إثبات الفرضية وتحويلها إلى قصة صحفية استقصائية، فليس غريبا أن تجد أنّ غالبية الصحفيين الاستقصائيين يطرحون على أنفسهم قبل الانخراط في التحقيق وأثناءه سؤال كيف بالإمكان إثبات حصول هذا التجاوز وكيف بالإمكان إقناع الجمهور بمصداقية قصتي وواقعيتها.

ولن نُجانب الصواب إن قلنا بأنّه سؤال حتميّ في الصحافة الاستقصائية، ذلك أنه بالأدلة والحجج والبراهين لوحدها تتحوّل الفرضية إلى قصة، وبدونها يتحول الجهد التحقيقي المبذول من سياق التحقيق الاستقصائي إلى فضاء التقارير الميدانية المعمقة لا غير.

فعلى الصحفي الاستقصائي أن يُبْقي في باله فكرة أساسية وهي أنّ «الاستقصاء يعني أساسا إثباتَ الحقائق والتجاوزات» Investiguer c'est prouver ومن هنا تبرز أهمية الحجّة والبرهان الاستقصائي.

1- تعريف الحجّة / الدليل الاستقصائي- «لولا الدليلُ لادّعَى من شاء ما شاء»

ولئن سعينا إلى تعريف“ الدليل” la preuve في الصحافة الاستقصائية فيُمكن القول بأنّها:

« الحجّة والمؤيدات الصحيحة والصريحة، التي تثبتُ صحة الفرضية المعتمدة وتحوّلها إلى قصة دقيقة وواقعية، وبالتالي تكشف عن حقائق غائبة أو مغيبة عن الرأي العام».

وعند الحديث عن الدّليل في الصحافة الاستقصائية فلابدّ من وضع أمرين هامين في البال:

أنّ الدليل المعتبَر في الصحافة الاستقصائية هو الدليل المعتبر في القضاء وعند التتبعات القضائية للصحفي، ففي حال تقدّم الطرف الذي حملناه المسؤولية في التحقيق بدعوى قضائية ضدّنا فلابد أن تكون لدينا من المؤيدات الدامغة والواضحة ما تكفي لإثبات المسؤولية على الطرف المسؤول وبالتالي نظريا على الأقلّ تبرئة ساحة الصحفي، فلا إشكال أبدا أن تقع تتبعات قضائية في حق

الصحفي الاستقصائي فتلك من الأمور العادية في كافة البلدان، ولكن الإشكال الحقيقي في عجز الصحفي عن تقديم الأدلة التي تثبت صحة ماورد في تحقيقه الاستقصائي.

أنّ مجموعة الأدلة والبراهين المستخدمة، لابد ان تخضع لتحليل وتثبّت طويل في مستوى الشكل والمضمون، وأن لا يتسرّع الصحفي في النشر دون تثبت من أكثر من جهة وعلى أكثر من صعيد وأكثر من مستوى من مستويات التحقّق، وأن لا يُكرّر الخطأ الصحفي الكبير الذي اقترفه فريق برنامج 60 دقيقة الشهير خلال تحقيقه حول الامتيازات غير القانونية، التي حازها بوش دبليو الابن من المؤسسة العسكرية الأمريكية في تكساس بسبب النفوذ السياسي والمالي الذي كان يمتاز به أبوه جورج بوش الأب الذي سيصير رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مطلع التسعينات.

اقترف الفريق الصحفي حينها، خطأ مهنيا فادحا في الاعتماد على وثائق غير أصلية واتضح في وقت لاحق أنها مزورة وغير صحيحة، ليُدفع رئيس الفريق الاستقصائي الصحفيُّ الشهير «دان راذرDan Rather» والصحفية الاستقصائية الشهيرة ماري مابس Mary Mapes والتي فجرت فضيحة سجون أبو غريب، إلى تقديم استقالتيهما من برنامج 60 دقيقة ومن قناة CBS في مارس 2005 [28].

وقد صارت القصة الواقعية قصة لفيلم بعنوان الحقيقة the truth نال جائزة من جوائز أوكسار السينمائية في 2015، غير أنها فيلم لقصة استقصائية صارت ذكرى وعبرة لكل صحفي استقصائي بأنّ **خسارة أية قصة استقصائية مهما كانت قيمتها، أهون على الصحفي من خسارة مصداقيته.**

2-أنواع الحجج أو الأدلة الاستقصائيّة: «عنْ سيّد الأدلة وأعوانه»

النوع الأول: الوثيقة الصحيحة والصريحة: وهي النوعية الأكثر استخداما في الصحافة الاستقصائية ومن هُنا تبرز العلاقة الالتباسية بين صحافة الاستقصاء والتسريب.

كلّ وثيقة يرتكز عليها التحقيق، لابد أن تخضع لتثبّت في مستوى الشكل (الختم، التوقيع، اسم الموقع وصفته، المرسَل إليه، خطاب المرسل، طبيعة التخاطب، الرقم التسلسلي، تاريخ الصدور)، ومن واجب الصحفي استفسار الخبراء المحكّمين في مكافحة التدليس. وهُنا أيضا تتبيّن قيمة حق النفاذ إلى المعلومة كرافعة قانونية وإدارية بمقدورها تمكين الصحفي الاستقصائي في السياق التونسي من الوصول إلى الوثائق الرسمية والملفات الإدارية والتي تكون ضمن السجلات المسكوت عنها أو المضبوطة بالسرية البيروقراطية.

في مستوى المضمون، لابد أن يتثبت من مصداقية المضامين الموجودة، كأن يُقارن بين الوثائق الصادرة قبلها وبعدها، أو أن يتثبت من صحة أسماء الأعلام الواردة وأن يُقاطع بين ما في الوثيقة من معلومات وشهادات المصادر.

فعلى الصحفي أن لا يترك أي خطأ وراءه، فـ «وَاضعُو الطُعم للصحفيين كثيرون جدّا".

28 استقالة رئيس تحرير برنامج 60 minutes دان راذر على الهواء مباشرة بتاريخ 9 مارس 2005، موقع يوتيوب، الرابط https://bit.ly/3BN1jcA

النـوع الثانـي: التسـجيل والتوثيـق المرئـي و/أو الصوتـي للحقائـق: ويكـون إما عبـر تصويـر الصحفـي للتجـاوزات والحقائـق وبذلـك توثيقهـا، على أن يكـون التصويـر موثقـا وواضحـا ومؤرخـا في زمـن التحقيـق.

أو عبر تسريب الصور والفيديوهات بعد التثبت من مصداقيتها.

يُعتبـر تحقيـق مجـزرة "مـاي لاي" في الفيتنـام لسـيمور هيـرش، أو تحقيـق كشـف فظاعـات سـجن أبـو غريـب لماري مابـس، مـن أكثـر التحقيقـات الاسـتقصائية التـي اسـتعانت بهـذه النوعيـة مـن الأدلـة بعـد التثبـت في مصداقيتهـا.

وقـد يخـوض الصحفـي مـن أجـل تسـجيل الحقائـق وتوثيقهـا أسـلوب «الانتحـال»، أي انتحـال صفـة غيـر الصفـة الصحفيـة قصـد الحصـول على معطيـات وحقائـق أساسـية ومركزيـة في التحقيـق اسـتحال الحصـول عليهـا إلا مـن خـلال اللجـوء إلـى هـذه التجربـة.

يبقـى أسـلوب «الانتحـال» تجربـة محكومـة بالكثيـر مـن القيـود مـن أهمهـا "أن تكـون آخـر الحلـول" وهُنـا التقديـر يكـون مـن المؤطـر أو رئيـس فريـق العمـل وليـس فقـط مـن الصحفـيّ، أن لا يكـون الانتسـابُ لصفـة محميـة مـن القانـون (على غـرار الموظفيـن العمومييـن والعامليـن في المؤسسـة العسـكرية والأمنيـة)، أو يعاقـب عليهـا القانون،(على غـرار تجّـار البشـر، تجّـار الأسـلحة)[29] مـع قيـاس للمخاطـر.

قـام بعـض الصحفييـن بهـذه التجربـة على غـرار حنـان زبيـس تجربـة الروضـات القرآنيـة في تونـس،[30] حنـان خندقجـي تجربـة مراكـز رعايـة الأطفـال المعاقيـن في الأردن[31] وغيـرهما وقـد تمكنتـا مـن الوصـول إلـى حقائـق دامغـة وجـدّ مهمـة وأثبتتـا فرضيـة التحقيـق وحصلتـا على قصـص صحفيـة جـدّ مؤثـرة.

وقـد يسـتعمل الصحفـي الكاميـرا السـرية لتسـجيل الحقائـق والتجـاوزات المـراد كشـفها، دون الحاجـة إلـى تقنيـة الانتحـال، غيـر أنّ اسـتعمال الكاميـرا السـرية يخضـع أيضـا لمعاييـر وشـروط سـنعرفها في الفصـل الخـاص بأخلاقيـات العمـل الصحفـي الاسـتقصائي.

النـوع الثالـث: التحاليـل العلميـة والجنائيـة والمخبريـة ذات المصداقيـة والدقـة العاليتيـن: حيـث يُسـتعان بنتائـج هـذه النوعيـة مـن التحاليـل كدليـل إثبـات على وجـود حقائـق وتجـاوزات معينـة.

ففـي التحاليـل المخبريـة مثـلا يجـبُ على الصحفـي التثبـت مـن تمثيليـةِ العينـة المأخوذة للتحاليـل، وقدرتهـا على تقديـم إجابـات صارمـة، إضافـة إلى مرجعيـة المَخْبـر المعتمد.

كمـا عليـه أيضـا أن يأخـذ بعيـن الاعتبـار التكلفـة الماديـة للتحاليـل سـيما وأنّ بعـض التحاليـل تُنجـز في مخابـر خـارج البـلاد، لـذا فـإنّ الالتجـاء للمخابـر يجـب أن يكـون مُعلّـلا مـن قبلـه ومؤشـرا عليـه مـن قبـل رئيسـه في العمـل.

29 لمزيد من التوسع، انظر الفصل الخاص بأخلاقيات العمل الاستقصائي، الممكن وشروطه.

30 زبيس، حنان، 20 décembre 2013، quranic-kindergartens-in-tunisia-breeding-a-wahhabi-elite، الرابط: https://bit.ly/2Wtu7XO

31 خندقجي، حنان، خلف جدران الصمت، 15 ماي 2012، الرابط: https://bit.ly/3rzBxnu

وبالإمكان تلمّس هذه المسلكية من قبل عبد الباسط الفريضي في تحقيقه الاستقصائي لفائدة وكالة تونس إفريقيا للأنباء حول الغشّ في مادة العسل.[32]

بالنسبة إلى التحاليل الجنائيّة، فهي الأساليب المعتمدة لتقفي الجرائم وعادة ما تكون مستعملة لدى القوات الأمنية والعسكرية في تحقيقاتها البوليسية، وقد يستعين بها الصحفي الاستقصائي في حال ما توفرت له الإمكانية لإثبات وقوع التجاوزات في حق الصالح العام.

ونذكر هنا تحقيق «مشروع بيغاسوس(Pegasus Project) »، وهو مشروع تعاون بين أكثر من 80 صحفياً من 17 مؤسسة إعلامية في 10 بلدان، بتنسيق من منظمة «قصص محظورة(Forbidden Stories) »، وهي منظمة غير ربحية تتخذ العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها، وبدعم فني من منظمة العفو الدولية. وفي إطار هذا المشروع، تم إخضاع الهواتف المحمولة لاختبارات بأحدث أساليب الاستدلال العلمي الجنائي بغية اقتفاء أي آثار لبرمجيات التجسس.[33]

وأثبت التحقيق أنّ برمجيات التجسس التي ابتكرتها مجموعة «إن إس أو» قد استُخدمت في تسهيل ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق هائل في مختلف أنحاء العالم. ومن بين المستهدفين لهذا التجسس رؤساء دول، ونشطاء، وصحفيون.

النوع الرّابع: **شهادات الخبراء المُحَكَّمين**: ويُطلق عليها أيضا ب«الخبرات الفنية»، ويتمّ اعتماد إفادات الخبراء وأهل الاختصاص والنابعة تصريحاتهم وأحكامهم من معرفة شبه كاملة وتامّة بالموضوع، قصد البتّ في قضايا ذات أهمية ومعقدّة في الوقت نفسه.

وفي تحقيقه المنشور في جريدة «المصري اليوم»، بعنوان صيدليات الإسكندرية السموم تحت اسم «منشطات جنسية»، وبعد أن أجرى الصحفي محمد عبد العال تحليلا مخبريا على 4 ماركات من المنشطات الجنسية المتاحة والمتداولة، استعان عبد العال بالخبرات الفنية والعلمية لنخبة من الأطباء المختصين والاستشاريين في أمراض «الكبد» و«الكلى» و«الجهاز الهضمي» ليثبت من خلالها خطورة مكوّنات هذه المنشطات الجنسية وتداعياتها الخطيرة على صحة الإنسان وعلى حياته.[34]

النوع الخامس: **الاعتراف العلني والواضح للمسؤول المباشر أو المُشارك له عن التجاوزات**: وهو نوع مهم جدا وإن سلمنا بقلة حدوثه. (نجح برنامج 60 دقيقة في قناة cbs الأمريكية في إقناع كبير الباحثين السابقين في إحدى شركات التبغ Jeffrey wigand على تقديم اعتراف جدّ مهم على التجاوزات الكارثية التي تحصل في صناعة التبغ حيث يخلط النيكوتين بمواد سامة تساعد على الإدمان.[35]) القصة الاستقصائية تحولت إلى فيلم سينمائي the insider بطولة Alpacino .

اقتلاع هذه الاعترافات يحتاج لعمل صحفي استقصائي جدّ عميق واحترافيّ، قصد إقناع هذه المصادر والجهات المسؤولة أو العارفة بالتفاصيل للحديث وكشف التجاوزات

32 الفريضي، عبد الباسط، خداع التسمية... شبيه العسل أو المنتج الذي لا يحمل من العسل إلا اسمه، 12 فيفري 2018، الرابط: https://bit.ly/3BhpZZN .

33 تسرب هائل للبيانات يكشف عن استخدام برمجيات التجسس لمجموعة إن إس أو الإسرائيلية في استهداف النشطاء والصحفيين والزعماء السياسيين على مستوى العالم، منظمة العفو الدولية، 18 جويلية 2021، الرابط: https://bit.ly/3i9PaGQ

34 عبد العال، محمّد، صيدليات الإسكندرية السموم تحت اسم "منشطات جنسية"، 11 ماي 2014، الرابط: https://bit.ly/3h8Uae6

35 60 Minutes, Jeffrey Wigand, The Big tobacco whistleblower, 4february1996 ,https://bit.ly/3yaqP9l.

للـرأي العـام، قـد يقـدّم الصحفـي في سـبيل الحصـول على هـذه الشـهادات ضمانـات بعدم كشـف هويـة المصـدر تحـت أيّ ضغـط مسـلط عليـه.

إلا أنـه في هـذه النوعيـة مـن الأدلـة ينصـح بشـيئين اثنيـن أولا تجميـع أكثـر مـا يمكـن مـن المصـادر المختلفـة لإثبـات صحـة المعلومـات أي عـدم الارتهـان إلـى مصـدر واحـد في تقديـم المعلومـة، وثانيـا السـعي إلـى معاضـدة التصريحـات بالوثائـق الصحيحـة والصريحـة، وذلـك تحسـبا لايّ تغييـر في الأقـوال والتصريحـات قـد تعصـف بالتحقيـق الاسـتقصائي أدراج الريـاح.

النــوع الســادس: شــهادات الضحايــا: وتُعتبـر أضعـف الحجـج وفي غالبيـة الأحيـان لا تقبـل لوحدهـا، إلاّ إذا اقترنـت بقرائـن أخـرى أكثـر قـوّة.

نُلاحـظ مثـلا في التحقيقـات المشـتغلة على قضايا التعذيـب في السـجون العربية تكثيفا لشـهادات الضحايـا وذلـك سـعيا إلـى إضفـاء طابـع إنسـاني على القصـة الاسـتقصائية واسـتدرارا لأعلى مسـتوى مـن المعلومـات في ظـلّ شـحّ المصـادر في مثـل هـذه المواضيـع المغلقـة والمطوّقـة،

يبقـى على الصحفـي الاشـتغال جيـدا على تقاطـع الشـهادات المختلفـة مـع الاسـتفادة مـن خبـرات الأطبـاء الشـرعيين.

الحوصلة:

- كل موضـوع لـه طبيعتـه الخاصـة في نوعيـة الدليـل وخصوصيـة الحجّة المسـتعملة، المهـمّ في هـذا السـياق هـو قـدرة الدليـل على إثبـات الفرضيـة وتحويلها إلـى قصـة اسـتقصائية حقيقيـة.
- على الصحفـي أن ينـوّع قـدر المسـتطاع مـن أدلـة الإثبـات (الوثائـق + الاعترافـات+ الشـهادات+ الخبـرات الفنيـة....) فكلمـا تنوعـت الأدلـة وتوافقـت مـع بعضهـا، كلمـا كان إثبـات الفرضيـة أكثـر ثباتـا ورسـوخا.
- التسـجيل السـريّ للحقائـق والتجـاوزات، محكـوم بالكثيـر مـن المقتضيات والشـروط والاستشارات-سـنتعرف عليهـا في الفصـل الخـاص بأخلاقيـات الصحافـة الاسـتقصائية- وليسـت وليـدة انطبـاع شـخصيّ مـن قبـل الصحفـي.
- كلّ دليل إثبات يحتاج إلى تثبت.

بعـد معرفـة أنـواع الحجـج والبراهيـن الاسـتقصائية سـنتوجه إلـى تقنيـات المقابلـة الصحفيـة والتـي تعتبـر واحـدة من أهم وسـائل اقتـلاع المعلومات والحصـول على الإفـادات المسـاعدة على إثبـات الفرضيـة الاسـتقصائية.

الفصل السابع: المقابلة الصحفية
تقنياتها وأنواعها.

> «المقابلة هي علاقة إنسانية قبل كل شيء، لذا فعلى الصحفي فهمَ حالةِ من يُحاوره حتى يعرف الطريقة الصحيحة للتعامل معه وجعله يتعاون على مستوى تقديمه للمعلومات»
>
> حنان زبيس

المقابلة هي فن قبل كل شيء، حيث لا يتعلق الأمر بالأسئلة والأجوبة وإنما بخلق علاقة بين شخصين: الصحفي الذي يطرح الأسئلة والمصدر الذي يجيب عنها. ولأن كل علاقة تنبني أساسا على الثقة والتبادل والاحترام، فهذا ينطبق أيضا في حالة المقابلة. بالتالي، على الصحفي أن يأخذ بعين الاعتبار أن آليات إدارة الحوار مع المصادر وطرائق بناء علاقة الثقة المتبادلة تجسّدُ الشرط الأساسي لنيل المعلومة، وبانعدامها يصعب كثيرا على الصحفي الحصول على المعلومة المطلوبة.

1- أنواع المقابلات - «كلّ المقابلات تؤدي إلى الحقيقة».

عندما نتحدث على المقابلة، فإننا لا نقصد صنفا واحدا وإنما هناك أصناف من المقابلات، حسب الشخص الذي يود الصحفي مقابلته وحسب نوعية المعلومات التي يمتلكها وأهميته بالنسبة إلى التحقيق. بالتالي، على الصحفي أن يتأقلم مع كل هذه العوامل حتى يستطيع إجراء مقابلة جيدة يتحصل من خلالها على أكبر عدد من المعلومات.

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من المقابلات:

أ- كرسي الاعتراف

ويخص المقابلة التي قد يُجريها الصحفي مع موظف سابق في شركة أو مطلق صفارة يرغب في الحديث عن فساد أو تجاوز ما. ويكون عادة خائفا، ولكنه يرغب في الوقت نفسه أن يضع حدا لهذا التجاوز من خلال الكشف عنه للصحفي. في هذه الحالة، فمن المطلوب من هذا الأخير أن يطمئنه على سلامته اعتمادا على مبدإ ضرورة حماية المصادر، حيث يتعهد له بأن لا يفشي عن مصدر المعلومات التي تحصل عليها ويقوم بكل ما يلزم لإخفاء هويته، خاصة عبر حماية أجهزته (كمبيوتر، هاتف جوال/ حساباته على الأنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي...). في هذا النوع من المقابلة، كسب ثقة المصدر وتطمينه على سلامته أمر أساسي لجعله يقول كل ما عنده. وهنا لا يجب مقاطعته بالأسئلة الكثيرة وإنما إفساح المجال أكثر ما يمكن له للحديث.

ب- إعطاء الخبرة

في هذا النوع من المقابلة، لا يحتاج الصحفي لبذل جهد كبير للحصول على المعلومات لأن المصدر هو أساسا خبير أو متخصص في مجال ما (قانون، علم نفس، علم اجتماع، اقتصاد...) وليس له علاقة مباشرة بالتحقيق، والمطلوب منه هو فقط الإفادة بخبرته في المجال الذي هو متخصص فيه ليُنير الصحفي. فقط على هذا الأخير أن يقنعه بتخصيص بعض من وقته ليُوضّح له مسألة ما تقع ضمن مجال اختصاصه.


صورة مأخوذة وفق حق الإبداع المشاعي، الرابط https://bit.ly/3hnOFIB

ج- المحادثة

يُستعمل هذا النوع من المقابلة عندما يتعلق الأمر بالحديث مع الضحايا، الذين يبحثون أولا وقبل كل شيء عن شخص يُصغي إليهم ويتعاطف معهم. هم يبحثون عن صديق.

بالتالي، يمكن للصحفي أن يلعب هذا الدور لجعلهم يثقون به ويتحدثون إليه.

هنا، يجب على الصحفي أن يكون مصغيا جيدا لحكاياتهم وشهادتهم وأن يُبدي اهتماما وتعاطفا مع آلامهم، دون أن ينخرط تماما معهم وينسى دوره كصحفي، ويُفسّر لهم أن غايته هي مساعدتهم من خلال إيصال أصواتهم ومشاكلهم إلى الرأي العام. ولكن حذار من أن يعدهم بإيجاد حلول لمشاكلهم لأنه لا يملك الحل، بل يجب عليه أن يكون صريحا منذ البداية ويخبرهم بأن عمله قد يُساهم في خلق وعي مجتمعي بقضيتهم، مما قد يؤدي إلى الضغط على أصحاب القرار لتغيير الوضع السائد.

لو قال لهم عكس ذلك، فسيكون قد تحايل عليهم وبالتالي، سيخسر ثقتهم ولن يتعاون معه أحد في المستقبل، ذلك أنّ على الصحفي أن يلتزم بقول الحقيقة حيال الجمهور والمصارحة حيال المصادر وعدم مغالطتهم بوعود واهية مهما كانت حاجته ماسّة للمعلومات.

د- المواجهة

يلجأ الصحفي إلى هذا النوع من المقابلة عندما يتعلق الأمر بلقاء أناس متنفذين أو أصحاب سلطة، لهم مسؤولية في المشكلة التي يتم التحقيق فيها أو أنهم ساهموا في تفاقمها نتيجة تخاذلهم أو اهمالهم.

قد يكون المصدر هو الرئيس التنفيذي لشركة كبيرة أو موظف سام في الدولة أو وزير. هنا على الصحفي أن يكون متسلحا بكل المعلومات المتعلقة بقضيته لمواجهته، لأن الغرض من المقابلة ليس الحصول على المعطيات وإنما إعطاء فرصة للمصدر للدفاع عن نفسه. فإذا أبدى هذا الأخير تهجما على الصحفي أو رفض الإجابة عن أسئلته، فإن عليه أن يبقى هادئا ويُذكّره بأنه يُسدي له خدمة بتمكينه من توضيح وجهة نظره للرأي العام قبل النشر. من المستحسن في هذا الإطار أن يُوثّق الصحفي هذا

اللقاء إما من خلال التسجيل الصوتي أو الكاميرا لأن المصدر قد ينكر حدوثه بعد النشر لتوريط الصحفي والمس من مصداقيته. كما يمكن أيضا للصحفي، في حال رفض المصدر لقاءه، أن يبعث له برسالة إلكترونية يشرح له فيها أهم الحقائق التي توصل إليها ويطلب فيها مقابلته، ويثبت من خلال بعض البرمجيات الإلكترونية المتوفرة أن المصدر فتح الرّسالة وأنه تم إعطاؤه فرصة توضيح وجهة نظره ولم يغتنمها.

في كل الأحوال، ففي هذا النوع من المقابلات، يجب أن يكون الصحفي واثقا من نفسه ومما كشف عنه من حقائق حتى يستطيع قلب ميزان القوى لصالحه. ففي المواجهة، يُعتبر هو صاحب الموقع الأقوى لأنه يملك كل الدلائل التي تُورّط صاحب النفوذ وتُثبت مسؤوليته. وقد رأينا عديد المرّات في البرنامج الفرنسي Cash Investigation[36] المتخصص في الصحافة الاستقصائية على القناة الثانية الفرنسية كيف تستطيع الصحفية Elise Lucet أن تحصر محاوريها من ذوي النفوذ في آخر التحقيق لتجبرهم على الاعتراف بمسؤوليتهم في القصة التي يطرحها التحقيق وكيف تحافظ على هدوئها وتتسلح في كل جملة تقولها بالوثائق التي قامت هي وفريقها بجمعها لإثبات الحقيقة.

2-التحضير للمقابلة- «مَعالم في طرائق الاستعداد».

يجب أن يعلم الصحفي أن هناك مجموعة من التحضيرات التي يجب أن يقوم بها قبل المقابلة:

أ- قبل الذهاب لمقابلة شخص، يجب أن يقوم الصحفي ببحث عنه ليعرف من هو، وما نُشر عنه قبلا إذا كان باحثا أو شخصية عامة، بالإضافة إلى الاطلاع على كتاباته أو منشوراته إن وجدت. فاقتناع المصدر أن الصحفي يعرفه، يجعله يطمئن إليه من جهة، ويُشعره من جهة أخرى بجدية هذا الأخير في عمله.

ب- لابد للصحفي من تحضير الأسئلة التي سيطرحها على المصدر، وهو ما سيقتضي منه أن يبحث جيدا حول الموضوع الذي يريد أن يطرح أسئلة بخصوصه. هذا، سيجعله أولا يطرح أسئلة دقيقة على المصدر مما يعمق حظوظه في الحصول على إجابات مفيدة. ثانيا: سيعطي إحساسا للمصدر بأنه صحفي جيد وجادّ وأنه يعرف تماما ما يحتاجه من معلومات.

ج- من الضروري أن يختار الصحفي جيدا المكان الذي سيجري فيه المقابلة، حيث يجب أن يتأكد أن المصدر سيكون مرتاحا في مكان اللقاء. فمثلا، إذا كان المصدر هو أحد المبلغين عن فساد في شركة أو مؤسسة وهو أحد موظفيها، فعلى الصحفي تجنب لقائه في مكتبه، بحيث قد يتفطن زملاؤه في العمل إلى العلاقة التي تربطه به. يمكن أن يكون مكان المقابلة مقهى أو حديقة عامة أو مركزا تجاريا لتجنب تعريض المصدر للمخاطر، وينطبق الشيء نفسه إذا كان المصدر طبيبا يشتغل في مستشفى أو في مصحة زمن الكوفيد مثلا، حيث يصعب أن يخصص وقتا للصحفي للإجابة على أسئلته، فالمنصوح به هنا، هو أن يقابله خارج أوقات العمل في المستشفى، في عيادته الخاصة مثلا أو في مكان عام.

د- لابد للصحفي أن يتأكد من أدوات التسجيل، التي بحوزته قبل الذهاب إلى المقابلة ليتأكد أنها تعمل ومشحونة بشكل كامل. فقد يحدث أن يتفطن الصحفي، بعد

36 برنامج Cash Investigation https://www.france.tv/france-2/cash-investigation

القيام بالمقابلة، أن التسجيل لم يحصل، إما لخلل مافي آلة التسجيل أو لعدم توفر مساحة كافية لتسجيل أو تخزين كل المقابلة أو لنقص في الشحن أو غيره. ويصبح من المحرج بالنسبة إليه أن يطلب من المصدر إعادة المقابلة وقد لا يقبل هذا الأخير ذلك، مما من شأنه أن يضع الصحفي في مأزق.

3-تقنيات المقابلة - «في خضم الحوار العميق، لا تنس التفاصيل...»

أيا كان المصدر الذي سيقابله الصحفي، فإن هناك مجموعة من التقنيات التي يجب عليه أن يجيدها حتى يستطيع أن يضمن لمقابلته كل الظروف الملائمة ويحصل على المعطيات والمعلومات التي يريدها:

- في بداية المقابلة، ينصح بأن يبدأ الصحفي بتقديم نفسه والوسيلة الإعلامية التي يعمل فيها ويعطي نبذة عن الموضوع الذي يشتغل عليه ويوضح للمصدر كيف يمكنه أن يساعده، فكلما أحس هذا الأخير بأنه مفيد، كلما كان متعاونا. يجب أن يكون الصحفي ودودا ومحترما ويشكر المصدر على الوقت الذي خصصه له لمقابلته والإجابة على أسئلته.

- يجب أن يستأذن الصحفي مصدره فيما يخص استعمال التسجيل ويفسر له أن ذلك مفيد له في عمله لأنه سيساعده على تدوين كل المعلومات التي ستقال. إن رفض هذا الأخير ذلك، فعليه احترام رغبته.

- يُستحسن البدء في المقابلة بالأسئلة العامة والتدرج نحو الأسئلة الخاصة، فهذا سيُساهم في إراحة المصدر حتى يطمئن تدريجيا للصحفي وبعدها يمكن لهذا الأخير أن يطرح عليه الأسئلة الدقيقة والصعبة.

- يجب على الصحفي أن يتفادى الأسئلة المغلقة التي تحتمل إجابة «نعم» أو «لا» ويسعى دائما إلى طرح أسئلة مفتوحة ليتحصل على أكبر قدر ممكن من المعطيات.

- يجب أن ينتبه الصحفي إلى كل الحركات التي يقوم بها المصدر وكل التعابير في وجهه لأنها تُعطي إضاءات مهمة حول الحالة النفسية التي هو فيها (غضب، حيرة، خوف، حماس...) وهذا سيساعده على التكيف معه فيما يخص طريقة طرح الأسئلة وتوقيت طرحها. فكما قلنا سابقا، المقابلة هي علاقة إنسانية قبل كل شيء، بالتالي، لابد للصحفي من فهم حالة من يحاوره حتى يعرف الطريقة الصحيحة للتعامل معه وجعله يتعاون على مستوى إعطائه المعلومات.

- على الصحفي أن يُفسّر للمصدر أهمية تعاونه معه للكشف عن الفساد أو الخلل في مجال ما وأن يُحسّسه بأن دوره مهم في كشف الحقيقة وتغيير الوضع، فهذا سيعطيه دافعا قويا لمساعدته.

- خلال المقابلة، إن تحدث المصدر عن وثيقة ما أو مصدر آخر قد يكون مهما للتحقيق، فعلى الصحفي أن يطلب منه أن يمده بنسخة من تلك الوثيقة أو برقم المصدر المذكور للتواصل معه لأن ذلك سيُساعده على توسيع دائرة مصادر معلوماته.

- إذا طلب المصدر[37] بعد نهاية المقابلة أن يطّلع على فحوى التحقيق قبل النشر، فيمكن إرسال الجزء الخاص به من الشهادات المدرجة بالتحقيق وليس النص كاملا. ولكن الصحفي ليس مضطرا لذلك.

- أخيرا يُنصح بأن يبقى الصحفي على تواصل مع مصادره ويُطلعها على تقدمه في إنجاز التحقيق لأن ذلك يُعزّز ثقتها به ويجعلها تُواصل التعاون معه وإبلاغه بالمستجدات فيما يخص موضوع عمله.

الحوصلة:

- المقابلة هي «فن» أساسا وقبل كل شيء، إذْ لا يتعلق الأمر بالأسئلة والأجوبة وإنما بخلق علاقة بين شخصين.
- هناك أصناف من المقابلات، تختلف حسب الشخص الذي يود الصحفي مقابلته وحسب نوعية المعلومات التي يمتلكها وأهميته بالنسبة إلى التحقيق.
- اقتناع المصدر أنّ الصحفي يعرفه جيدا، يجعله يطمئن إليه من جهة، ويُشعره من جهة أخرى بجدية هذا الأخير في عمله.
- الانتباه إلى الحركات والإيماءات التي يقوم بها المصدر، تُعطي إضاءات مهمة حول الحالة النفسية التي هو عليها، وهو ما يفرض على الصحفي التكيف معه فيما يخص طريقة **طرح الأسئلة** وتوقيت طرحها.

تمثّل المقابلة الصحفية، الطريقة الأمثل للحصول على المعلومات من قبل المصادر البشرية المفتوحة، فيما يُجسّد حق النفاذ إلى المعلومة أحد أحسن الطرق للحصول على المعلومات الوثائقية من المصادر المغلقة، وهو ما سنعرفه في الفصل القادم.

37 ستة ارشادات للصحفيين لإجراء مقابلة مع الخبراء https://ijnet.org/ar/story/ صورة مأخوذة وفق حق الإبداع المشاعي، الرابط، https://bit.ly/3hnOFIB



صورة مستخدمة وفق حق الإبداع المشاعي، الرابط: https://bit.ly/2VuE8Ua

الفصل الثامن: النفاذ إلى المعلومة

توظيف الحق للوصول إلى الحقيقة

> «مهما كانت المعلومة التي تطلبها، فلستَ مطالبًا عند تحرير مطالب النفاذ إلى المعلومة، بالإفصاح عن أسباب رغبتك في الحصول عليها أو بإثبات مصلحتك من ذلك»
>
> رفيق بن عبد الله [38] - كريم بلحاج عيسى

يعتبر القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة المؤرخ في 24 مارس 2016، آلية جديدة من الآليات التي يمكن أن تساعد الصحفيين على أداء رسالتهم، خاصة في ما يتعلق بإتمام إنجاز تحقيقات صحفية استقصائية عالية الجودة تتطلب حرفية متقنة وتمكنا مقنعا من أساليب العمل الصحفي.

ويُمثّل قانون النفاذ إلى المعلومة سندا قانونيا يضمن حق المواطن والصحفيين بشكل خاص للحصول على المعلومة المراد بلوغها وبالتالي التوصل إلى الحقيقة من خلال تكريس حق النفاذ إلى معلومات أو وثائق لا يمكن الولوج إليها عبر الطرق التقليدية باعتبارها -نظريا- غير معنية بالنشر الدوري التلقائي على المحامل الرقمية التي تتوفر لدى الهياكل الإدارية التي تخضع لقانون النفاذ إلى المعلومة.

أثبتت تجارب بعض الصحافيات والصحفيين التونسيين، الذين خاضوا غمار التحقيقات الاستقصائية، ووظفوا قانون النفاذ إلى المعلومة لكشف شبهات فساد وتحيّل وتجاوزات خطيرة في مجال التصرف في المال العام أو إثباتها...، أن قانون النفاذ إلى المعلومة في تونس مكسب كبير وحلقة أساسية من حلقات مكافحة الفساد وتكريس مبادئ الرقابة والمساءلة والشفافية في إدارة الشأن العام.

فيما يلي نستعرض بشكل مختصر بعض الإجراءات الأساسية الواردة ضمن قانون النفاذ إلى المعلومة التي يجب على الصحفي الاستقصائي التعرف عليها والتمكن منها حتى يكون على دراية بالجوانب القانونية التي تضمن له حق النفاذ إلى المعلومات التي يرغب في الحصول عليها:

بداية لا بد من التذكير بأهم النصوص والقوانين التي تضمن حقّ النفاذ إلى المعلومة في العالم وفي تونس:

- **1946:** القرار عدد 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة
- **1948:** الفصل 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- **1966:** الفصل 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسي

38 خريج معهد الصحافة وعلوم الإخبار دفعة سنة 2001، رئيس تحرير بمؤسسة دار الصباح، صحفي بجريدة الصباح اليومية منذ 2002، عضو منتخب بمجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة منذ سبتمبر 2017 ممثل عن صنف صحفي. مدرب في تقنيات التحرير الصحفية مع معهد صحافة الحرب والسلم 2013-2014، مدرب مهني في مجال الصحافة المكتوبة، خبير في قانون النفاذ إلى المعلومة وفي الأساليب المثلى لتوظيف قانون النفاذ إلى المعلومة في الإعلام بشكل عام وفي الصحافة الاستقصائية بشكل خاص.

- **2007:** توصيات مجلس منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحكومة المفتوحة.
- **2014:** الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية.
- **2016:** القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ونصوصه التطبيقية

تهدف هذه النصوص القانونية إلى تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة ودعم ممارسته من خلال إقرار المبادئ التالية:

- الكشف عن أكبر قدر من المعلومات،
- إلزام الهياكل المعنية بالنشر التلقائي للمعلومات،
- حماية الأفراد الذين يكشفون عن المعلومات الضرورية لمكافحة الفساد،
- تضييق نطاق الاستثناءات.

من حق الصحفي النفاذ إلى كلّ المعلومات المتعلقة بالشأن العام، كما يمكنه النفاذ إلى أي معلومة مدوّنة تنتجها أو تتحصل عليها الهياكل الخاضعة إلى القانون المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة بمناسبة قيامها بمهامها.

من الحوافز التي تشجع الصحفي الاستقصائي على ممارسة حقه في النفاذ إلى المعلومة واستغلال القانون المنظم لهذا الحق نذكر:

- مهما كانت المعلومة التي تطلبها فأنت لست مطالبا بالإفصاح عن أسباب رغبتك في الحصول عليها أو بإثبات مصلحتك من ذلك.
- استثناءات النفاذ إلى المعلومة قليلة ومبررة ومحددة على وجه الدقّة والحصر بالقانون.
- إجراءات تقديم مطالب النفاذ إلى المعلومة سهلة وبسيطة.
- النفاذ إلى المعلومة مجاني من حيث المبدأ.
- الهيكل الإداري المعني بتوفير المعلومة، مطالب قانونا بأن يجيب على كل مطلب نفاذ في أقرب وقت وفي أجل أقصاه 20 يوما من تاريخ توصله به. في صورة رفض مطلب النفاذ يمكن التظلم لدى رئيس الهيكل المعني أو الطعن في قرار الرفض أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة، حيث ترك المشرع لطالب النفاذ إلى المعلومة حرية الاختيار بين مواصلة ممارسة حقه في التظلم لدى رئيس الهيكل الإداري المعني، أو المرور مباشرة لمرحلة التظلم لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة.
- الصحفي حر في إعادة استعمال المعلومة التي يتحصل عليها وفق الإجراءات القانونية المنصوص عليها في القانون المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة. ولا توجد تضييقات أو قيود تتعلق بالطابع السري للمعلومة وبطريقة الحصول عليها تحد من الحق في إعادة استعمالها.

1- إجراءات النفاذ إلى المعلومة وآجال الرد عليها وطرق الطعن وآجالها

أ- تعريف المصطلحات

- المعلومة: يستفاد من التعريف الوارد بالفصل 3 من قانون النفاذ إلى المعلومة، أن حق النفاذ يشمل كلّ المعلومات ويقتصر فقط على المعلومات المدوّنة مهما كان شكلها أو وعاؤها. كما تعتبر معلومة قابلة للنفاذ على معنى القانون تلك التي استوفت كلّ شروطها ومراحل إنتاجها وأصبحت معلومة نهائية دون سواها بغض النظر عن الزمن الذي انقضى منذ إنشائها.
- النفاذ إلى المعلومة: نشر المعلومة بمبادرة من الهيكل المعني والحق في الحصول عليها بطلب من الغير.
- الغير: كل شخص، طبيعي أو معنوي، غير الهيكل المعني الذي ينتج المعلومة المطلوبة وطالب النفاذ إلى المعلومة.

ب- إجراءات تقديم مطلب النفاذ إلى المعلومة:

- تقديم المطلب يكون طبقا لأنموذج يمكن الحصول عليه بجل مواقع واب الهياكل الإدارية الخاضعة للقانون، ويمكنه تقديم المطلب على ورق عادي يتضمن الاسم واللقب والعنوان ورقم الهاتف بالنسبة إلى لشخص الطبيعي، والاسم الاجتماعي والمقر بالنسبة إلى الشخص المعنوي.
- التوضيحات الخاصة بالمعلومة المطلوبة مع تحديد صيغ النفاذ إليها. (نسخة إلكترونية، نسخة ورقية، الاطلاع على عين المكان)
- إيداع المطلب: يتم تقديم مطلب النفاذ إما مباشرة لدى مكتب الضبط المركزي للهيكل الإداري المعني مقابل وصل تسلم، بواسطة البريد مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ، أو عبر الفاكس مع الإعلام بالبلوغ، أو بواسطة البريد الإلكتروني الخاص بالمكلف بالنفاذ أو نائبه مع الإعلام بالبلوغ.
- يمكن لطالب النفاذ استعمال اسم مستعار أو غير صحيح في مطلب النفاذ، لكنه قد يفقد في المقابل حقّه في الطعن في صورة رفض المطلب.
- - إذا كان للمعلومة المراد الحصول عليها تأثير على حياة شخص أو على حريته، ولحث الهيكل المعني على الإجابة في الآجال المختصرة المنصوص عليها بالفصل 17 من القانون المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة والمقدرة بـــ 48 ساعة من تاريخ تقديم المطلب كحد أقصى، فيجب بيان مدى حاجتك للمعلومة المطلوبة وكيفية تأثيرها على حياة شخص أو على حريته.
- في صورة إرسال مطلب النفاذ إلى المعلومة عبر البريد الإلكتروني، يجب على المكلف بالنفاذ أن يُعلم طالب النفاذ بتوصله بذلك المطلب في أفضل الآجال. ويستحسن أن يعلمه بذلك باستعمال البريد الإلكتروني نفسه.

نموذج من مطلب نفاذ إلى المعلومة:

مطلب نفاذ إلى معلومة

(القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة)

1. إرشادات خاصة بطالب النفاذ إلى المعلومة (1):

☐ شخص طبيعي
- الاسم واللقب: ....
- العنوان: ....
- الهاتف: .... الفاكس: .... العنوان الالكتروني: ....

☐ شخص معنوي
- التسمية الاجتماعية: ....
- عنوان المقر الاجتماعي: ....
- الهاتف: .... الفاكس: .... العنوان الالكتروني: ....

2. المعلومة المطلوب النفاذ إليها:

بيانات المعلومة	الهيكل المعني	المرجع (إن وجد)	ملاحظات أخرى

ملاحظة: لا يلزم طالب النفاذ بذكر الأسباب أو المصلحة من الحصول على المعلومة

3. صيغة النفاذ إلى المعلومة المطلوب النفاذ إليها (1):

☐ الاطلاع على المعلومة على عين المكان (2)
☐ الحصول على نسخة إلكترونية من المعلومة (3)
☐ الحصول على نسخة ورقية من المعلومة
☐ الحصول على مقتطفات من المعلومة

.... في ....
(إمضاء الطالب)

وصل في إيداع مطلب نفاذ إلى المعلومة
تاريخ الإيداع .... الرقم الرسمي: ....
المصاحب (إن وجدت): ....
الختم

1- توضع العلامة (x) داخل الخانة المناسبة
2- ما لم يكن في ذلك إضرار بها
3- عند الإمكان

ج- آجال الرد على مطلب النفاذ إلى المعلومة

✔ **20 يوما** من تاريخ التوصل بالمطلب أو من تاريخ تصحيحه

✔ **05 أيام** لإعلام صاحب المطلب بعدم الاختصاص، أو بإحالة مطلبه على الهيكل المختص

✔ **10 أيام** من تاريخ التوصل بالمطلب أو من تاريخ تصحيحه إذا تعلق المطلب بالاطلاع على عين المكان

✔ **05 أيام** إعلام صاحب المطلب بعدم الاختصاص، أو بإحالة مطلبه على الهيكل المختص

✔ **48 ساعة** يندرج المطلب ضمن القائمات الاستعجالية (الحالات الشخصية، حماية الحريات) ترك وثيقة تدل على أن الرد تم بصفة فورية
✔ **30 يوما** من تاريخ التوصل بمطلب النفاذ إذا تعلق الأمر بالحصول والاطلاع على عدة معلومات
✔ **30 يوما** من تاريخ تلقى مطلب النفاذ، اذا تعلق المطلب بمعلومة تم التوصل بها من هيكل بعنوان سري لاستكمال إجراءات الاستشارة و الحصول على رأي هيكل آخر
✔ **15 يوما** بالنسبة إلى الأطراف المستشارة حول الطلب ويعتبر عدم الرد في الآجال موافقة ضمنية من الغير
✔ **يعتبر** عدم رد الهيكل المعني في الآجال القانونية المذكورة، رفضا ضمنيا يفتح المجال لطالب النفاذ إلى المعلومة في الطعن في قرار الهيكل

د- المعاليم المستوجبة:

المبدأ: النفاذ إلى المعلومة مجاني.

الاستثناء: إذا تطلب توفير المعلومة جملة من المصاريف، فإنه لا يتم تسليم الوثائق المطلوبة إلا بعد الاستظهار بما يفيد دفع المقابل.

تسدي اليوم عدة هياكل عمومية وخاصة خاضعة لقانون النفاذ إلى المعلومة بعض الخدمات الإدارية للعموم بمقابل مالي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال: استخراج شهادات الملكية والنسخ التنفيذية من الأحكام ومضامين الولادة، الخدمات الإدارية وغيرها التي ينتجها ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري في نطاق عمليات المسح العقاري أو الأمثلة الهندسية، أو التسجيل الاختياري للعقارات. ولا يمكن الاستناد إلى مبدأ مجانية النفاذ إلى المعلومة أو إتباع الإجراءات الخاصة بتقديم مطالب النفاذ إلى المعلومة للمطالبة بالحصول على مثل هذه الخدمات دون مقابل.

2- الهياكل الخاضعة للقانون والتي يمكن تقديم مطلب نفاذ لها

يمكن المطالبة بالنفاذ إلى المعلومات المتوفّرة لدى كل الهياكل العمومية، بما فيها البرلمان ورئاسة الجمهورية والهيئات القضائية والهيئات الدستورية والهيئات العمومية المستقلة..) ولدى أشخاص القانون الخاص التي تسير مرفقًا عاما أو لدى المنظّمات والجمعيات والهياكل التي تنتفع بتمويل عمومي..

يتعيّن على الهياكل الخاضعة للقانون أن تنشر وتحيّن وتضع على ذمة العموم بصفة دورية وفي شكل قابل للاستعمال:

- السياسات والبرامج التي تهم العموم،
- قائمة مفصلة في الخدمات التي تسديها للعموم،
- النصوص القانونية والترتيبية والتفسيرية المنظّمة لنشاطها والصفقات العمومية المبرمجة والمصادق على ميزانيتها ونتائج تنفيذها،
- تقارير هيئات الرقابة، المعلومات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية،
- كل معلومة تتعلق بالمالية العمومية، بما في ذلك المعطيات التفصيلية المتعلقة بالميزانية.

3- إجراءات التظلّم والطعون

أ. التظلّم:

يمكن لطالب النفاذ إلى المعلومة، في صورة اعتراضه على قرار الرفض، أن يتظلم لدى رئيس الهيكل المعني باعتماد النموذج الموجود بموقع الهيكل الإداري أو تحرير مطلب على ورق عادي، أو مباشرة بمكتب الضبط المركزي أو عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق الفاكس.

نموذج من مطلب تظلم:

مطلب تظلّم لدى رئيس الهيكل

(يتعلّق بمطلب نفاذ إلى معلومة)

(القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة)

1. مرجع مطلب النفاذ إلى معلومة: عدد .... بتاريخ: ....

2. الإرشادات الخاصة بالمتظلّم (*):

☐ شخص طبيعي
- الاسم واللقب: ....
- العنوان: ....
- الهاتف: .... الفاكس: .... العنوان الإلكتروني: ....

☐ شخص معنوي
- التسمية الاجتماعية: ....
- عنوان المقر الاجتماعي: ....
- الهاتف: .... الفاكس: .... العنوان الإلكتروني: ....

3. سبب التظلّم (*):

☐ رفض مطلب الحصول على المعلومة
☐ عدم تعليل رفض إتاحة المعلومة
☐ عدم الرد على المطلب في الآجال القانونية
☐ سبب آخر، (أذكر(ي)ه) ....
☐ عدم إتاحة المعلومة وفق الصيغة التي تم تحديدها في المطلب
☐ اشتراط دفع معلوم مجحف مقابل الحصول على المعلومة

.... في ....

(إمضاء المتظلّم)

DD-16.02-17

وصل في إيداع مطلب تظلّم لدى رئيس الهيكل

تاريخ الإيداع: .... الرقم المرجعي: ....

المخاطب (إن وجد): ....

الختم

(*) توضع العلامة (x) داخل الخانة المناسبة.

ب. الطعون

الطعن في قرار الرفض لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة مباشرة في صورة رفض الهيكل العمومي لطلب النفاذ إلى المعلومة. في أجل أقصاه عشرون يوما من تاريخ الإعلام بقرار الرفض الصريح أو من تاريخ تولد قرار الرفض الضمني.

ويتم تقديم الطعن بمقتضى عريضة تودع مباشرة بمقر الهيئة أو ترسل عن طريق البريد مضمون الوصول أو الفاكس أو البريد الإلكتروني مع الإعلام بالبلوغ. وتتضمن عريضة الطعن بالضرورة هوية الطاعن وعنوانه بكل دقة ونسخة من مطلب النفاذ المرفوض ونسخة من قرار الرفض أو ما يثبت حصوله. ويستحسن أن تتضمن أيضا الحجج القانونية والمعطيات الواقعية التي تؤيد مطلب النفاذ.

ج. الطعن في القرارات الصادرة عن هيئة النفاذ إلى المعلومة:

يمكن لطالب النفاذ أو الهيكل المعني الطعن في قرار هيئة النفاذ إلى المعلومة استئنافيا أمام المحكمة الإدارية في أجل لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ الإعلام بقرار الهيئة. ويقدم الطعن في قرارات الهيئة بواسطة محام لدى التعقيب أو لدى الاستئناف.

4- استثناءات النفاذ إلى المعلومة

يتم استبعاد الاستثناءات المتعلقة بحماية المصلحة العامة والمعطيات الشخصية والاستجابة لمطلب النفاذ عندما يخشى من مطلب النفاذ أن يلحق ضررا بـ:

- الأمن العام،
- الدفاع الوطني،
- العلاقات الدولية المتعلقة بالأمن العام أو بالدفاع الوطني،
- حقوق الغير في حماية حياته الخاصة ومعطياته الشخصية وملكيته الفكرية.
- كما تستثنى من النفاذ المعلومة التي تتضمن بيانات تهم هوية الأشخاص الذين قدموا معلومات بهدف الإبلاغ عن تجاوزات أو حالات فساد.

يُرفض مطلب النفاذ في صورة تحقّق الشروط التالية:

توقّع حصول ضرر جسيم سواء كان آنيا أو لاحقا بأحد هذه المواضيع

اختبار الضرر مع عدم تحقّق مصلحة عامة من إتاحة المعلومة المشمولة جزئيا باستثناء منصوص عليه بقانون النفاذ إلى المعلومة، ولا يمكن النفاذ إليها إلا بعد حجب الجزء المعني بالاستثناء متى أمكن ذلك. بمعنى أنه إذا ثبت - مثلا - أن جزءا من المعلومة المطلوبة قد يسبب ضرارا بالغا فيما يتعلق بالمعطيات الشخصية للأفراد، بالأمن القومي، بالعلاقات الدولية، بحق الملكية الفكرية، مع التأكد من عدم تحقق المصلحة العامة من الكشف عن معلومة، فإنه يتم في هذه الحالة حجب هذا الجزء من المعلومة.

5- المعلومات المستثناة من الاستثناء للنفاذ

- ✔ كل المعلومات المتعلقة بجرائم الحرب أو البحث فيها أو تتبع مرتكبيها، ما لم يكن هناك مساس بالمصلحة العليا للدولة
- ✔ وجوب تغليب المصلحة العامة في حالات وجود تهديدات خطيرة للصحة أو للسلامة أو للمحيط أو جراء حدوث عمل إجرامي
- ✔ تصبح المعلومة غير القابلة للنفاذ إليها على معنى هذا القانون قابلة للنفاذ عند انقضاء الآجال المنصوص عليها بالقانون عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بالأرشيف.
- ✔ يتبين أن المصالح المراد حمايتها أهم من الاستجابة لمطلب النفاذ عندما تكون إتاحة المعلومة المشمولة بالاستثناء ضرورية للكشف عن الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان أو جرائم الحرب أو البحث فيها أو تتبع مرتكبيها ما لم يكن في ذلك مساس بالمصلحة العامة.

6- هيئة النفاذ إلى المعلومة ضامنة لتكريس حق النفاذ واحترامه

من مزايا قانون النفاذ إلى المعلومة أنه نص على إحداث هيئة خاصة تسهر على تكريسه واحترامه ونشر ثقافة النفاذ.

وهيئة النفاذ إلى المعلومة اكتمل تأسيسها في جويلية 2017 بعد انتخاب أعضاء مجلسها المكون من تسعة أعضاء. وشرعت في عملها رسميا في قبول دعاوى التظلم المرفوعة لديها والبت فيها بداية من جانفي 2018، وهي هيئة مستقلة عن بقية السلطات الأخرى ولا سلطان عليها سوى القانون.

يتركب مجلس الهيئة من تسعة أعضاء: قاضي إداري، قاضي عدلي، محامي، صحفي، مختص في الأرشيف والوثائق الإدارية، ممثل عن المجتمع المدني، ممثل عن هيئة حماية المعطيات الشخصية، وجامعي مختص في تكنولوجيات المعلومات والاتصال، يشترط فيهم جميعا التمتع بالخبرة والكفاءة في المجالات المتصلة بموضوع النفاذ إلى المعلومة.

كما أن للهيئة كتابة قارة يرأسها كاتب عام ومصالح إدارية تتكون من أعوان ملحقين من إدارات عمومية وأعوان يتم انتدابهم طبقا للنظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة

يتمتع مجلس الهيئة بصلاحيات واسعة ويمكنه القيام بأعمال التحقيق الضرورية وبالتحريات اللازمة على عين المكان لدى الهيكل المعني وسماع كل شخص يرى فائدة في سماعه.

تبت الهيئة في الدعوى في أقرب الآجال الممكنة وفي أجل أقصاه خمسة وأربعون (45) يوما، وتتولى إعلام كل من الهيكل المعني وطالب النفاذ بصفة شخصية بالقرار المتّخذ في الدعوى وتقوم بنشره بموقع الواب الخاص بها. ويعتبر قرارات الهيئة ملزمة التنفيذ وهي بمثابة الحكم القضائي.

يمكن للهيئة التحري في كلّ المعلومات موضوع الطعن والتأكّد بنفسها من محتواها ومما تتضمنه من تفاصيل ومن معطيات مهما كانت طبيعتها وحساسيتها ولا يمكن

مجابهتها بالسر المهني أو بحماية المعطيات الشخصية التي تخول للهياكل المعنية عدم إتاحة بعض المعلومات للعموم أو لبقية الهياكل أو بغيرها من الاعتبارات العمومية.

وفي هذا السياق، يجب على كل الهياكل المعنية، عملا بأحكام الفصل 39 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، تقديم كلّ التسهيلات للهيئة والتفاعل الإيجابي معها وتمكينها من كلّ الوثائق التي تطلبها في إطار التحقيق في الدعاوى المرفوعة أمامها. ذلك أن الهيئة هي الجهة المخولة قانونا تقدير ما إذا كانت المعلومات المطلوبة قابلة للنفاذ من عدمه.

الحوصلة :

على الصحفي الاستقصائي الاستفادة من هذا الحق الذي يعتبر أداة أساسية لتحويل المصادر المغلقة إلى مصادر مفتوحة.

- في الكثير من الأحيان، يعتمدُ «النفاذ إلى المعلومة» كطريقة من طرق التحقق من صحة الوثائق المسربة على شكل نسخ غير أصلية والتي نشكّ في صحتّها.
- على الصحفي الاستقصائي متابعة مطلبه إلى النهاية، واستنفاد كافة الطرق القانونية لتحصيل المعلومة، واعتبار أيّ رفض لتقديم المعلومة مؤشر على وجود تجاوزات تريد الإدارة التستر عليها، وذكر هذا الرفض في التحقيق الاستقصائي تشهيرا بالتكتم غير المبرر الذي تعتمده بعض الوزارات والإدارات.
- على الصحفي الاستقصائي إعداد قائمة في الوثائق المطلوبة والإسراع في تقديم مطالبه قصد ربح الوقت والاستثمار الأمثل للوثائق المقدّمة، وذلك لتجنب التأخر في إنجاز التحقيق الاستقصائيّ.
- من الأفضل استشارة الخبراء في الجوانب الإدارية أو رؤساء التحرير أصحاب التجارب في العمل مع الإدارات، خلال تحرير المطلب من أجل التدقيق في اسم الوثيقة أو عنوان الملف المراد، فلا يضيع الصحفي في متاهة «المُعْجَمية الإدارية المعقدّة»، فإخفاء المعلومة يكون إما بالتعتيم بحجم المعلومة وإمّا بالتعويم بوضعها وسط ركام من المعلومات، والطريقة الثانية أصعب وأكثر دهاءً حيث أنّها تعتمد «الحجب من خلال توفير المعطيات»، ولذا فعلى الصحفي معرفة اسم وعنوان الوثيقة بالضبط حتى لا يسقط في هذا المطبّ.

الاطلاع على حق النفاذ المعلومة باعتباره أداة من أدوات الحصول على الوثائق، يفضي بالضرورة إلى الإحاطة الشاملة لآليات الاستفادة منها وتأثيثها وترتيبها، وهو ما سنعرفه في فصل الملف الرئيسي.



صورة معتمدة وفق حق الإبداع المشاعي: https://bit.ly/3E6v3T6

الفصل التاسع: الملفّ الرئيسي

الذاكرة والبوصلة

«الملف الرئيسي ليس أرشيفا للوثائق ولا أوراق مُذكرات شخصية، بل هو بوصلة الصحفي الاستقصائي وذاكرته والوسيلة لتحويل البيانات إلى معان، وتحويل رُكام الوثائق إلى قصة استقصائية واضحة»

أمين بن مسعود

يكتسي الملف الرئيسي le fichier maitre-the master file، أهمية كُبرى في العمل الاستقصائيّ، حيث أنه يقوم بدور «البوصلة» في البحر، فلئن كانت الأخيرة تُمكّن صاحبها من معرفة مكانه وتحديد مساره الصحيح، فإنّ الملف الرئيسي يُمكّن الصحفي الاستقصائي الغارق في كومة المعطيات والبيانات والملفات من ضبط المراحل المنجَزَة من التحقيق وتعيين المراحل القادمة.

ولفظة المراحل هُنا لا تعني فقط، السياق الزمني الكرونولوجي، بل أيضا كافة «الحقيبة التحقيقية»، من مصادر بشرية وتوثيقية، وسجّلات اللقاءات ومضامينها، إلى البيانات الواردة في الوثائق المتاحة.

لذا، فإنّ حاجة الصحفي الاستقصائيّ للملف الرئيسي، هي حاجة جدّ ماسة، باعتباره «التقنية» التي تُسهّل على الصحفي عملية الربط بين المصادر وقراءة الوثائق وتلخيص الاتصالات واللقاءات، وتسمح له برصد ما ينقصه من المعلومات وبالتالي تخطيط خطواته المستقبلية.

بعبارة أدق، فإنّ الملف الرئيسي ليس كنش الاتصالات وCarnet d'adresse وإن احتوى على أسماء وصفات المصادر، وليس مذكّرة الصحفي Agenda وإن استوعب قائمة الاتصالات السابقة والقائمة والقادمة، وليس سجلّ الملاحظات dossier d'observations وإن احتوى على أهمّ الملاحظات التي تسترعي انتباهه خلال زياراته ولقاءاته الصحفية، وليس أيضا علبة أرشيف Boite d'archive وإن تضمّن جانبا توثيقيا للوثائق وتحويلها إلى جذاذات مكثفة، في المقابل، فإنّ الملف الرئيسي هو كلّ ما سبق، لذا فهو الذاكرة والبوصلة.

الملف الرئيسيّ قد يكون ورقيا للصحفيين الذين مايزالون يستحضرون الأفكار عند الكتابة على الورق، وقد يكون رقميا على صيغة word بروابط للملفات والسجلات المخزنة، وهو المعمول به الآن وهو ما ننصح به شريطة أن يكون مؤمّنا إلكترونيا من القرصنة السيبرانية.

1- أقسام الملفّ الرئيسيّ- «ترتيب الذاكرة، لتسهيل التذّكر»

تختلفُ طرق تقسيم الملفّ الرئيسيّ بين طريقة ترى أنّ الأمر يعود إلى الصحفي الاستقصائي طالما أنّه يرتب الوثائق وبيانات المصادر البشرية ومضامين لقاءاته في سجلات واضحة تُمكنّه من ربح الوقت ومن بناء قصته الاستقصائية بشكل تراكميّ، وبين طريقة ترتيبية إجرائية قائمة على تفريع الملف الأساس على عدّة أقسام من شأنها إيضاح الرؤية حيال الفاعلين والمضامين.

والحقيقةُ أننا أميلُ إلى المقاربة الثانية لعدّة اعتبارات من بينها، نجاعة تقسيم الملف الرئيسي من خلال التجارب الاستقصائية التي نعرفها أو التي شاركنا في تأطيرها، تحويل البيانات données إلى معلومات ومعارف connaissances لها دورها في التحقيق الاستقصائيّ يقتضي التبويب ليسمح بمقروئية أفضل للمعلومات المتحصل عليها، معرفة الناقص من المعلومات ينبني من خلال المحاولات الأولى في كتابة مضامين اللقاءات والمقابلات وهو متوفر من خلال تقسيم الملف الرئيسي.

بناء عليه، فإننا ننصح بتقسيم الملف الرئيسي إلى 3 أقسام وهي كالتالي:

أ- قسم المصادر البشرية: نستعين هنا بجدول فيه خمس خانات أفقية كبرى وهي : الاسم واللقب، الصفة (الوظيفة) ، بيانات الاتصال (رقم الهاتف، واتس أب، الميسنجر، إيمو، فيبر)، العلاقة بموضوع التحقيق (ضحية مفترضة، خبير، مطلق صفارة، مسؤول سابق...)، نوعيته حيال تقديم المعطيات(مغلق، مفتوح، متحفظ).

على الصحفي أن يكون على بينة تامّة أنه في بعض المواضيع الخطيرة والحساسة، فإنّ وضع البيانات الصحيحة قد تؤذي مصادره، لذا فيتعين عليه الاستعانة بالرموز أو إخفائها أصلا، وذلك حتى لا يعرّض مصادره إلى الخطر في حال ما تمت قرصنة الحاسوب أو الإيميل.

ونلاحظ أيضا أنّ توصيف المصادر بالمغلقة أو المفتوحة أو المتحفظة، ذو قيمة استقصائية متقدّمة، فهي تعطينا وصفة للتعامل، حيث من الواجب البحث الدائم عن مصادر أخرى لتعويض المغلقة مع الإبقاء على خيط اتصال رقيق بها، والعمل الدؤوب لإقناع المصادر المتحفظة على تقديم المعلومات دون استبعاد فرضية تعويضها بأخرى.

الاسم واللقب	الصفة	بيانات الاتصال	العلاقة بالموضوع	طبيعته

ب- **قسم الوثائق:** ونستعين فيه بجدول خماسي الخانات أيضا وهي **«عنوان الوثيقة-** وفق التسمية الإدارية»، **جهة الإصدار (الجهة مع اسم ولقب وصفة الموقع عليها)، تاريخ الإصدار(الوارد في الوثيقة)، مضمون الوثيقة** (أيْ أهم ما تحتويه بما يتناسق وجوهر التحقيق وفرضية الاستقصاء). رابط الوثيقة.

رابط الوثيقة	مضمون الوثيقة	تاريخ الإصدار	جهة الإصدار	عنوان الوثيقة

هنا، لابد من ذكر 3 أمور في غاية الأهمية، الأوّل أنّ تسمية الوثائق والتعريف بها هو من أجل تسهيل العمل الاستقصائيّ ففي حال ما خشي الصحفي على وثائقه السرية، فعليه بوضع رموز لها يعرفها هو فقط ولا ينساها أيضا، وتوزيع الوثائق الإلكترونية على أكثر من محمل شخصيّ.

الثاني أنّ مضمون الوثيقة أمر جدّ مهمّ سيما في الملفات الطويلة والصادرة بلغة غير اللغة الأصلية للصحفيّ، فمضمون الوثيقة ليس خُلاصتها وليس عنوانها بل هي المضامين الدقيقة والصريحة والصحيحة التي سنوظفها ضمن التحقيق والتي لها علاقة مباشرة بالفرضية.

الثالث: أنّ التسريب الصوتي أو التسجيل المرئيّ ينتميان لهذه النوعية من التبويب، وتكون في الكثير من الأحيان سلامتهما من أوكد اهتمامات الصحفي.

ج- **قسم المقابلات:** ونعتمد فيه على جدول عموديّ خماسيّ الأركان فيه، «تاريخ ومكان المقابلة الصحفية»، «اسم وصفة المصدر»، «ترقيم المقابلة (هل هي الأولى أم الثانية أم الثالثة)»، «أهمّ المعطيات الواردة على لسان المصدر»، «رابط التسجيل الصوتي أو المرئيّ في حال أنها مقابلات مسجلة».

ونضع في هذا القسم كافة المقابلات الصحفية الحاصلة، سواء المسجلة Record أو غير المسجلة Off Record بطلب من المصدر.

تاريخ ومكان المقابلة	اسم وصفة المصدر	ترقيم المقابلة	أهم المعطيات الواردة	الرابط

بعد التأكيد على بُعد السلامة الرقمية التي لابد أن يؤمّنها الصحفي الاستقصائي لكافة ملفاته وخاصة للملف الرئيسي، تتضح لنا القيمة التحقيقية المضافة لتبويب المعلومات والمعطيات، حيث أنّ تدوين مضامين اللّقاءات سواء المسجلة منها أو غير المسجلة من شأنه المساعدة في مستوى تراكم المعلومات وبالتالي توضّح صورة القصة الاستقصائية في ذهن الصحفي قبل الشروع في تحريرها.

2-التعاطـي مـع المعلومـات والبيانــات - «تحويـل البيانــات إلــى معانــي في القصــة».

كما سلف وقلنا، فإنّ الملف الرئيسي ليس أرشيفا للمقابلات أو كرّاسا لتدوين المذكرات الشخصية، بل هو بوصلة الصحفي الاستقصائي وذاكرة والوسيلة لتحويل البيانات إلى معاني ومنها إلى قصة استقصائية واضحة. لذا، فإنّ الصحفيين الاستقصائيين ينصحون بخمسة خطوات أساسية في التعامل مع الملف الرئيسي وهي:

أ- **تثبّتْ جيّدا** في صحة الوثائق ودقة الصفات المفردة للمصادر البشرية وراجع جيّدا المعطيات الواردة على لسان المصادر وتأكد من صحة التسريبات والتسجيلات الموجودة تحت يديك، وحاول أن تنشئ لها نسخا إضافية، فالخطأ هنا غير مقبول وهامش القبول بالهفوات يساوي «صفرا».

ب- **اربط بين المصادر البشرية والمعطيات والموضوع**، هنا قد نحاكي في تحقيقنا التحريات البوليسية التي تصنع شجرة من المصادر البشرية وتحاول أن تجد رابطا بينها وبين الموضوع المحقق فيه. بالإمكان أن نرسم شجرة مصادر بشريّة تقريبية نسعى من خلالها إلى فهم العلاقات القائمة والخفية بين الجهات المسؤولة مباشرة والجهات المشاركة لها، ونضيف لها باطراد أسماء أخرى جديدة وهكذا ستتبين أن التحقيق الاستقصائي لم يعد تلك المتاهة التي اعترضتك في أول العمل.

ج-**كنْ حسّاسا جدّا حيال «الأسماء الأعلام» و«الأماكن» و«التواريخ»**، سيما منها تلك المتكررة في شهادات الضحايا والخبراء، وأبحث عن الأسماء الأعلام - في حال ما كانت حقيقية- في المصادر المتاحة على شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة وفي الأرشيفات المتاحة للصحف وفي أعداد «الرائد الرسميّ»، ولدى الزملاء الصحفيين الاستقصائيين، بالنسبة إلى الأماكن المكررة حددها في مستوى الخرائط وزرْها على الإنترنت قبل زيارتها ميدانيا فقد تحتاج إلى دليل محلي يساعدك على الدخول إلى تلك الأماكن. في مواضيع الهجرة غير النظامية، ستجد أنّ الكثير من المصادر المفتوحة تتحدث عن أسماء قد تكون أصلية وقد تكون مستعارة لـ«أسماء السماسرة» ولمتسوغي قوارب الموت وعن أماكن محددة لخروج السفن، اضبط جيدا الأسماء المكررة واسع إلى الوصول إليها وتعرف أيضا إلى المكان فهو مجال القصة الاستقصائية.

في مواضيع التعذيب في السجون ومراكز الإيقاف (قبل الثورة أو بعدها) مثلا ستجد أنّ أسماء المعذبين والجلادين أسماء مستعارة، ولكنّها صارت شبه معروفة عن أشخاص بعينهم في السجون ومراكز الإيقاف، الاسم المستعار هنا مهم وسيحملك بشيء من الجهد والعناء إلى الأسماء الحقيقية.

د- **كُنْ ملاحظا ومقارنا فطنا**، فالتغييرات الحاصلة في مستوى إفادات المصادر سواء بالإضافة أو بالتعديل والتحوَير أو الإنكار، مؤشرات قوية لسيناريوهات عديدة إمّا لتخوف من المصدر فيكون عليك تطمينه وإعادة بناء مسارات ثقة متبادلة، أو لبداية نشأة علاقات احترافيّة متميزة مع المصدر في حال الإضافة في المعطيات وإطالة الوقت، أو أنّ المصدر غير موثوق في حال تغيير حيثيات معلومة سابقة أو تقديم روايات جديدة لواقعة سابقة.

في كل الحالات دوّن كل هذه الملاحظات ولا تجعلها تمرّ دون توقف منك، وفي كل الحالات أيضا لا تنس أنّك مطالب بالتأكد من المعطيات الواردة وعدم رهن مصيرك لأيّ مصدر.

ه- **راجع الوثائق والسجلات والتسجيلات والأسماء بشكل دوريّ**، واجعل المراجعة محطة دائمة بعد كل حصول على جديد في التحقيق (الجديد في الأسماء أو الوثائق أو التسجيلات...)، وطوّر من الإفادات الواردة في خانات ملف الرئيسي بتطوّر الحقائق المستجدة في الاستقصاء.

هكذا سيضعك الملف الرئيسي في صورة ما توصلتَ إليه من حقائق وفي قلب ما تحتاجه من حقائق لإثبات الفرضية، وعلى ضوء هذا الاستقراء وهذا الوعي بالناقص ستضع مخططات لعملك التحقيقي المنظور وفق رزنامة زمن مضبوطة.

الحوصلة:

- **كما لا يوجد صحفي بلا كنش اتصالات، فلا يوجد صحفي** استقصائي محترف ومحترم دون ملف رئيسي.
- احذر من تحويل الملف الرئيسي إلى علبة ارشيف تتراكم فوقها الأتربة، أو موضوعة على هامش ملفات المكتب في حاسوبك الشخصيّ، وبالتالي تنسى باطراد المضامين التي بحوزتك، يحدثنا أستاذ الصحافة الاستقصائية في الجامعات الأمريكية مارك لي هنتر عن إضاعة صحفية استقصائية لسنة كاملة وهي تبحث عن دليل موجود في ملفها الرئيسي.
- ثقْ جيّدا أنّ الملف الرئيسي هو لسان دفاعك الحقيقي أمام القضاء في حال ما رفع المتجاوزون دعاوى قضائية ضدّك بعد نشر تحقيقك الاستقصائي، وستعرف مدى قيمة أن تكون المعلومات والحقائق موثقة وصحيحة ودقيقة ومتاحة لك فقط.

كلّما اجتهد الصحفي في إنجاز ملفه الرئيسي وفق الصرامة اللازمة، كلما صارت مهمة التحرير أسهل وبناء القصة الاستقصائية وفق السرديات الحديثة أيسر، وعملية التأثيث والإخراج المرئيّ جدّ سلسة، وهو ما سنعرفه في فصول المحور القادم.



صورة مأخوذة وفق حق الإبداع المشاعي/ الرابط/ https://bit.ly/3z2rERi



الفصل العاشر: سيناريو القصة الاستقصائية

«في البدء كانتِ الكلمة».

> «...والمنصوح به هو أن يبدأ الصحفي بكتابة تحقيقه أثناء البحث لأن هذا سيمكنه أولا من التحسين المستمر لنسخة تحقيقه وثانيا من معرفة مدى تقدمه في إنجاز التحقيق وما بقي له لينجزه»
>
> حنان زبيس

عندما يُنهي الصحفي مرحلة البحث، يعتقد أنه وصل تقريبا إلى آخر المطاف في إنجاز تحقيقه، أي أنه لم يبق له سوى الكتابة. ويعتبر أنها مرحلة سهلة لا تتطلب الكثير من الوقت، في حين أنها مرحلة أساسية لأن نجاح التحقيق ووصوله إلى الجمهور يعتمد عليها. فرغم أهمية المعلومات والحقائق التي توصّل إليها الصحفي، إن لم تُصغ في قالب جيد ومشوق للقارئ، فقد لا تصل أبدا إليه.

هناك خاطئ شائع يقع فيه الصحفيون الاستقصائيون وهو وضع كلّ المعطيات والشهادات التي جمعوها بدون أي هيكلية أو صياغة، معتقدين أن القارئ سيفهم وحده مقصد الصحفي والغرض من التحقيق، وسط هذا الكم الهائل من المعلومات.

ولكن ما يحصل عادة هو العكس، لأن القارئ يملّ بسرعة من القراءة إذا لم يفهم إلى أين يأخذه الصحفي وما الذي يريد أن يكشفه له، وخاصة إذا لم يستطع أن يمس مشاعره ليجعله يتعاطف مع القضية التي يشرحها له وهذا يجعله يعزف عن مواصلة القراءة.

وفي الأخير، يجد الصحفيّ أنّ جهده ضاع هباء منثورا ولم يُحقّقْ التحقيقُ التأثيرَ المرجو منه. لذلك يجب إيلاء أهمية كبيرة لهذه المرحلة، حيث يُمْكننا تشبيهها بمن يذهب إلى السوق ويشتري أحسن ما هو موجود من خضار ولحم ليعد وجبة شهية يقدمها لضيوفه، ولكنه عندما يعود إلى بيته يكتشف أنه لا يتقن الطبخ، فتأتي الطبخة سيئة ولا تُعجب آكليها وقد يعزفون عن الأكل منذ أول لقمة.

خطأ آخر شائع يقع فيه الصحفيون، وهو تخصيص معظم الوقت للبحث وجمع الأدلة وترك يوم أو يومين فقط لكتابة التحقيق، في حين أن الأمر يحتاج إلى تأن وحرفية لكتابة قصة جميلة ومشوقة، تُراوح بين السرد واستعراض المعلومات وتُصاغ بلغة سلسة وواضحة. والمنصوح به هو أن يبدأ الصحفي بكتابة تحقيقه أثناء البحث لأن هذا سيمكنه أولا من التحسين المستمر لنسخة تحقيقه وثانيا من معرفة مدى تقدمه في إنجاز التحقيق وما بقي له لينجزه. وعلى العموم، فإن النسخة النهائية المعدة للنشر تخضع للعديد من التعديلات والتحسينات قبل أن تكون جاهزة لأن التحقيق الاستقصائي، كما هو معلوم، يكون طويلا، لذلك لابد أن يكون النص محكما وجميلا بحيث يُواصل القارئ قراءته إلى الأخير.

لتحقيق هذا الهدف، يجب على الصحفي أن يتقن فن السرد القصصي أو Storytelling وهو فن أصبح دارجا في السنوات الأخيرة في الصحافة العالمية ويعتمد على كتابة المقالات والتحقيقات على شكل قصة يكون فيها شخوص، وهم عادة الضحايا، وإطار زماني ومكاني وأحداث. ومن خلال شهاداتهم وما عاشوه، تُروى القصة. هذا لا يعني أن الصحفي سيتخيل أشخاصا لم يُوجدوا أو أحداثا لم تحصل وإنما سيحاول بفضل ما جمعه من معلومات وشهادات أن يبني نصا قائما على السرد، يتدرج من البداية إلى النهاية، تتطور فيه الأحداث ويكون حاضرا فيه عنصر التشويق حتى يجعل القارئ مشدودا إلى التحقيق حتى نهايته.

1- مكونات القصة- (الشخوص، السياق، الصراع، والاستنتاج).

لبناء القصة، لا بد من توفر أربعة عناصر رئيسية[1]:

- الشخوص: وهم أهم الأطراف المحركة للقضية والمتداخلة فيها، من ضحايا وأهاليهم. وهنا من الضروري أن يُثري الصحفي «بورتريهاتهم» بتفاصيل مهمة عن حياتهم، كيف كانت وكيف تغيرت نتيجة المشكل الذي يطرحه التحقيق. فمثلا كأن يشرح كيف وجد رب أسرة من 5 أشخاص نفسه عاطلا عن العمل نتيجة مرض تنفسي مزمن وخطير بسبب إقامته في منزل قريب من مصنع يبث الغازات الملوثة لمدة سنوات طويلة وكيف كان حاله قبل ذلك.

- السياق: أي أن يضع الصحفي المشكلة التي يُحقق فيها ضمن إطارها، فيعود ليشرح خلفياتها: كيف بدأت وأسبابها العميقة والعوامل التي ساهمت في ظهورها وتفاقمها. مثلا إذا كان الصحفي يشتغل على مسألة ارتفاع نسق الهجرة غير النظامية في تونس بعد الثورة، هنا سيحتاج إلى أن يضع هذه الظاهرة في إطارها من خلال التذكير بالوضع ما قبل الثورة وما بعدها وتأثير ذلك على تفاقم المشكلة.

- الصراع: أي محتوى التحقيق أو القضية الأساسية التي يعالجها والحقائق التي سيكشف عنها مع تحديد المسؤول عن المشكلة.

- الاستنتاج: ويعني تبيان ماذا سيحصل بعد أن كشف الصحفي عن كل أبعاد الظاهرة أو المشكلة التي يطرحها تحقيقه والمسؤولين عنها. بمعنى هل أن هذه المشكلة ذاهبة نحو الحل في المستقبل أو نحو التعقيد أكثر أو سيبقى الحال على ماهو عليه.

2- هيكلية القصة الاستقصائية- «الهرم المعتدل عوضا عن المقلوب».

تخضع هيكلية القصة الاستقصائية إلى تقنية الهرم المعتدل وليس المقلوب أي لا يبدأ الصحفي بالأهم من المعلومات ثم يتدرج نحو تلك الأقل أهمية، وإنما يبدأ بمقدمة تجلب انتباه القارئ ومن ثمة، يلخص له أهم ما سيطرحه التحقيق في فقرة تلخيصية، ومن بعدها يقوم بشرح تفاصيل القضية التي سيُعالجها خلال جسم التحقيق الذي يقسمه إلى عناصر، كل عنصر منها يُسلّط الضوء على جانب من المشكل، لينتهي أخيرا باستشراف ما سيحدث في المستقبل من حل للوضع أو تأزم أكثر.

من المهم جدا أن تتوفر عوامل السرد في القصة بمعنى وجود شخوص وإطار زماني ومكاني وأحداث تتطور على حسب تطور التحقيق.

من المهم أيضا أن يكون العنصر الإنساني حاضرا في التحقيق، حتى لو كان ذا طابع تقني (يتحدث مثلا عن فساد في الشركات، أو تهرب ضريبي، أو ملاذات ضريبية...) لأن القاعدة هي أن الإنسان يجذبه الإنسان، بالتالي، ما يهم القارئ، ما وراء المعطيات والإحصائيات والأدلة الموثقة، هو انعكاس المشكلة على حياته العادية أو حياة أشخاص مثله.

لبناء القصة لابد من توفر أربعة عناصر أساسية[39]:

- **المطلع Lead:** ويمثل المدخل إلى التحقيق لذلك يجب أن يحتوي على عنصر جذب قوي للقارئ حتى يقنعه بمواصلة قراءة القصة. وهنا تأتي أهمية إبراز العنصر الإنساني، الذي لا شيء يضاهيه في جلب انتباه هذا الأخير. لذلك يُنصح بأن يبدأ التحقيق بحالة انسانية تكون تفاصيل قصتها مؤثرة وتُلخص معاناتها القضية التي سيطرحها التحقيق. فكلما كانت القصة قوية ومؤلمة، كلما كان تأثيرها حاسما على المتلقي الذي سيود أن يعرف المزيد عنها، بالتالي، سيضمن الصحفي استمراره في القراءة.

مثال

مطلع لتحقيق «الأطفال المتسولون في تونس: ضحايا شبكات عائلية» (نشر في موقع انكفاضة بتاريخ 20 ديسمبر 2018)

«على رصيف شارع رئيسي في حيّ الحدائق بالعاصمة، يقف الطفل أحمد بائع المناديل الورقية. لم تثنه حرارة الشمس عن استجداء أصحاب السيارات والمارّة لشراء آخر علب المناديل لديه، إذ يجب عليه أن يبيعها كلها. فلم يتبق له سوى أيام معدودة للعودة إلى مقاعد الدراسة.
طيلة سنوات، اعتاد أحمد القدوم للعمل في العاصمة أثناء العطل لضمان تغطية نفقاته الدراسية، أمام محدودية دخل والديه. يبيع الطفل، ذو الأحد عشرة ربيعا، الرزنامات والمناديل الورقية في الشوارع وتقاطعات الطرقات، صحبة إبنيْ عمّه الّذين يكبرانه سنّا. وهو نوع من « التسوّل المقنّع ». وتشير إحصائيات الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لسنة 7102 إلى وجود 782 طفلا يمارسون التسوّل في الشارع».

39 Writing the investigative story, Julian Sher, www.juliansher.com

- **الفقـرة التلخيصيـة Nutgraph:** بعـد أن نجـح الصحفـي في جلـب اهتمـام القـارئ، وجـب أن يفسـر لـه لماذا قـدم لـه هـذه الصـورة المؤثـرة للمعانـاة الإنسـانية في البدايـة. هنـا يأتـي دور الفقـرة التلخيصيـة لأنهـا سـتضع القصـة في إطارهـا، بمعنـى أن هـذه الحالـة التـي تابعهـا في البدايـة ليسـت حالـة فرديـة وإنمـا هـي مُعبّـرة عـن ظاهـرة أو قضيـة أكبـر، هـي موضوع التحقيـق. مـن المهـم جـدا ألا تتجـاوز الفقـرة التلخيصيـة ثـلاث أو أربـع جمـل وأن تكـون مكتوبـة بلغـة واضحـة ودقيقـة وتُلخّـص أهـم المحـاور التـي سـيتناولها التحقيـق. وعـادة مـا تكـون هـي نفسـها فرضيـة البحـث التـي تـم إثباتهـا.

مثـال

«ظاهـرة التسـول تفاقمـت في صفـوف الأطفـال في السـنوات الأخيرة حسـب إحصائيات وزارة الداخليـة ومنـدوب حمايـة الطفولـة، مكتسـحة الفضـاء العمومـي. ولكـن خلـف الرّقـم الرسـمي، تكمـن شـبكات تسـتغلّ الأطفـال في التسـوّل، ونصـوص قانونيـة متضاربـة، في حيـن يغيـب التدخـل الصـارم للدولـة للتصـدّي للظاهـرة».

- **جسـم التحقيـق: Body:** ويحتـوي على المعلومـات والشـهادات والأرقـام التـي جمعهـا الصحفـي، وفيـه تفصيـل مـا ورد في الفقـرة التلخيصيـة. يجـب أن يُقسّـم الجسـم إلـى عناصـر ولـكل عنصـر عنـوان فرعـي. وداخـل كل عنصـر يضـع الصحفـي المعطيـات التـي تـم التوصـل إليهـا فيمـا يخُصّـه. يجـب أن يسـتوفي الصحفـي كل المعلومـات الخاصـة بـكل عنصـر قبـل أن يمـر إلـى العنصـر المـوالـي، وأن يهيـئ كل عنصـر لمـا يليـه. كذلـك يجـب المراوحـة بيـن الحقائـق والشـهادات الإنسـانية حتـى لا يمـل القـارئ. فالنـص الجيـد يكـون سلسـلا في القـراءة، متوازنـا، مهيـكلا، يتطـور حسـب نسـق معيـن ولا يكـون مجـرد استرسـال للشـهادات الإنسـانية أو للأرقـام والإحصائيـات والأدلـة. لابـد أن يضـع الصحفـي في اعتبـاره أنـه يأخـذ القـارئ في رحلـة، لذلـك يجـب أن تكـون انسـيابية وممتعـة وإلا لـن يكملهـا معـه.

- **القفلـة End:** بعـد أن يسـتوفي الصحفـي التطـرق إلـى كل جوانـب تحقيقـه، مُتسـلّحا بالأدلـة والحقائـق والشـهادات التـي جمعهـا، تبقـى الإجابـة على السـؤال الأهـم: مـاذا بعـد ذلـك؟ بمعنـى هـل أن القضيـة المطروحـة ذاهبـة نحـو الحـل أو نحـو التعقيـد أم أن الحـال سـيبقى كمـا هـو. وليُعبّـر عـن ذلـك، سـيعتمد الصحفـي مـن جديـد على العامـل الإنسـاني حتـى يكـون مؤثـرا. فمـن المعلـوم أن الخاتمـة هـي آخـر مـا يعلـق في ذهـن القـارئ، لذلـك يجـب أن تكـون قويـة. هنـا، يُنصـح بالعـودة إلـى الحالـة الإنسـانية الأولـى التـي بـدأ بهـا التحقيـق ليشـرح الصحفـي مـاذا سـيحصل لهـا في المسـتقبل أو كيـف تـرى هـي نفسـها هـذا المسـتقبل. فمـن خـلال مصيرهـا سيستشـفّ القـارئ مصيـر القضيـة موضوع التحقيـق. فلـو تحدثـت الضحيـة عـن انفـراج قـادم، يعنـي ذلـك أن هنـاك حـل في الأفـق، وإذا تواصلت نظرتهـا قاتمـة للمسـتقبل، فهـذا يعنـي أن الوضـع سـيتأزم. هـذا سـيُعطي طابعـا دائريـا للتحقيـق ويجعلـه مؤثـرا إلـى حـد السـطر الأخيـر.

مثـال

«في ظـل هـذا الوضـع، يجـد الطفـل أحمـد نفسـه مجبـرا على مواصلـة العمـل في التسـول في قيـض الصيـف وبـرد الشـتاء، لمسـاعدة عائلتـه. وعندمـا تسـأله عـن المسـتقبل، يـراه ضبابيـا وقاتمـا. «أنـا الآن هنـا في هـذا الشـارع ولا أدري مـا سـيحل بـي غـدا»، يجيـب وهـو يشـيح بنظـره نحـو السـيارات التـي بـدأت تقتـرب مـن الإشـارة المروريـة».

الحوصلة:

- كتابة قصة صحفية جميلة ومشوقة تراوح بين السرد واستعراض المعلومات يحتاج إلى تأن وحرفية، لذا فعلى الصحفي عدم السقوط في الخطأ الشائع والمتمثل في تخصيص معظم الوقت للبحث وجمع الأدلة وترك يوم أو يومين فقط لكتابة التحقيق.
- يسعى الصحفي بفضل ما جمعه من معلومات وشهادات إلى بناء نص قائم على السرد، يتدرج من البداية إلى النهاية، تتطور فيه الأحداث ويكون مشوّقا حتى يجعل القارئ مشدودا إلى التحقيق حتى نهايته.
- تخضع هيكلية القصة الاستقصائية إلى تقنية الهرم المعتدل، حيث يبدأ الصحفي بمقدمة تلخص أهم ما سيطرحه التحقيق، ومن بعدها يشرح تفاصيل القضية التي سيُعالجها خلال جسم التحقيق الذي يقسمه إلى عناصر، لينتهي أخيرا باستشراف ما سيحدث في المستقبل من حل للوضع أو تأزم أكثر.

ولأنّ القصّة الاستقصائية قصّة حُبْلى بالأحداث والشخوص والأزمان والأمكنة والمعلومات، فكما بالإمكان صياغتها وفق آليات السرد التحريري الكلاسيكي، فبالإمكان أيضا استيعابها ضمن أدوات السرديات الجديدة والتي تعطي للقصة أبعادا جمالية واحترافية جديدة، ما سيطلق عليه بـ «الاستقصاء التفاعلي».



صورة مأخوذة وفق حق الإبداع المشاعي الرابط https://bit.ly/3lgU8ls

الفصل الحادي عشر: الاستقصاء التفاعلي السرديات الجديدة للقصة الاستقصائية.

> «إنّه فنّ الحكاية الذي بدأ يتجلّى شيئا فشيئا من خلال سرديات مبتكرة، والتي تهدف أساسا الى التمثيل البصري للبيانات قصد المرور بها من الأرقام والمعطيات الجافّة والمعقّدة التي لا روح فيها الى رسوم وتمثيل بصري حيّ وجذّاب يجعلك تعيش القصّة من الدّاخل».
>
> وليد الماجري[40]

لا يعوض التقرير الاستقصائي التفاعلي ما سبقه من أنواع السرد التقليدية، بل يجمعها ويُزاوج بينها قصد إنتاج محتوى صحفي مندمج ينهل من الفيديو والصوت والصورة والنص المكتوب والبي دي آف والرسوم البيانية والغرافيك التفسيري وكلّ التطبيقات التفاعلية التي تتآلف فيما بينها لتروي حكاية تفاعلية تضع الجمهور في مركز العملية السردية وتتيح له إمكانية أن «يعيش» الحكاية وقتما يشاء وكيفما يشاء..

وفي خضمّ هذه الثورة السردية، طفت على السطح مفاهيم جديدة تختزن بداخلها عالما صحفيا جديدا يتّسم بالتكامل والتجدّد والتفاعلية حتّى أنّنا أصبحنا نتحدّث عن محتوى صحفي/اتصالي عابر للمنصات يتمّ تسويقه وفق إستراتيجيتين اتصاليتين مبتكرتين:

↤ **الاولى :** ترانس ميديا Transmedia وتعني سرد القصّة على منصات مختلفة على شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب، انستجرام، سناب شات، تيك توك...). هذه الاستراتيجيا تتيح تقطيع القصّة الاستقصائية إلى أجزاء متعدّدة ومتكاملة تُحكى في عالم سردي تشاركي وهو ما يساعد على تبسيط القصّة (فيديوهات قصيرة، انفوجراف تفسيري، صور الخ) وتقريبها من الجمهور الذي يوجد أساسا في شبكات التواصل الاجتماعي وقد لا يكون من متابعي وسائل الإعلام التقليدية على غرار التلفزيون والراديو والصحف المكتوبة.

↤ **الثانية :** كروس ميديا Cross-média وتعني سرد القصّة على منصات صحفية مختلفة ومترابطة (تلفزيون، راديو، جريدة، موقع). يقوم الصحفي(ة) الاستقصائيّ(ة) بتطويع قصّته من حيث الشكل من أجل إنتاج نُسخ متعددة تكون صالحة للبثّ في الراديو وأخرى صالحة للتلفزيون وأخرى تنشر على الجريدة المطبوعة. كلّ نسخة من القصة، وكذلك الحال بالنسبة إلى كلّ منصة، لديها جمهورها الخاص. ويساهم تكثيف المحامل وتنويعها في رواج القصّة ووصولها الى أكبر عدد ممكن من الجمهور على اختلاف توجهاته وتفضيلاته.

---

40 وليد الماجري، صحفي استقصائي ومدرّب دولي في الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات والسرد القصصي التفاعلي، وخبير معتمد لدى عدد من المنظمات والهيئات الدولية. أسّس سنة 2014 رفقة عدد من الصحفيين وخبراء الويب موقع انكفاضة وترأس نسخته العربية، ثمّ أسّس منتصف سنة 2020 موقع «الكتيبة» المتخصّص في الصحافة الاستقصائية وصحافة التفسير حيث يشغل فيه خطّة مدير التحرير. حاز ثماني جوائز محلية واقليمية ودولية على خلفية تحقيقاته الاستقصائية.

وسواء اتّبعنا استراتيجية النّشر الأولى أو الثانية، فإنّ القاسم المشترك بينهما هو ذلك العالم السردي المترامي (واب، تلفزيون، راديو، صحف، لوحات، هواتف ذكية الخ) الذي يضفي على القصّة أبعادا أخرى تتخطّى الزمن والحدود والمنطق التقليدي للميديا الكلاسيكية.
ومادمنا نتحدّث عن تقنيات مبتكرة لبناء القّصة وعن محامل ومنصّات جديدة تبثّها، فإنّه من البديهي الحديث عن ظهور أشكال سردية مبتكرة تتيح إمكانيات سردية غير مسبوقة تصل إلى حدّ التخلّي عن دور السرد لحساب المتلقّي الذّي يتحوّل بدوره الى مستكشف ومساهم في بناء أجزاءَ من القصّة في الآن ذاته، ما يجعلنا إزاء تعريف جديد لهذا المتلقّي/الفاعل الذي حوّلته التفاعلية interactivité الى مستخدم utilisateur /user قادر على فرض إرادته السردية volonté narrative على المحتوى من خلال التعديل والتخصيص personnalisation وطُرق الاستخدام وفق ما يستجيب لرغبته.
إنّه فنّ الحكاية L'art de la narration الذي بدأ يتجلّى شيئا فشيئا من خلال سرديات مبتكرة على غرار وثائقيات الواب Webdoc والسلّم الزمني Time line والخريطة التفاعلية Interactive Map والانفوجراف والفيديوجراف وغيرها من الأشكال والأدوات الأخرى التي سنأتي على ذكرها بالتفصيل، والتي تهدف أساسا إلى التمثيل البصري للبيانات (مشهدةُ البيانات) قصد المرور بها من الأرقام والمعطيات الجافّة والمعقّدة التي لا روح فيها إلى رسوم وتمثيل بصري حيّ وجذّاب يجعلك تعيش القصّة من الدّاخل لا مجرد رؤيتها من الخارج.

1- مشهدةُ البيانات - وللقصة أبعاد جمالية أخرى..

مع تنامي الاستخدام المفرط للبيانات في إعداد التقارير الاستقصائية، تسابقت مخابر التكنولوجيا الرقمية في العالم نحو صناعة أدوات تكنولوجية (برمجيات، تطبيقات، وحدات، الخ) تتيح إمكانية مشهدة البيانات Data Visualization من خلال تجسيدها في مشاهد ثابتة أو متحرّكة أو تفاعلية على شكل رسوم بيانية ونماذج تفسيرية مختلفة الأشكال والوظائف.
وأصبحت كل أصناف الميديا (تلفزيون، راديو، صحف ورقية، مجلّات، واب، لوحات، هواتف الخ) تنزع بشكل متنام نحو إدخال هذا النمط السردي/القصصي ضمن موادّها لما يحتوي عليه من:

- قدرة فائقة على التفسير والتبسيط
- نمط سردي مبتكر يضفي على القصّة بُعدا حيويا
- جعل البيانات والأرقام حيّة وغير جامدة
- تلخيص محتوى القصّة في مشاهد بصرية
- الاستغناء عن السرد التوثيقي الكلاسيكي

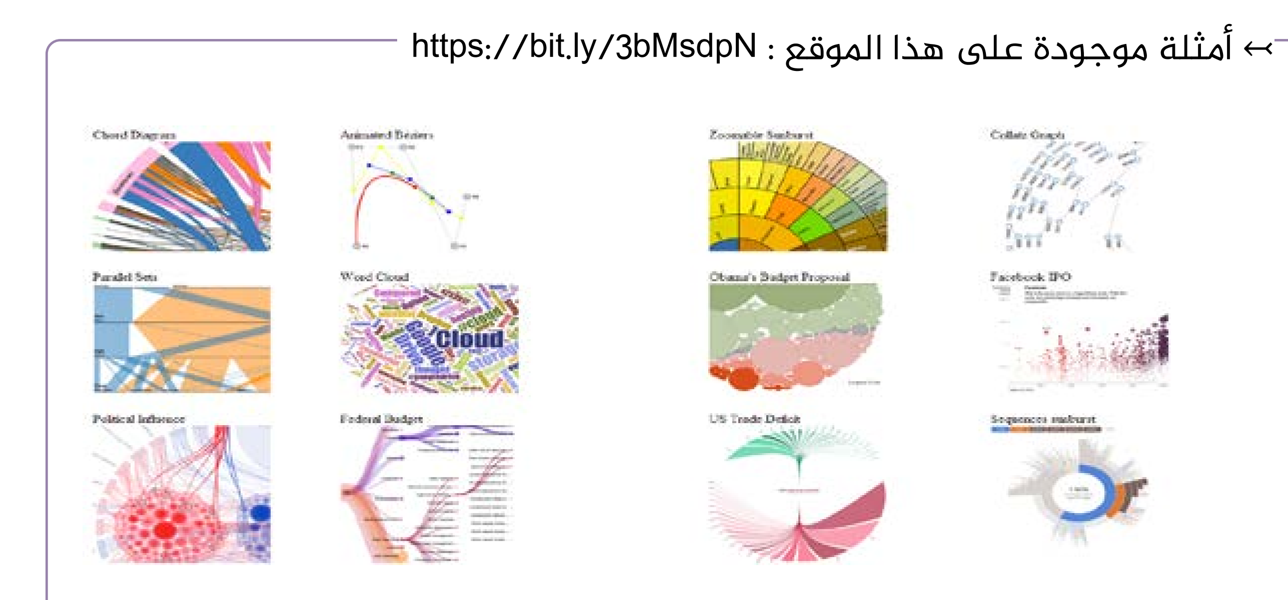
وبالتوازي مع الأدوات التكنولوجية المبتكرة مدفوعة الأجر، عمدت عدّة مخابر إلى تطوير أدوات مجانية (منصّات، برمجيات، تطبيقات، أدوات تطويرية الخ) متاحة على المصادر المفتوحة Open sources يمكن للمستخدمين الاستعانة بها لإنتاج مضامين بصرية انطلاقا من البيانات التي بحوزتهم.

أ- المصادر المفتوحة

D3.js↶

هذه الأداة هي عبارة عن مكتبة javascript خفيفة ومفتوحة تتيح إعادة كتابة البيانات النصية والرقمية في شكل رسوم جرافيك تفاعلية باستعمال لغة html5 و CSS3 و SVG .

↢ أمثلة موجودة على هذا الموقع : https://bit.ly/3bMsdpN

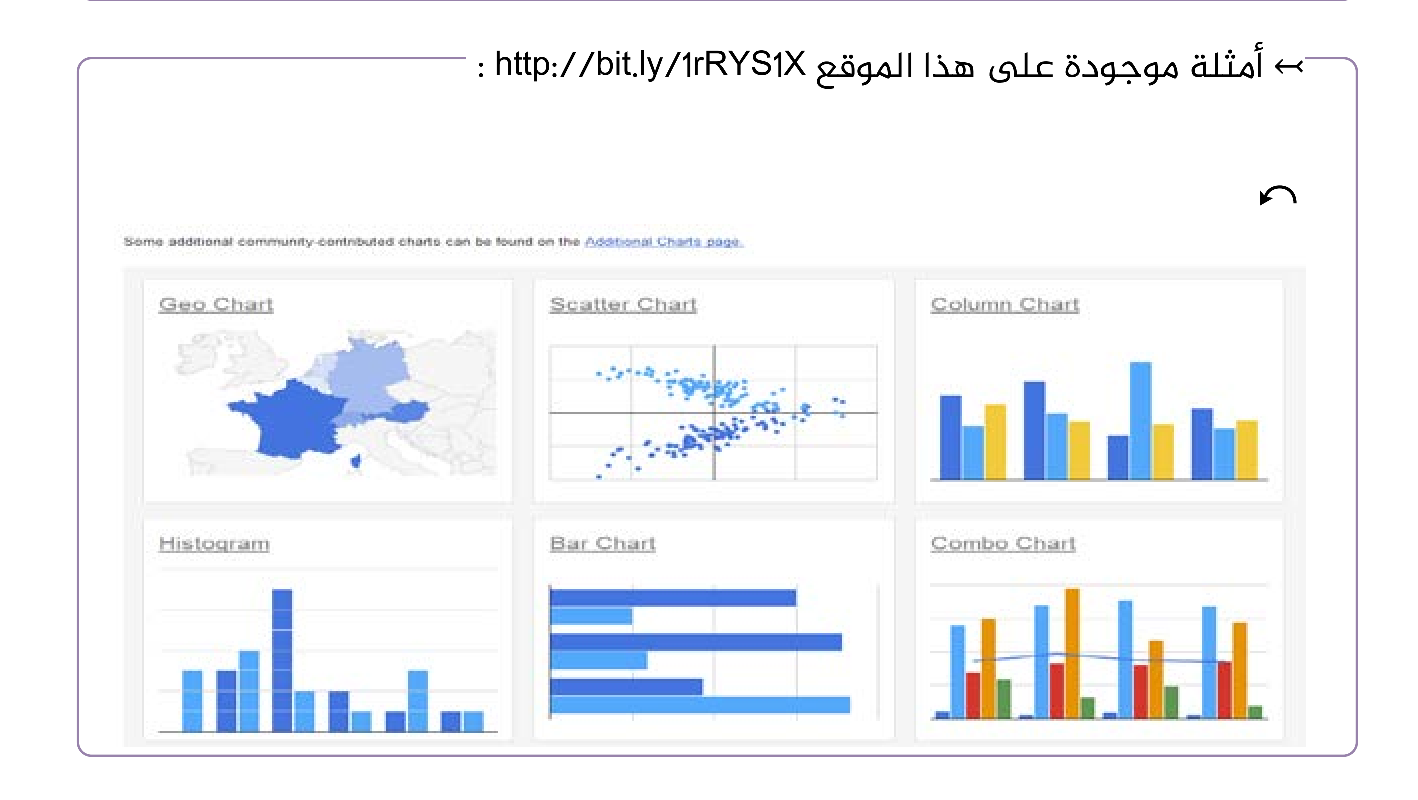


Google Graphique↶

أداة قديمة مقارنة ببقية الأدوات الأخرى، ولكنّها فعّالة معترف بها لدى الخبراء. أداة «قوقل غرافيك» مُدمَجة بشكل مباشر في Google Spreadsheets . تبرز فعالية هذه الأداة المفتوحة (مجانية) عند الاشتغال عليها على الخطّ en ligne مباشرة.

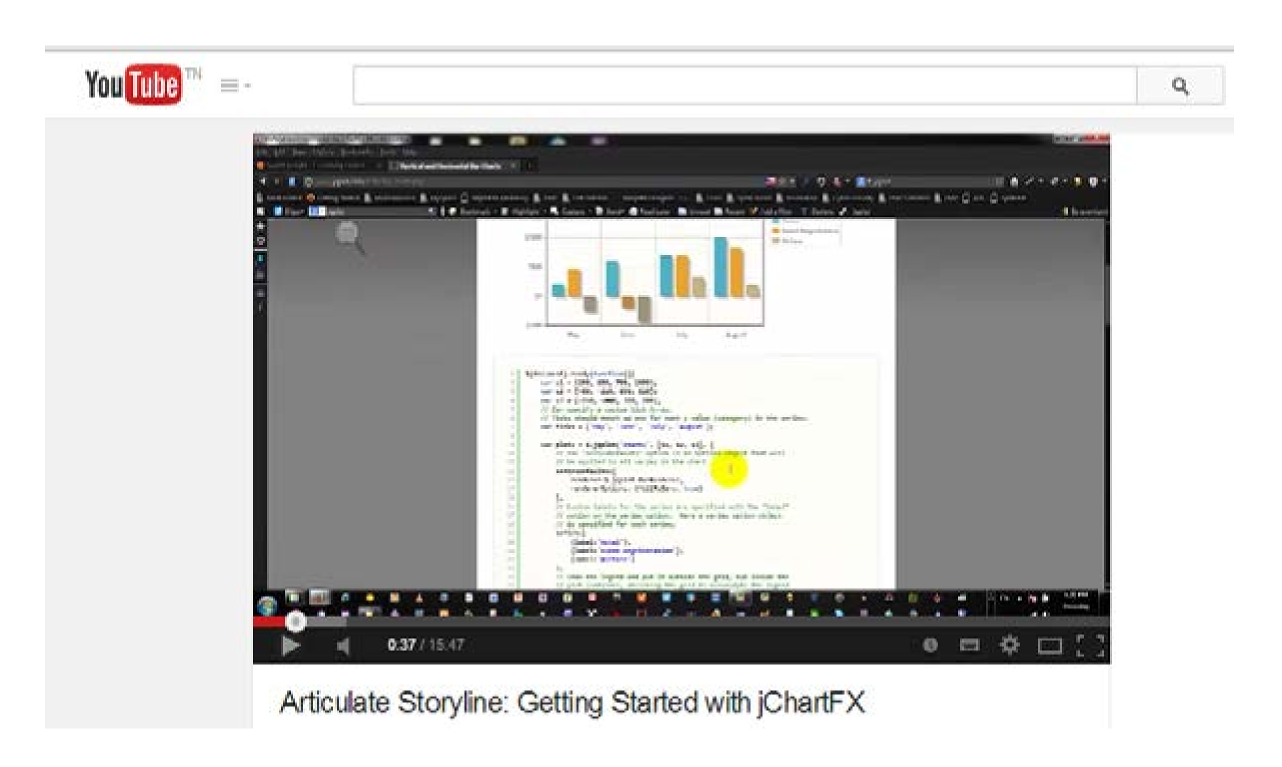
↢ أمثلة موجودة على هذا الموقع http://bit.ly/1rRYS1X :

↶



ب- أدوات مدفوعة الأجر

jChartFX↶
هذه الأداة من إنتاجSoftware FX وهي مكوّن قويّ ينتمي إلى لغة HTML5 .
تتلاءم هذه الأداة مع محركات الإبحار التالية:Explorateur, Firefox, Safari , Chrome
توجد هذه الأداة في نسخة مفتوحة (مجانية) ولكنّها محدودة الاستعمال جدّا.
↢هذا الموقع يوضّح أهمّ نقاط الاختلاف بين النسختين الحرّة والمدفوعة الأجر :
https://bit.ly/2RvPtBF
↢هذا الرابط يقودك إلى دليل تعليمي يبسّط عبر الفيديو طريقة استعمال الأداة لإنتاج قصّة بصرية https://bit.ly/3u9kiJC



السلّم الزمني- Timeline الزمان كفاعل ضمن القصة الاستقصائية.

يعتبر السلّم الزمني Timeline شكلا سرديا لا غنى عنه بالنسبة إلى القصص التفاعلية ذات الصبغة التاريخية أو تلك التي توثّق للأحداث وفق نسق زمني. ويتمّ الاعتماد على هذا الشكل السردي لتوثيق أهمّ المحطّات الرياضية (نهائيات كأس العالم) أو التطوّر التاريخي لإحدى المسابقات العلمية العالمية (جائزة نوبل مثلا) أو النزاعات والحروب أو رصد التطوّر الكرونولوجي لبعض الظواهر الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية الخ.

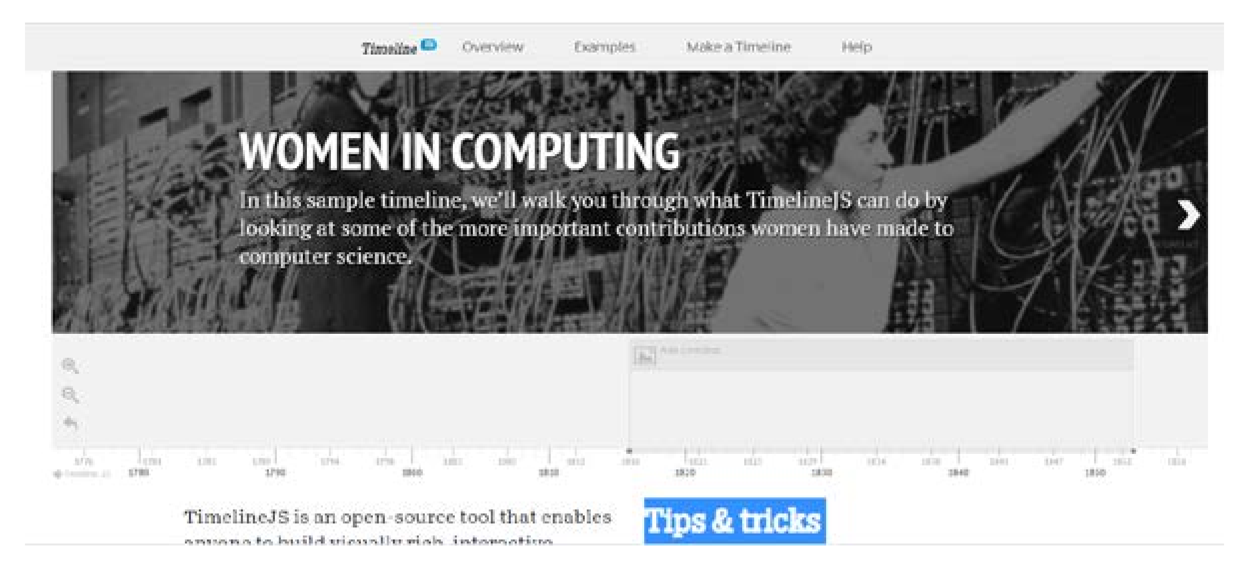
وتتنافس على إنتاج الأدوات التكنولوجية للسلّم الزمني عدّة مخابر تكنولوجية عالمية سنأتي على ذكر بعض منتجاتها حسب معيار الرواج والنجاعة:

أ- المصادر المفتوحة

TimelineJS

هذه الأداة المجانية هي من إنجاز المخبر التكنولوجي ذائع الصيت Knight Lab، وهي إلى جانب نجاعتها المثبتة، فهي تتميّز بإمكانية استخدامها في نحو 40 لغة وفق ما تؤكّده الجذاذة الفنية المرافقة للمُنتَج.

بالإمكان استخدام أداة TimelineJS مباشرة من موقع المخبر timeline.knightlab.com وانتاج قصّة زمنية تفاعلية في وقت قصير وبشكل مبسّط ويسير حيث يضع المخبر على ذمّة المستخدمين حزمة من التوجيهات التقنية التي تتيح للمبتدئين صناعة سلّم زمني دون أن يتطلّب ذلك دراية تقنية معمّقة في المجال.



ب- مدفوعة الأجر

TimelineXML

هذه الأداة تعتبر الأكثر جاذبية للمستخدمين بالرّغم من أنّ ثمنها مرتفع نسبيا مقارنة ببقية الأدوات المنافسة لها. بالإمكان انتاج القصّة بمجرّد اتّباع التوجيهات التالية في الموقع.

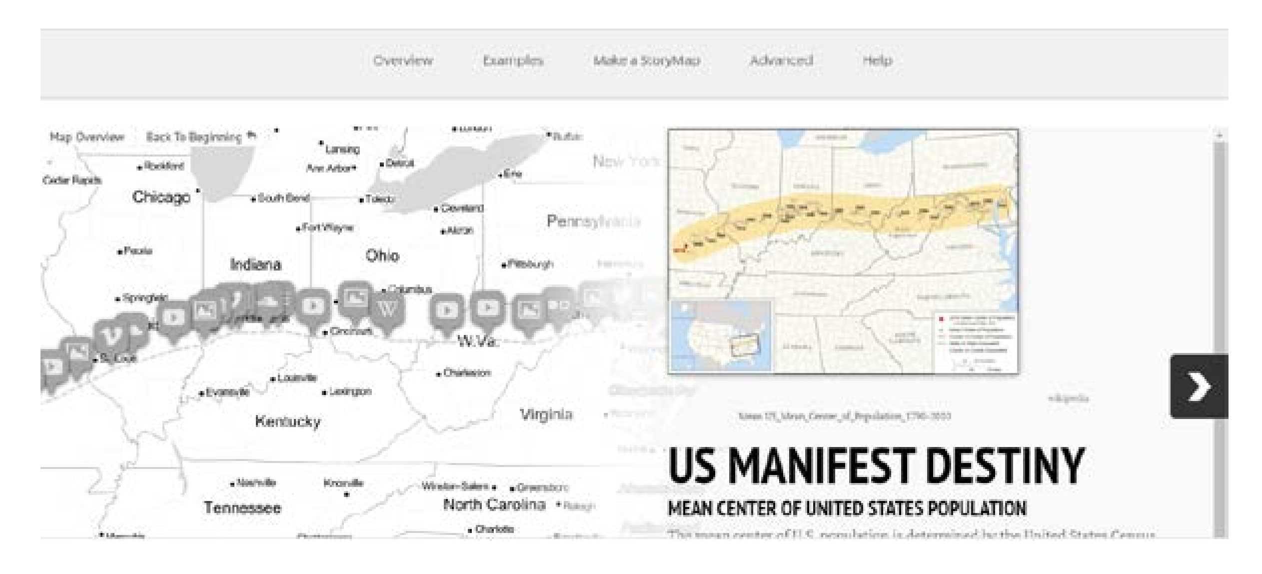
الموقع الإلكتروني : http://bit.ly/1oi5IMy



2-الخريطة التفاعلية، «أعطِني رسما أُعْطِك فهما»

تحتاج القصص الاستقصائية التي تحتوي على بيانات ذات صبغة جغرافية (مثال: التوزيع الجغرافي للفقر في تونس) إلى تبسيط تلك البيانات الكمّية وتمثيلها (تصويرها) بصريا حتى يتسنى للجمهور فهمها واستيعابها. ولهذا الغرض لابدّ من استخدام الخرائط سواء كانت ثابتة أو تفاعلية.
وتتيح الخرائط للمستخدم إمكانية التفاعل مع مكوّناتها من خلال التعديل والتخصيص حسب الرغبة والنفاذ إلى المعطيات والبيانات التي تحتوي عليها من نقاط ومنافذ متعدّدة، إذ يكفي النقر على مكان معيّن في الخريطة -إذا كانت تفاعلية- حتى يتسنّى الانطلاق في الإبحار في المحتوى والمقارنة بين المناطق التي تغطيّها الخريطة.

وتميّزت خلال السنوات الأخيرة، عدّة مواقع فرنكوفونية وأنجلوسكسونية على غرار Rue 89 الفرنسي وNew York Times الأمريكي بالنزوع نحو اعتماد هذا الشكل السردي التفاعلي والعمل على تطويره بالاستناد إلى أدوات تكنولوجية متطوّرة أضفت جانبا كبيرا من الديناميكية والتفاعلية على المحتوى كما ضاعفت جمالية التصميم.



أ- المصادر المفتوحة

Google Map Engine

هو أداة مجانية مفتوحة من إنتاج قوقل تتيح للمستخدم صناعة خارطة تفاعلية مع التقيّد بجملة التوجيهات والخدمات وكذلك الحدود التي يفرضها قوقل.
هذه الأداة أصبحت شائعة الاستخدام لدى الصحافيين نظرا لسهولة استعمالها بالنسبة إلى المبتدئين.
الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3oDMm6N

StorymapJS

هو أداة مجانية مفتوحة للعموم تتيح سرد قصص من خلال إتاحة إمكانية تحديد الحيّز الجغرافي الذّي تدور فيه الأحداث ما يضفي ميزتي التفاعلية والدقّة على العملية السردية.
الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3wwZDkl

ب- مدفوعة الأجر

ArcGis

تتيح أداة ArcGis إنتاج محتوى قصصي تفاعلي من خلال المزاوجة بين الخارطة التفاعلية ومضامين الملتيميديا في سياق سردي جميل وحيوي. وتتميّز أداة ArcGis بسهولة الاستخدام لإنتاج خرائط تفاعلية قصصية أنيقة من حيث التصميم وثرية من حيث المحتوى.
الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3hKQZKI

3- الانفوجراف، «وما خفي كان أجمل»...

الرسوم البيانية أو ما اصطُلِحَ على تسميته بالانفوجراف هي تصاميم بصرية يتمّ استخدامها من أجل تحويل الأرقام والإحصائيات المعقّدة والبيانات الجافّة إلى رسوم جذّابة جميلة تنبض حيوية. والانفوجراف مهمّا جدّا ولا غنى عنه بالنسبة إلى القصص الاستقصائية لأنّه يلعب دورا محوريا في التفسير والتبسيط وإبراز الجانب العلائقي بين مكوّنات القصّة المعقّدة.

وتوجد العشرات من الأدوات الفعّالة التي تمّ تطويرها من أجل صناعة الانفوجراف، بعضها مجاني يمكن النفاذ إليه في المصادر المفتوحة، وبعضها الآخر بمقابل مالي تختلف قيمته من أداة الى أخرى. سنضع بين أيديكم حزمة من الأدوات المجانية مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الأدوات المجانية يمكن أن تتحوّل جزئيا أو كليا الى أداة مدفوعة الأجر في أيّ وقت.

أ- أوليجرافر Oligrapher

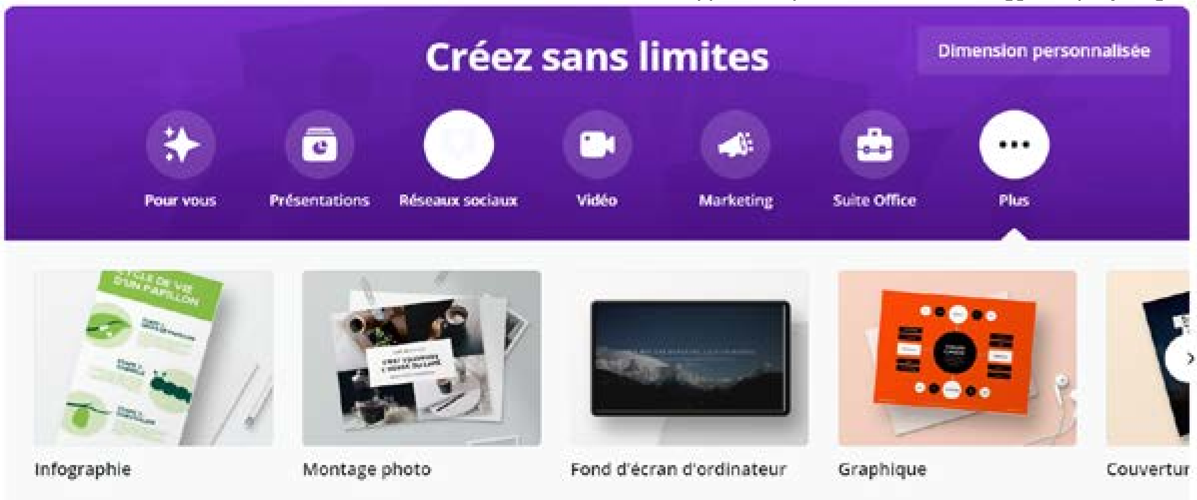
تتيح أداة أوليجرافر Oligrapher التصوير البصري لجملة العلاقات المتشعّبة بين الشركات أو الكيانات أو الأشخاص. ويحتاج كل صحفي(ة) استقصائي(ة) الى هذه الأداة من أجل تبسيط قصّته الاستقصائية وتمثيلها بصريا في أسرع وقت ممكن.
الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3hNo4pw



ب- كنفا Canva

هـذه الأداة ذائعـة الصّيـت تعتبـر بمثابـة الوجهـة الأولـى بالنسـبة إلـى المدوّنيـن وهـواة الانفوجـراف وتعديـل الصـور لأنّهـا سـهلة الاسـتعمال ومتاحة بشـكل مجانـي على برنامجي Android gios. وتتيــح أداة كانفـا تعديـل الصـور ورسـم الانفوجـراف واللّوغوهـات وكذلـك الخرائـط البسـيطة والمحتويـات ذات الخـطّ الزمنـي.

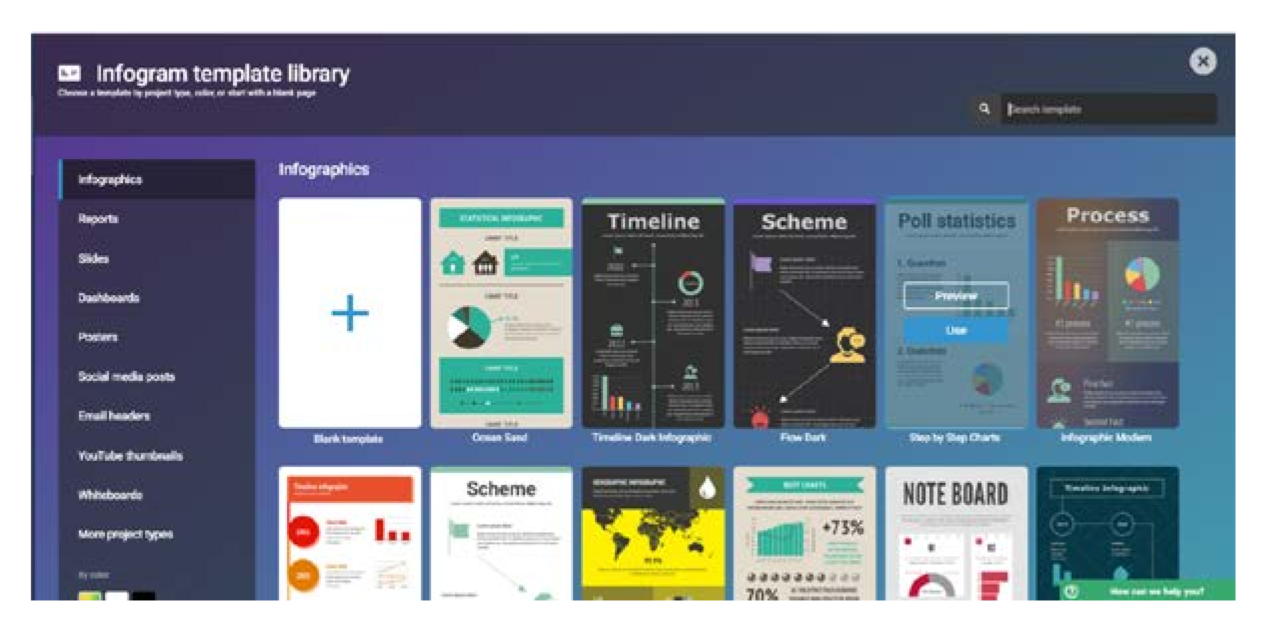
↢الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3bMwjhs



ج- انفوغرام **Infogram**

هــذه الأداة هــي الأخــرى ذائعــة الصّيــت تعتبــر بمثابــة الوجهــة الأولــى بالنســبة إلــى المدوّنيــن وهــواة الانفوجــراف وتعديــل الصــور لأنّهــا ســهلة الاســتعمال ومتاحــة بشــكل مجانــي على برنامجـي Android gios. وتتيــح أداة انفوغـرام تعديـل الصور ورسـم الانفوجراف واللّوجوهــات وكذلــك الخرائــط البســيطة والمحتويــات ذات الخــطّ الزمنــي.

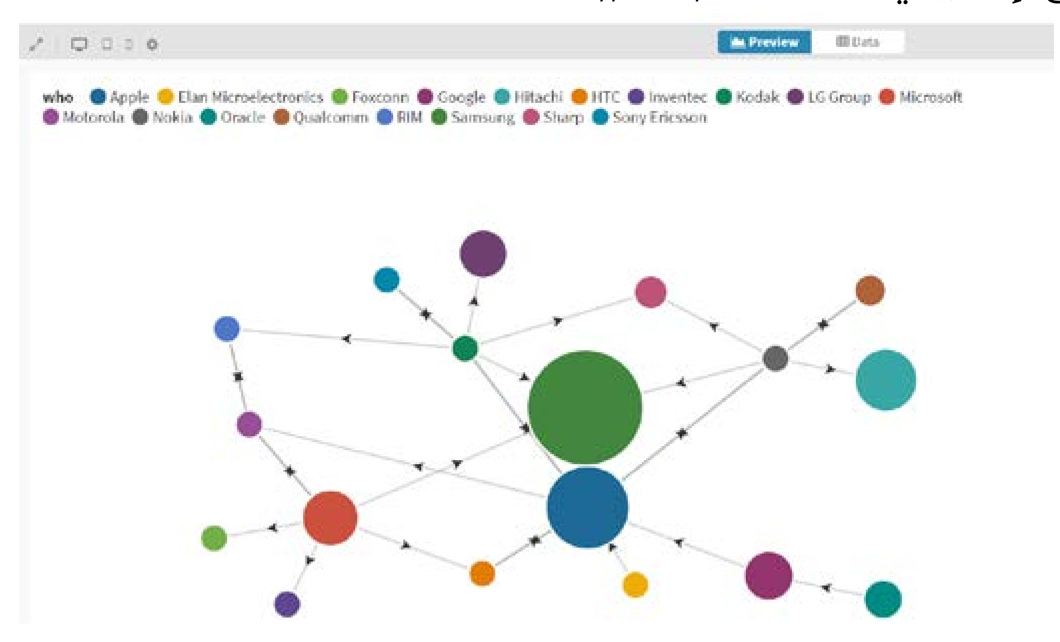
↢الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3yweZar



د- فلورش Flourish

تعتبـر أداة فلـورش مـن بيـن الأدوات الأكثـر اسـتخداما مـن قبـل الصحفييـن الاسـتقصائيين نظـرا لكثافـة الخدمـات التـي تقدّمهـا بالإضافةإلـى سـهولة الاسـتعمال. هـي الأخـرى متاحة بشـكل نصـف مجانـي (بعـض الخصائـص مدفوعـة الأجـر) علـى برنامجـي gios Android. وتتيـح أداة انفوغـرام تعديـل الصـور ورسـم الانفوجـراف واللّوجوهـات وكذلـك الخرائـط البسـيطة والمحتويـات ذات الخـطّ الزمنـي.

↢الموقع الإلكتروني : https://bit.ly/3oE0OeM



ه- بوتونPowtoon

تعتبـر أداة بوتـون Powtoon مـن أسـهل الأدوات المتخصّصـة في إنتـاج مـا يسـمّى بالفيديوجـراف وأبسـطها. وهـي فيديوهـات تفسـيرية تقـوم بتصويـر البيانـات وعرضهـا بصريا في شـكل فيديـو مـع اسـتخدام عناصـر أخـرى كالنصـوص والموسـيقى المصاحبـة مـن أجـل تبسـيط الفكـرة وجعلهـا جذّابـة وسـهلة الفهـم. هـذه الأداة متاحـة هـي الأخـرب شـكل نصـف مجانـي (بعـض الخصائـص مدفوعـة الأجـر) علـى برنامجـي os gi Android.
↢الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3hLmF2x



الحوصلة:

- تُتيح التطبيقات المذكورة آنفا رواية قصّة تفاعلية تضع الجمهور في مركز العملية السردية وتتيح له إمكانية أن «يعيش» الحكاية وقتما يشاء وكيفما يشاء.
- لكل قصة استقصائية خصوصية إما على مستوى الأشخاص أو الأزمنة أو الأمكنة، وبناء على هذه الخصوصية يتم الاختيار على أحد أو بعض التّطبيقات السالفة الذكر، فلا توجد تطبيقة أنموذج تنسحب على كافة القصص الاستقصائية.
- تقع على الصحفي الاستقصائي مسؤولية وواجب تعلّم هذه التطبيقات والتمرّن عليها بشكل دوريّ حتّى يتمكن من الإحاطة بها، فلا يكفي مجرّد الاطلاع عليها من خلال هذا الدليل أو حتّى حضور دورة تدريبية للتمكن من هذه الأدوات التفاعلية مالم يتم إلحاقها بممارسة يومية ودورية تسمح بالتمرس عليها.

بعد التعرّف على أهمّ تقنيات السرد القصصي التفاعلي، من المهم استجلاء طرائق توظيف الهاتف الجوّال الذكي لخدمة القصة الاستقصائية، سيما وأنّ الجوّال بات يوفّر للصحفي عامة والصحفي الاستقصائي خاصة أدوات مهمة وفعالة لتوثيق الأدلة وتسجيل الشهادات وتصوير الحقائق والوقائع مع تأمين قدر معتبر من سلامة الصحفي والأجهزة وتوظيف لقابلية المصادر للحديث التلقائي والمفتوح إلى الجوال عوضا عن الكاميرا.

الفصل الثاني عشر: «صحافة الجوال»... أداة جديدة بين أيادي الصحافيين الاستقصائيين..

> « يمثّل الهاتف الجوال وسيلة توثيق مهمّة بالإمكان استعمالها في الأماكن الحساسة التي يصعب فيها استخدام الكاميرا كبيرة الحجم،كما يُمكّن الصحفيين الاستقصائيين من تجميع الأخبار والشهادات والصور حتى في أصعب اللحظات... »
>
> مبروكة خذير[41]

كنت إلى حدود سنوات قليلة، أنا الصحافية مُتعددة الاختصاصات، أرى في الكاميرا الثقيلة الوزن ابنتي المدللة تلك التي كلما اتقنتها تهديني فيديوهات وصورا لقصص جذابة أسرد بها حكايا تسر المتابعين على شاشة التلفزيون الكبيرة..

مع مرور الزمن والتطور التكنولوجي، بدأت يداي تفكان رموز أداة جديدة، بدأت استعين أحيانا بكاميرا الهاتف الجوال أثناء عمليات التصوير. عمدت أن اشتري في كل مرة آخر الصيحات في عالم الهاتف الجوال.

فكلما صنعت شركة للهاتف الجوال آلة جديدة بحثت عن الفرق بينها وبين سابقاتها لادرك أن الهواتف الجوالة أصبحت قادرة أن توفر لنا فرصة لصورة بجودة عالية وإمكانيات تحرير يمكن أن تجعل ولوجنا إلى عوالم الميديا الجديدة أسهل.

تحول الإعجاب بالكاميرا الثقيلة الى إعجاب مضاعف بكاميرا الهاتف الجوال.. خفت استعمالي للكاميرا الثقيلة وتوجهت أكثر نحو التصوير والتحرير ونقل المباشر من خلال هاتفي الصغير الذي تعلمت فك رموزه وفهم ما يمكن أن يمنحني إياه من خدمات ساعدتني على ربح الوقت لأتحول بنفسي أحيانا إلى قناة متنقلة.

فهذه الآلة الصغيرة بين يديك هي نافذتك على الآخر يمكن من خلالها أن تدخل عالم بثّ النقل المباشر من أي مكان داخل أي حدث وجدت نفسك فيه. والخلاصة إذا: دخول الهاتف الجوال إلى خانة وسيلة إنتاج المضامين حول كل واحد منا إلى وسيلة إعلامية مستقلة بذاتها.

ما فتئت شاشة الهاتف الجوال الصغيرة تفتك مكانتها بشكل متصاعد في شتى المحامل الإعلامية، فقد أصبح التوجه كبيرا لاستفادة الصحافيين مما يوفره الهاتف الجوال من إمكانيات تصوير وتحرير. فحتى في مجال صحافة الجودة، وصحافة الاستقصاء بدأت صحافة الجوال تشق طريقها أداة للتوثيق وتجميع البيانات وكشف ملفات الفساد.

إذا، إن ما يوفره العمل بالهاتف الجوال من سرعة وفورية وتكاليف أقل في نقل الأخبار

---

41 صحافية مصورة، مراسلة لقناة DW عربية والقناة الفرنسية TV5، رئيسة تحرير موقع «الصباح نيوز». درّستْ مادة الصحافة الاستقصائية التلفزيونية في معهد الصحافة وعلوم الإخبار وهي من مؤسسي جمعية تكلم من اجل حرية التعبير والابداع وموقعها الاستقصائي «الكتيبة». صحافية استقصائية و خبيرة دولية في تطوير وسائل الاعلام. تدرب في اختصاصات الانتاج والتحرير وادارة الحوارات السياسية وصحافة الاستقصاء وصحافة الجوال، مخرجة و منتجة لافلام وثائقية تحصلت على جوائز دولية وهي تدير مكتب انتاج 4K Production .

والمعلومات وسهولة الاستخدام لتصوير مادة مصورة أصبح عاملا أساسيا من عوامل استخدام الصحافيين لهذه الآلية وتطويعها، بما يخدم الإنتاج السمعي والبصري إلى جانب الأدوات المستعملة سابقا.

ولعل ما زاد القناعة بهذا التوجه، ما عاشه العالم من أزمة صحية نتيجة جائحة كورونا، حيث ترسخت أدبيات صحافة الجوال حين اعتمد الكثيرون على هذه الأداة لنقل الأخبار وتوثيقها صورة وصوتا وكتابة.

إذا، تعتبر صحافة الجوال اليوم اتجاها حديثا تفرضه الأحداث المتسارعة والتوجه بشكل مستمر نحو وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للنشر.

ولئن سبقتنا بعض الدول الغربية مثل أمريكا نحو الاستفادة من شاشة الهاتف الجوال الصغيرة، فإن البلدان العربية أيضا بدأت هي الأخرى تنحو هذا المنحى، فتواترت الدورات التكوينية وتكثفت عملية دعم المهارات للاستفادة من هذه الأداة سيما في مجال صحافة الاستقصاء.

ففي تونس، اعتمدت أكاديمية الصحافية الاستقصائية، على صقل مهارات الصحافيين من الشبان الذي ينجزون تحقيقاتهم. فقد تم تدريبهم على التصوير والتحرير باستعمال الهاتف الجوال معتمدين في ذلك على كل ما طرأ على الهواتف الجوالة من تطوير لجودة الصورة وتكثيف لتطبيقات التحرير.

وإذا ما نظرنا حولنا فسنجد أن مواقع شبكات التليفزيون العالمية على غرار ABC, BBC News Fox، CNNومواقع لشبكات عربية ومصرية مثل، نبض، العربية، سبق، الجزيرة، أبو ظبي، بوابات الأهرام وأخبار اليوم، واليوم السابع، ومصراوي، البوابة نيوز، المصري اليوم وغيرها كلها أصبحت تستفيد من صحافة الجوال ومن تطبيقات التواصل الاجتماعي المتعددة والتي تتضمن مجموعة واسعة من الخدمات الإخبارية يستطيع من خلالها الجمهور مشاركة المحتوى وإعادة إنتاجه.

1- جيل رقمي يحتاج إلى وسيلة تواصل رقمي..

لاستعمالات صحافة الجوال عديد المزايا، فهي أولا وسيلة متابعة عندما يتم استغلالها كوسيط لنشر ما نوثقه وهي أيضا وسيلة صناعة وإنتاج متكامل من التصوير إلى التحرير من خلال آليات التصوير وتطبيقات المونتاج، إلى النشر عبر المشاركة السريعة.

صحافة الجوال أو Mobile Journalism أوMoJo هي من حيث التعريف تعني «استعمالنا لأجهزة الموبايل الذكي أو اللوحات الذكية من أجل إنتاج محتوى فيه نقل للأخبار وتقارير من خلالها ننشر المعلومة التي تهم جمهورا متسعا، حيث يسمح بإنتاج المحتوى وتحريره ونشره وتبادله عبر الهاتف الجوال وبجودة عالية».

لكن الفرق بين صحافة الجوال وصحافة المواطنة هي مدى قدرة الصحافي على دعم المهارات وتعلم التصوير والمونتاج وكذلك إتقان السرد القصصي في رواية القصة بطريقة جذابة وإبداعية مع احترام لأخلاقيات المهنة والحرفية في نقل الخبر دون تزييف أو مبالغة.

وتعدى اعتماد الجوال التغطية الإعلامية وسرد القصص الإخبارية، حيث أصبح اليوم أداة إنتاج سينمائي، إذ برزت في السنوات الأخيرة مهرجانات سينمائية مخصصة لمواد سمعية بصرية وأفلام قصيرة منتجة باستعمال الهاتف الجوال فقط.

واستخدام الجوال في الصحافة يتطلب مهارة في تصوير مقاطع الفيديو بكفاءة عالية وفي معالجات الصوت، بالإضافة إلى إتقان إمكانات التحرير والصياغة الصحفية للتقارير والقصص الإخبارية. وإذا كان الجمهور الرقمي يستعمل منصات عديدة، فإن لكل منصة نواميسها وطرق استعمالاتها لصحافة الجوال. فما ينتج لمنصة الفايس بوك مثلا يختلف عما ننتجه لمنصة الانستغرام أو التويتر أو اللينكدان أو أيضا منصة تيك توك التي بدأت تسرق الأضواء وسط المنصات الاجتماعية المستعملة في العالم. ولا ننسى

طبعا أن منصة اليوتيوب هي أيضا وسيلة لإنتاج المحتوى ونشره، حيث أن الكثير من الشباب الرقمي أصبح قادرا على أن يكون له قناة يوتيوب وملايين من المتابعين فيما أصبح يعرف اليوم بالمؤثرين الذين افتكوا مكانتهم وسط هذا المشهد المتعدد.

2-صحافة الجوال في علاقة بالاستقصاء- «صحافة الجيل الرابع للسلطة الرابعة»

كنت مرة بصدد إنتاج تحقيق لفيلم استقصائي بعنوان «شباك النفط»، فيلم تحصل على الجائزة الأولى في فعاليات الملتقى الدولي لأفلام مكافحة الفساد والذي تشرف على تنظيمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس.
كان الفيلم يتحدث عن التسريبات النفطية التي تتسبب فيها الشركات النفطية المنتصبة في جزيرة قرقنة، وأثناء فترة إنجاز الفيلم التي دامت ثمانية أشهر حصلت تطورات في جزيرة قرقنة على مستوى الشركات الملوثة. وبسبب بعد المسافات سارعت للتواصل مع الناشط البيئي، الذي كان بطل القصة في الفيلم ليوثق لي بالهاتف ما حصل من تسريبات. كانت المسافة بعيدة حتى أستطيع الوقوف على حقيقة التسريبات النفطية الحاصلة لذلك اعتمدت على صحافة الجوال ليستعمله الناشط البيئي و يوثق لي حقيقة التسريبات و آثارها. كانت تلك الصور الفيديوهات دليلا على تأثيرات التسريبات على حياة منطقة يعيش سكانها مما يقتاتون به من البحر.
كانت تلك الصور التي توثق التسريبات الحاصلة وهي حجة في تحقيقي الاستقصائي وما تم تصويره بالهاتف استخدمته لمزيد تدعيم فرضية الفيلم التي تتلخص في الفرضية التالية: شركات نفطية عملاقة تتسبب في تسريبات نفطية بسبب عدم صيانة انابيبها وسط البحر وفي ظل غياب تام لرقابة الدولة.
ومن هذا المنطلق أسوق هنا هذا المثال، وغيره أمثلة عديدة أخرى، لأبرز المزايا التي قد يوفرها العمل بالهاتف الجوال، فهو يضع بين أيدي الصحافيين أدوات سهلة الاستخدام وهو أيضا وسيلة توثيق بالإمكان استعمالها في الأماكن الحساسة التي يصعب فيها استعمال الكاميرا كبيرة الحجم. فصحفيو الاستقصاء قادرون على تجميع الأخبار والشهادات والصور حتى في أصعب اللحظات بالنظر إلى اعتبارات كثيرة لعل أهمها أن المتلقي أي المواطن مازال لا يعير هذه الوسيلة قدرها من الأهمية لذلك فهو يسمح باستعمالها ولا يقبل أحيانا استعمال الكاميرا الثقيلة، سيما حين يتعلق الأمر بملفات فساد قد تثير حفيظة البعض إن نحن تطرقنا اليها.
ولا ننسى أيضا أن الأحداث الطارئة والعاجلة والسريعة قد تحصل حين لا يكون لدينا مجال المسارعة إلى ترتيب عملية التصوير والتجهيزات اللازمة، لذلك وهنا يلعب الهاتف الجوال دور المنقذ.
فنحن نعلم أن التحقيقات الاستقصائية هي تراكمية الأخبار والحجج وهي تحقيقات تمتد أحيانا على حيز زمني ممتد. كما أننا أحيانا نجد أنفسنا تجاه تطورات سريعة في علاقة بموضوع التحقيق الذي نقوم بإنتاجه ومن هنا تأتي أهمية صحافة الجوال التي قد تمنحنا حيزا زمنيا وجيزا لتوثيق الحدث الذي يخدم تراكمية المعلومات وتجميع المواد السمعية والبصرية التي تخدم القصة الاستقصائية التي نقوم بإنتاجها.
فتحضير أنفسنا لمتابعة حدث ما باستعمال الكاميرا العادية يتطلب وقتا، ويتطلب فريقا كاملا ويتطلب أحيانا الحصول على تراخيص عمل ويجعلنا تحت طائلة المراقبة سيما حين يكون الموضوع الذي نعمل على التحقيق فيه حساسا ودقيقا. وهنا يمكن أن تكون صحافة الجوال مخرجا جيدا يسهل عملية تدخلنا بعيدا عن معوقات الوقت وتوفير السلامة (سواء سلامة الصحافي او سلامة الأشخاص الذي قد نعتمدهم مصادر معلومة في تحقيقاتنا) علاوة على التكاليف التي قد تتطلبها عملية الإنجاز.
وإذا ما كان الصحافي متمكنا من أدبيات التصوير والمونتاج وأخذ الشهادات، فإن

استعمال الهاتف الجوال ذي الجودة العالية لا يمثل فرقا واسعا بينه وبين استعمال الكاميرا العادية. فالفرق دائما يكمن في كيفية سرد القصة صورة وتحريرا من قبل منتج المحتوى وكم من قصص أنتجت باستعمال الهاتف الجوال كانت أكثر بلاغة وتأثيرا من تلك التي أنتجناها بوسائل التصوير العادية.
لذلك، فإنّ الأهم في هذا المجال هو اكتساب المهارات التقنية والتحريرية وتوفير الاكسسوارات لهواتفنا الجوالة، بطريقة تجعلنا قادرين على التأقلم مع أية وسيلة تتوفر بين أيدينا لمعالجة ما قد يحصل من تطورات تخدم بنية التحقيق الذي نقوم بإنتاجه.
إذا، إن وجود تطبيقات تساعد الصحفيين على جمع المعلومات وتطبيقات التقاط الصور وتحريرها، وتطبيقات تسجيل وتحرير الصوت وأدوات للكتابة بشكل أسهل وأسرع، كلها أدوات إذا أحسنا استعمالها سنكون أكثر نجاعة و حرفية حتى ونحن نستعمل الهاتف الجوال، الذي ينظر إليه البعض على أنه وسيلة عمل الهواة لا المحترفين في عالم الصحافة، وهي في الحقيقة رؤية خاطئة لأولئك الذين لا يؤمنون أن الفريق بين صحافي و آخر هو مدى إتقانه لسرد قصصي وتمشي علمي و سلاسة في تحرير التحقيق ثم قبل كل هذا أيضا التكوين ودعم المهارات بهدف تطويع ما يوفره الهاتف الجوال من مزايا.

3-تطبيقات الهاتف الجوّال- «مصباح علاء الدين بين أياديكم»

لتحسين جودة التصوير بالهاتف الجوال يحتاج الأمر تحميل بعض التطبيقات التي تساعد على التشغيل اليدوي لخصوصيات التصوير من حيث الصورة والإضاءة.

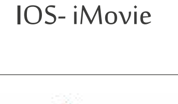
أ- بعض تطبيقات التصوير





ب- بعض تطبيقات المونتاج على الهاتف المحمول

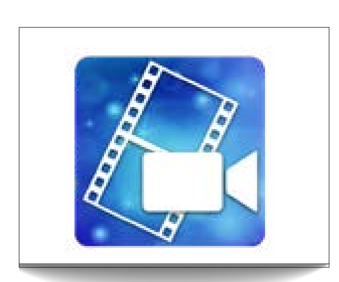
Pinnacle studio



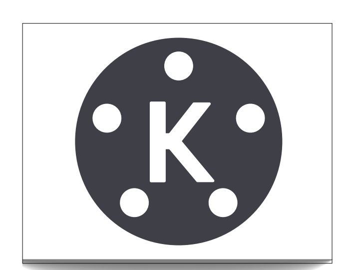




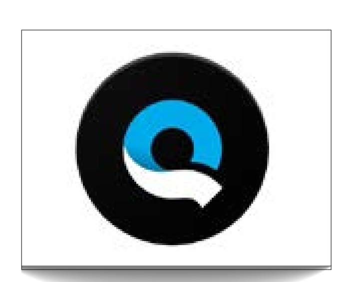
PowerDirector



Pinnacle studio



Quick



Wevideo



يحتاج المونتاج بالهاتف الجوال إلى منطق أيضا فعملية التركيب هي الإخراج الثاني لأي عمل صحافي أيا كان جنسه وعليه، فإن اتقان عملية المونتاج تحتاج دعم القدرات ولكنها مرتبطة تمام الارتباط بعملية التصوير. فاذا كانت قدرتنا على التصوير عالية فإن سردنا القصصي سيكون ناجحا أيضا.
وباستعمال تطبيقات المونتاج، فإنه بإمكاننا الحصول على بعض المزايا التالية:

- إمكانية تحرير الفيديو بدقة تصل الى 4k
- إضافة العناوين
- تسجيل الصوت للفيديو
- إضافة عناوين متحركة وموسيقى تصويرية
- تعزيز الفيديو بالحركة البطيئة Slow-motionو الفاصل الزمني Time-Lapse
- استخدام مؤثرات صوتية
- إمكانية المشاركة المريحة بعد التحرير

ج- تطبيقات تحرير وتسجيل الصوت

Voice Recorder

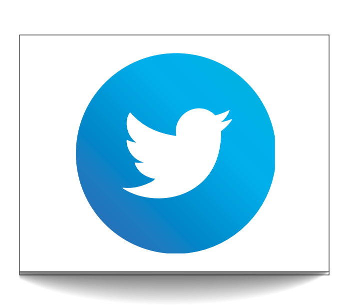


PMC Recorder



د- تطبيقات البث المباشر

في صحافـة الجـوال أنـت قنـاة متنقلـة، بإمكانـك أن تظهـر في بـث مباشـر مـن أي مـكان لنقـل مـا يحـصل مـن أحـداث.

Instagram	Twitter	Face book Live	Youtube
			

4-المعدات والإكسسوارات: «خلي الجوّال صاحي»...



جهز هاتفك الجوال بـ:

- المقبض
- حامل كاميرا ثلاثي القوائم أو عصا سلفي
- سماعات وميكروفون
- شاحن محمول وذاكرة

هناك أيضا إكسسوارات

- ضوء كاميرا
- عدسات
- جهاز حمل DJI Osmo Mobile Handheld
- حاجب ريح

هناك عدة كاملة للهاتف الجوال يمكن الاستفادة منها

أ- نصائح لبدء العمل

- شغل وضعية طيران (إذا لم تكن في نقل مباشر)
- أوقف الاتصالات والاشهارات التي تأتي في التطبيقات وترد أثناء البث المباشر
- تأكد من أن لديك مساحة كافية للتخزين
- استخدم السماعات والميكرفون
- صوّر أفقيا إذا كنت تشتغل لمحامل اجتماعية تحتمل التصوير الأفقي(البث المباشر يمكن أن يصوّر عموديا لبعض وسائل التواصل الاجتماعي)

ب- نصائح التصوير

- الاتزان -استعمل الإكسسوارات
- تحكم بالإعدادات واضبط focus وexposure وقبل التسجيل
- التقرب (حاول ألا تستعمل زوم من الأفضل الاقتراب بالهاتف الذكي)
- انتبه للضوء، اختر الأماكن المضاءة أو جهز محمولك بالإضاءة الاصطناعية
- الصوت: اقترب من الشخص أو من مصدر الصوت
تأكد دائما من جودة الصوت، حيث ينصح في هذا السياق باستخدام ميكروفون خاص بالهاتف الجوال.
- التحريك في عدة اتجاهات:
استعمل معدات التثبيت لتحصل على حركة متزنة
صور لقطات قريبة close-ups
صور مقاطع قصيرة ليسهل إرسالها

وعليه، فان مرحلة التصوير هي مرحلة أساسية لا بد ان نتعلم أدبياتها ومهارات استعمال الهاتف لان مرحلة التصوير هي التي تؤسس لمرحلة المونتاج الذي يتم أيضا عبر استعمال الهاتف المحمول. وبناء عليه فان القصص التي تصور بالهاتف المحمول لا تختلف عن القصص التي نصورها بالكاميرا الكلاسيكية. كما انه لا بد من مزج الجانب التصويري بالمعلومات التي نضيفها في مجال السرد القصصي الذي نعتمد عليه في كتابة القصة.

الحوصلة:

- يُعد التصوير بالهاتف المحمول تقنية تنضاف الى عديد التقنيات الأخرى للاشتغال على مواضيع صحافة الاستقصاء.
- إتقان الجانب التصويري وعملية التركيب مسألة مهمة لكن السرد القصصي يبقى شرطا أساسيا لأية قصة استقصائية..
- العمل الاستقصائي الناجح هو الذي ينجح في تحويل المضامين والمعلومات إلى قصص مصورة قادرة على جلب اهتمام الجمهور من خلال أسلوب سردي يتوافق مع ما يقدمه من حجج ومعلومات ووثائق وشهادات يقع تجميعها وروايتها من خلال الفيديو

من بين إيجابيات صحافة الجوّال، وهي كثيرة، أنّها تساعد في تأمين السلامة المهنية خلال العمل الصحفي الاستقصائيّ، فهي أداة وتقنية فعّالة جدّا وغير مثيرة للانتباه والاهتمام.

لذا من المنطقي أن تتعرض الآن إلى مبحث السلامة المهنية والذي يعد واحدا من أخطر المباحث وأهم الاستحقاقات في العمل الصحفي الاستقصائيّ.



عدسة مبروكة خذير، تمّ اعتماد الصورة بإذن من صاحبتها.

المحور 5
السلامة المهنية ومعايير ما قبل النشر

الفصل الثالث عشر: السلامة في الاستقصاء
حتى لا يصير الاستقصائي قصّة صحفية.

> «لا تستطيع ضمان سلامتك إلاّ عندما تُحدد المخاطر التي يمكن أن تواجهها، فهناك مخاطر قد تعترضك أثناء القيام بالتحقيق الاستقصائي، وهناك أخرى قد تواجهك بعد نشر التحقيق الاستقصائي عليك الاستعداد مسبقا لها»
>
> زياد دبار [42]

«إنها ليست فيلم this not a movie »،هكذا اختار المراسل البريطاني في ميادين الحرب والسلم في الشرق الأوسط على مدى نحو أربعين سنة، روبرت فيسك عنونة الفيلم الوثائقي الذي وثّق لحياته الصحفية المليئة بالمفاجآت.

فيسك والذي عرف الحرب والتوترات الأهلية وغطاها لصالح صحيفة «ذي أندبندنت»، أعطى للصحفيين الاستقصائيين ولمراسلي الحرب نصيحة جدّ مهمة تمثل في تقديرنا رحيق تجربته الصحفية، «حياتك ليست فيلما»، فأمّن سلامتك المهنية والجسدية والنفسية قبل وأثناء وبعد أي عمل استقصائي.

ولأنّ حياة الصحفي الاستقصائي ليست فيلما وليست قصة صحفية أيضا، فقد اخترنا أن نقسم فصلنا المهم هذا، إلى عنصرين اثنين، أوّل مرتبط بتوجيهات السلامة المهنية خلال إنجاز التحقيقات الاستقصائية وثان متعلق بالنماذج التطبيقية المهمة والأساسية والواجب تعميرها واصطحابها من قبل الصحفي الاستقصائي على وجه الخصوص.

1- توجيهات السلامة المهنية في التحقيقات الاستقصائية... «لا تكنْ خبرا صحفيا»

سنعمل في هذا العنصر على تقديم أهمّ التوجيهات والنصائح التطبيقية التي تساعد الصحفي على إنجاز تحقيقه الاستقصائي مع تأمينه لأعلى درجات السلامة

42 صحفي ومدرب السلامة المهنية للصحفيين. درب قرابة 500 صحفي (تونس الجزائر ليبيا موريتانيا مصر مالي الاردن ...)، اصدر دليلين لسلامة الصحفيين بتونس ومشرف سابقا على برنامج حماية الصحفيين بتونس.

المهنية والنفسية، فلئن عرّفنا صحافة الاستقصاء بأنها صحافة كشف الحقائق والأسرار والغوص في «الممنوع»، فإنّه من العادي أن يكون الصحفي في دائرة المشاكل والمخاطر، لذا فمن واجبه أن يستعين بهذه التطبيقات المثلى في مستوى السلامة، وهي تطبيقات تستوعب كافة مراحل العمل الصحفي الاستقصائي.

أ- التخطيط:

- الاستعداد الجيد قبل أية مهمة لضمان السلامة
- توقّع كل الاحتمالات وأسوأ السناريوهات.
- على الصحفي أن يكون في صحة جيدة (بدنيا وذهنيا) تسمح له بتحمل الضغط الناتج عن التعب والإرهاق (اكتشاف حقائق صادمة، معلومات مقلقة).
- إعداد الفريق المصاحب لكامل المعّدات وأدوات العمل اللّازمة ورصد ميزانية التنقل والإقامة وكل مستلزمات المهمة، حتّى اختيار الملابس الملائمة وإجراء الاتصالات وضبط المواعيد.

ب- الاستعداد والتحضير

- لابد من الإلمام، منذ البداية، بطبيعة المهمة بأكثر ما يمكن من التفاصيل من حيث الأماكن والآجال
- ضبط جدول زمني مفّصل لكامل أطوار المهمة
- رزنامة المواعيد، (باليوم والساعة)
- تحديد نقطة الانطلاق ونقطة الوصول
- إذا تطلب العمل فريقا يجب تحديد المهام، لمعرفة المطلوب من كل عضو من الفريق
- من المهم، بصفة عامة، معرفة عادات المجتمع وتقاليده لتفادي أية إشكالية، من ذلك الانتباه إلى الألفاظ والعبارات التي يجب تجنبها، ونوعية اللباس، والتدخين والمشروبات الكحولي
- يجب الهدوء والحذر لأنه بالإمكان ان تتعرض إلى إشكاليات غير متوقّعة
- يتعّين على الصحفي -والصحفية- الإلمام قبل السفر بطبيعة المجتمع ووضعية المرأة بصفة خاصة ودرجة تحررها وكيفية التصرف في حال وقوع إشكال معين
- في هذه الحالة، يتعين على المرأة الصحفية الاحتياط بالانتباه إلى بعض الجزئيات كالامتناع مثلا عن التدخين في الأماكن العامة.

ج- معرفة معمقة بالقانون

لا تهمل الجانب القانوني للتحقيق الاستقصائي

- عليك بالاطلاع على القوانين الخاصة بمجال عملك الصحفي
- كن مطلعا على حماية الصحفيين في التشريع التونسي (المرسوم 115 الخاص بحرية الصحافة والطباعة والنشر، القانون الأساسي المتعلّق بمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال

لا تتردد في طلب المساعدة عندما تحتاج إلى محام أو خبير قانوني.

د- تقييم المخاطر

- لا تستطيع ضمان سلامتك إلاّ عندما تحدد المخاطر التي يمكن أن تواجهها
  - هناك مخاطر قد تعترضك أثناء القيام بالتحقيق الاستقصائي
  - قد تواجه مخاطر بعد نشر التحقيق عليك الاستعداد مسبقا لها
  - قد تواجه دعوى قضائية بعد نشر العمل الاستقصائي
  - اطلع مسبقا على مواد القيود القانونية التي تحظر النشر.

ه- السلامة الشخصية

- أنت المسؤول شخصيا عن سلامتك الذاتية: إجراء تحقيق استقصائي أو التقاط صور ة لا يساويان حياتك.
  - لا تنشر أية معلومة حول مهمتك على شبكات التواصل الاجتماعي.
  - التحقيقات الاستقصائية تطلب السرية وعدم الإفصاح عن نوعية التحقيق للآخرين.
  - تجنب الثقة المفرطة
  - الاستظهار بما يطلب منك من وثائق: البطاقة الصحفية، التراخيص، الإذن بمأمورية.
  - احفظ معلوماتك جيدا و لا تترك آثارا خلفك.
  - التحضير الجيد.
  - معرفة مسبقة بالمخاطر.
  - توفير الميزانية الملائمة في حالة افتقارك لدعم من المؤسسة الإعلامية.
  - إخفاء المعّدات الإلكترونية عن الأنظار : آلات التصوير، أجهزة الهاتف الجوال
  - عدم التجوال على انفراد وتجنب الظهور بلباس لافت للأنظار
  - معرفة مسبقة للطرقات وعدم المجازفة عندما تكون غير آمنة أو تكثر فيها الحوادث
  - احتفظ بنسخة إضافية لوثائق الهوية و التراخيص اللازمة فقد تحتاجها.
  - تفاد خاصة الطرقات المقطوعة أو التي تقل فيها الحركة
  - الاستعداد المسبق لتغيير الاتجاه في حالة وقوع خطر
  - الإصرار على سياقة آمنة واحترام نقاط المراقبة المدنية
  - تفادي السماعات والخوذة الإلكترونية عند التنقل لتأثيرها على القدرة على التركيز
  - التثبت من الحجز مسبقا عند استعمال النقل العمومي مع توخي الحذر في المكالمات الهاتفية.

- إخفاء أية معلومة تشير إلى صفتك الصحفية أو المؤسسة الإعلامية تفاديا لأي استفزاز محتمل.

و- حماية المصادر

- عند لقاء أحد مصادركم، التثبت من أنك لست محل مراقبة
- حاول قدر الإمكان تحديد مكان اللّقاء والتوقيت
- حاول ألا يكون اللّقاء على انفراد، إلّا إذا اشترط ذلك من ستقابله وارفض أي تغيير لمكان اللقاء أو لا تقبله إلا بعد تقييم المخاطر
- حاول قدر الإمكان عدم إجراء أية مقابلة صحفية في محل سكني.
- تجنب المشروبات الكحولية خلال اللقاء لأسباب أمنية ولضمان التركيز.
- قد يزودك أحد مصادرك بمعلومات منقوصة أو كاذبة لذا فعليك التثبت من

صحّة المعلومات المقدّمة حتى لا تقع ضحيّة التلاعب من قبل بعض المصادر المغشوشة.

- تحقق من حماية المعلومات التي تمتلكها عبر تأمينها
- لا تكشف عن مصادر معلوماتك.

ز- خطة الطوارئ

- عليك أن تتوقع الأسوأ
- معرفة مسبقة بمن ستتصل في حالة الطوارئ
- التحضير الجيد يوفر لك إمكانية التصرف الجيد.

2-نماذج تطبيقية في السلامة المهنية للصحفي الاستقصائي- «العقل السليم في السلامة المهنية».

لا يُمكن لهذه النصائح أن تكون ذات أهمية وذات بال، مالم تترافق بنماذج تطبيقية ميدانية من الضروري - بل من الواجب- أن تصاحب الصحفي الاستقصائي في أي عمل تحقيقيّ وأن يملأها بكلّ جدية، طالما أنه يبتغي في أعماله الاستقصائية النجاح ولنفسه ومصادره السلامة، حتى لا يتحول إلى «قصة صحفية» في عناوين التغطيات والنشرات الإعلامية.

لذا فعلى الصحفي الاستقصائي سواء أكان وحيدا أو ضمن فريق عمل استقصائي، أن يُعمّر هذه النماذج قبل الانخراط في أي عمل صحفي استقصائي.

أ- التخطيط للمهمة الصحفية

البرنامج / عنوان المهمة	مكان المهمة	الأشخاص المحتمل لقاؤهم	مدة المهمة	الطريق الذي سيسلكه الصحفي

ب- تقييم المخاطر:

الطريق	العادات	الوضع الاجتماعي	الوضع الأمني	الطقس
نقطة الانطلاق ونقطة الوصول	اللباس المنصوح به	تاريخ الاحتجاجات الاجتماعية	الأحداث الأمنية الأخيرة	درجات الحرارة توقعات الأمطار

مدة التنقل المسافة	التعابير التي يجب تجنبها	نسب الجريمة	اعتداء على الصحفيين	توقعات الأمطار
المناطق الخطرة		الوضعية السياسية للمنطق		
		الوضعية الأمنية		
		نسبة الفقر		

	مخاطر خاصة بنوعية المهمة	مخاطر خاصة بك	التهديدات
ماهي			
أين			
متى			
كيف ولماذا			

ج- المعطيات الخاصة بالفريق الصحفي: تبقى هذه المعلومات سرية بين فريق العمل فقط

المعلومات	الملاحظات
فصيلة الدم	
الأمراض المزمنة	
الحساسية	

د- فريق العمل

الإسم	الخطة	المهمة المكلف بها	رقم التواصل معه
1			
2			
3			

ه- الأرقام الأساسية للتواصل

الأشخاص	المعلومات الشخصية	الخدمات الاستعجالية
رئيس التحرير		
مرافق الطاقم الصحفي		
مدير المؤسسة		
الشخص الذي يتواصل معه في الحالات الحرجة		
الشخص المقرب الذي يتواصل معه في الحوادث		

و- في الحالات العاجلة :

كيف سنتصرف؟	
لمن نتوجه؟	
أين نتوجه؟	
ما هي المساعدة الطبية في حالات الإصابات؟	

ز- معدات العمل بالتفصيل

المعدات الطبية	المعدات الصحية	المعدات التقنية

ر- الوثائق الضرورية

الوثائق الضرورية
الترخيص بالتنقل خلال حظر تجوال الأشخاص والعربات
التكليف بمهمة
الترخيص بالتصوير
بطاقة انخراط في النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أو بطاقة صحفي محترف

ي- معلومات أساسية

أحوال الطقس وخارطة المكان	
تطور الحالات الوبائية	
الخارطة الصحية (المستشفيات والمصحات ومراكز الصحة الأساسية ...)	
وضعية المجتمع	

الحوصلة:

- **السلامة المهنية للصحفي ليست ترفا، وليست أمرا اختياريا،** بل هي من صميم العمل الصحفي المحترف والمحترم ومن صلب صحافة الجودة وعلى رأسها الصحافة الاستقصائية.
- السلامة المهنية تحتاج إلى تكوين صحفي ومهني مستمرّ ومداومة على الدورات التكوينية ذات الصلة، وما قدمناه في هذا الفصل يُعتبر تأطيرا معرفيا ومدخلا تطبيقيا يوفر الأساسيات، ولكن يبقى على الصحفي الاستقصائي واجب مزيد تطوير المهارات وتحسين المعارف من خلال التجارب الاستقصائية والدورات التكوينية المحترفة.
- حياة الصحفي الاستقصائي وحياة مصادره، أهمّ من أي قصة استقصائية، فالأولى لا تُعوّض والثانية تبقى قابلة للتعويض والاستدراك في المستقبل.
- السلامة المهنية غير مرتبطة فقط ببيئة الحرب الكلاسيكية أو حرب الشوارع، إذْ هي متعلقة بـ«مهام صحفية معينة» وبـ«ميدان إعلامي ذي خصوصيّة» وبـ«اضطرابات قد تكون طارئة»... وكم من ميدان تغطية صحفية كان آمنا وفجأة تحوّل إلى منطقة اضطرابات كبرى.
- لا تعني هذه النصائح أن يصبح الصحفي مهووسا بإجراءات السلامة أو يصابُ بُرهاب التآمر ضدّه، ولكنّها تعني أنّ على الصحفي أن يكون فطنا وذكيا وقارئا جيدا لميدانه وللأشخاص القريبين منه، وعارفا بالمخاطر القائمة والمفترضة ومحيطا بآليات التعامل معها.
- الخوفُ مثل الكراهية هما وليدا «الجهل»، وكلّما عرف الصحفي واقعه وحدّد المخاطر كلما سيطر على بواعث الخوف والتوجس، وصار أكثر قدرة على المواجهة وأكثر قدرة على المشي في حقول الألغام... الحقيقية والرمزية...

عقب استجلائنا للسلامة المهنية، قد يكون من المجدي والمفيد الانتقال إلى ما يُمكن أن نسميه بـ«السلامة القانونية»، أي الآليات والأدوات التشريعية القادرة على تأمين الحماية التشريعية للصحفي من التتبعات القضائية وجعل تحقيقه الاستقصائي محصّنا من الثغرات والأخطاء والتجاوزات القانونية.

الفصل الرابع عشر: الإطار التشريعي للعمل الاستقصائي

من أجل استقصاء دون ثغرات قانونية

> «ينبغي تجنب استعمال عبارات المبالغة والاستهزاء والاحتقار عند التطرق إلى أقوال المعنيّ بالاستقصاء وأن يقع كبح الميولات السياسية عند التثبت من صحة الوقائع عبر التحلي بالموضوعية والإنصاف خاصة عند الإعلان عن نتائج الاستقصاء ...»
>
> أيمن الزغدودي[43]

تعد الصحافة الاستقصائية من أكثر الأجناس الصحفية احتكاكا بالمادة القانونية في كامل مراحل حياكة القصة الصحفية. وينطلق الالتصاق بالمادة القانونية عند اختيار الموضوع الذي ينطوي بالضرورة على فكرة قائمة على وجود عيب في تسيير مرفق عمومي ما أو سوء تصرف في مجال معين يهم المصلحة العامة.

وفي غالب الأحيان هناك نصوص قانونية تمنع السلوكات التي تشكل موضوع الاستقصاء. بل أكثر من ذلك، حتى في غياب إطار قانوني يُجرم التصرفات الخاطئة، فإن العمل الاستقصائي من شأنه أن يدفع بالمشرع إلى سن قانون بهدف تنظيم هذه الأعمال التي كانت تتمتع بحالة اللا-قانون قبل إجراء الاستقصاء.

كما تتجلى العلاقة الوثيقة بين الصحافة الاستقصائية والقانون أثناء الانطلاق في أعمال البحث والتقصي والتحرير بما أن الصحفي/ة من واجبه أن يكون ملما بالمبادئ الكبرى للعلوم القانونية التي من شأنها مساعدته في فهم موضوع الاستقصاء في جل أبعاده وتعقيداته.

وأخيرا، يمكن للقانون أن يتدخل إثر نشر الأعمال الاستقصائية من خلال عدة أشكال كأن تثار قضية في الثلب من طرف الأشخاص أو الجهات المعنية بموضوع أو قضية التحقيق الاستقصائي. وهنا يمكن للصحفي/ة والمؤسسة الإعلامية التي يعمل بها أن يحميا نفسيهما في صورة ما إذا تم توخي جملة من الإجراءات والأعمال منذ اللحظة التي وقع فيها اختيار الموضوع.

ومن المهم التذكير بأن الالتصاق بأخلاقيات المهنة الصحفية يمثل ضمانة لإنتاج مضامين صحفية ذات جودة وخاصة لتقليص مخاطر التعرض إلى التتبعات القانونية، حيث أن احترام قواعد الدقة والموضوعية والتوازن مثلا يُجنب الصحفي/ة السقوط في نشر المضامين التي تحتوي على معلومات مغلوطة أو آراء من شأنها المساس بكرامة الأفراد.

---

43 أستاذ جامعي في القانون العام بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار بمنوبة ومتخصص في تشريعات الإعلام وحوكمة الأنترنات. له عديد الأبحاث والدراسات والأشغال حول حرية التعبير والإعلام والحقوق الرقمية في تونس خصوصا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموما. كما شارك في عدة لجان مكلفة بصياغة مشاريع قوانين في مجال الصحافة والاتصال السمعي البصري والأحزاب السياسية.

سنخصص هذا الجزء إلى التطرق إلى الضمانات القانونية للصحافة الاستقصائية (العنصر الأول) لنمر بعد ذلك إلى تعريف أهم الجرائم التي يمكن أن تثار في علاقة بالصحافة الاستقصائية (العنصر الثاني) قبل تقديم جملة من الممارسات التي يمكن توخيها قبل حياكة القصة الصحفية وأثناءها من أجل الحصول على عمل صحفي محصّن من الناحية القانونية (العنصر الثالث).

1- الضمانات القانونية للصحافة الاستقصائية: «نصوص لحماية الاستقصائي في محاربة اللصوص»...

من المهم في البداية أن نشير إلى أن المنظومة التشريعية التونسية لا تزال تشكو من عديد الهنات التي من شأنها التأثير سلبا على الصحفيين/ات عند ممارستهم لمهنتهم وبالخصوص في مجال الصحافة الاستقصائية التي غالبا ما تؤدي إلى كشف الممارسات الفاسدة والتجاوزات في شتى الميادين، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلبا في بعض الفئات التي ستتضرر حتما وبالتالي ستحاول أن ترد الفعل عبر عديد الوسائل كالتتبعات القانونية واستعمال نصوص قانونية متعارضة مع المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر.

ومن بين النصوص القانونية التي يقع استعمالها نذكر المجلة الجزائية ومجلة الاتصالات اللتين يقع استعمالهما وتسليط عقوبات سجنية قاسية في خرق واضح لمقتضيات المرسوم المذكور الذي يشكل النص الخاص بالجرائم التي يمكن أن تنجر عن ممارسة حرية التعبير والصحافة. ولذلك، فإنه من الضروري، لحماية حرية الصحافة والإعلام، أن تلتزم السلطة القضائية بالاستناد حصريا إلى المرسوم المتعلق بحرية الصحافة في جميع القضايا المتعلقة بممارسة حرية التعبير والإعلام في بلادنا.

تتمتع الصحافة الاستقصائية بحماية دستورية خاصة إثر صدور دستور 27 جانفي 2014، الذي نص صلب الفصل 31 على أن «حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة. لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات.» كما نص الفصل 32 منه على أن «تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. تسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال.»

وتوفر الحقوق المكرسة صلب الفصلين المذكورين عدة أدوات أساسية للصحفي/ة الاستقصائي/ة للقيام بمهامه كالحق في النفاذ إلى المعلومة وحرية النشر والإعلام وخاصة منع جميع السلطات العمومية من ممارسة رقابة مسبقة على أعماله قبل عرضها على الجماهير.

وفي انتظار صدور القانون الأساسي المعوض للمرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر، فإن هذا الأخير يظل النص المنطبق على حرية الصحافة والذي نص في فصله الأول على أن» الحق في حرّية التعبير مضمون ويمارس وفقا لبنود العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبقية المواثيق الدولية ذات العلاقة المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية وأحكام هذا المرسوم. يشمل الحق في حرية التعبير حرية تداول ونشر وتلقي الأخبار والآراء والأفكار مهما كان نوعها.»

2-الضوابط القانونية للصحافة الاستقصائية:«...قيود وكوابح»

يخضع العمل الصحفي إلى جملة من الضوابط القانونية التي تهدف إلى حماية عدة مصالح مشروعة. ووردت هذه الضوابط صلب المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية إلى جانب ورودها في الفصل 49 من الدستور التونسي.

وحتى تكون هذه الضوابط متلائمة مع المعايير الدولية ينبغي أن تخضع لاختبار ثلاثي متمثل في وجوب أن يقع التنصيص على القيد صلب نص تشريعي وأن يهدف على تحقيق خمس مصالح مشروعة (حقوق الغير، الأمن الوطني، الدفاع الوطني، الصحة العامة، الآداب العامة) وأن يكون القيد ضروريا في مجتمع ديمقراطي.

الفصل 94 من الدستور التونسي

«يحدد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك. لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور.»

بالرجوع إلى المرسوم عدد 115 لسنة 2011 نلاحظ وجود جملة من الضوابط الواردة على حرية الصحافة والتي تهدف لحماية الأفراد في حريتهم وفي كرامتهم.

أ- حماية الحياة الخاصة للأفراد

يحتاج الصحفي/ة في عمله أحيانا إلى المعطيات الشخصية للأفراد، مما يطرح إشكالا بخصوص الموازنة بين حرية الصحافة والحق في حماية المعطيات الشخصية. وبالعودة إلى فقه قضاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، نتبين أن المعيار الحاسم في معرفة مدى وجود اعتداء على الحق في الحياة الخاصة من عدمه يتمثل في **الموازنة بين الاعتداء من جهة ومدى أهمية المعلومة بالنسبة إلى الصالح العام من جهة أخرى**.

وفي بلادنا، ذهب المشرع التونسي في نفس التوجه حيث عرف المعطيات الشخصية في الفصل الرابع من القانون الأساسي عدد63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 والمتعلق بحماية المعطيات الشخصية بكونها: «كل البيانات مهما كان مصدرها أو شكلها والتي تجعل شخصا طبيعيا معرّفا أو قابلا للتعريف بطريقة مباشر **باستثناء المعلومات المتصلة بالحياة العامة أو المعتبرة كذلك قانونا**.»

وفي سياق إقامة الموازنة بين هذين الحقين، أرست المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سبعة معايير[44] والمتمثلة في:

- مساهمة التعبير في نقاش يهم الشأن العام: كلما أثار العمل الصحفي نقاشا يهم الشأن العام كلما ازدادت درجة حمايته.
- درجة وجاهة المتضرر من التعبير: كلما كان المتضرر شخصية غير عامة كلما ضعفت الحماية.
- الموضوع الرئيسي للتعبير: ينبغي أن يكون الموضوع الرئيسي للعمل الصحفي هو مسألة متعلقة بالمصلحة العامة.
- سوابق الصحفي/ة: عدم إدانة الصحفي/ة سابقا في جرائم الثلب أو الشتم هو مؤشر على حسن النية.
- كيفية الحصول على المعلومات ودرجة صحتها: من الناحية المبدئية، ينبغي أن يكون الحصول على المعلومات بصورة مشروعة، إلا أنه يمكن استعمال الأدوات الخفية عندما تكون هناك حاجة ملحة لحماية المصلحة العامة وبشرط أن يبذل الصحفي/ة جميع جهوده للحصول عليها بالطرق القانونية.
- شكل التعبير المنشور وتبعاته: ينبغي تجنب استعمال عبارات شاتمة في العمل الصحفي حتى لا يتمّ تأويل الأمر على أنه تصفية حسابات شخصية أو مهنية أو سياسية.
- الظروف المحيطة عند التقاط الصور: التقاط الصور في الفضاءات الخاصة يعد انتهاكا للحق في الحياة الخاصة ولا يمكن تبريره إلا في حالات استثنائية جدا عندما توجد حاجة ملحة لحماية المصلحة العامة.

مثال[45]

قامت جريدة Le canard enchainé الفرنسية بنشر تصريحات جبائية للرئيس المدير العام لإحدى شركات السيارات الفرنسية المعروفة. ووقعت إدانتها في مرحلة أولى على أساس المساس بالمعطيات الشخصية، إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نفت وجود أي تجاوز لضوابط حرية الصحافة لأن نشر هذه المعطيات كان مبررا بالمصلحة العامة ويهم نقاشات متصلة بالشأن العام، حيث أنه في تلك الفترة وقعت عدة احتجاجات عمالية تطالب بالزيادة في الأجور، إلا أن شركة السيارات عللت رفضها لمطالب العمال بتراكم الخسائر المالية للشركة. ومن خلال نشر التصريحات الجبائية للرئيس المدير العام للشركة أثبتت الشركة أن أرباحه بصدد التزايد، مما ينفي تصريحاته السابقة.

44 « Pour mettre en balance le droit à la liberté d'expression et celui au respect de la vie privée, la Cour a élaboré les critères suivants : la contribution à un débat d'intérêt général, la notoriété de la personne visée et l'objet du reportage, le comportement antérieur de la personne concernée, le mode d'obtention des informations et leur véracité, le contenu, la forme et les répercussions de la publication et les circonstances de la prise des photos ainsi que la gravité des sanctions imposées. » CEDH arrêt n°40454/07, 12 juin 2014.

45 يمكن الاطلاع على جميع تفاصيل القضية عبر الرابط التالي: http://hudoc.echr.coe.int/fre?i=001-63456

ب-حماية كرامة الأفراد

يمنع المرسوم المتعلق بحرية الصحافة المساس بكرامة الأفراد من خلال جريمتي الثلب والشتم.

ينص الفصل 55 في فقرته الأولى من هذا المرسوم على أنه «يعتبر ثلبا كل ادعاء أو نسبة شيء غير صحيح بصورة علنية من شأنه أن ينال من شرف أو اعتبار شخص معين بشرط أن يترتب عن ذلك ضرر شخصي ومباشر للشخص المستهدف.» أما الفصل 57 من المرسوم المذكور فقد عرف جريمة الشتم بكونها «كل عبارة تنال من الكرامة أو لفظة احتقار أو سب لا تتضمن نسبة شيء معين. «يتمثل الفعل المجرم في ادعاء أو نسبة شيء غير صحيح بصفة علنية من شأنه المساس بشرف أو اعتبار شخص».

نستنتج مما سبق بأن المحدد الجوهري لجريمة الشتم بالمقارنة بجريمة الثلب يتمثل في أن المعبر لا ينسب أمرا غير صحيح بل يستعمل تعبيرا فيه نيل من كرامة المشتوم، مما يؤدي إلى نظام قانوني مختلف على مستوى الإثبات، حيث أنه في إطار جريمة الثلب يتمتع الفرد بإمكانية إثبات صحة ادعاءاته، في حين أنه لا يمكنه ذلك في إطار جريمة الشتم، وهو أمر بديهي بالرجوع إلى شروط قيام جريمة الشتم التي لا تشترط نسبة أمر معين.

ج- المقارنة بين جريمتي الثلب والشتم

	الثلب	الشتم
اختلاف بخصوص محتوى التعبير	ادعاء أو نسبة شيء	كل عبارة لا تتضمن نسبة شيء معين
تشابه على مستوى الضرر من خلال الإضرار بكرامة واعتبار الأشخاص	من شأنه أن ينال من شرف أو اعتبار شخص معين	تنال من الكرامة أو لفظة احتقار أو سب
تشابه على مستوى الوسائل المستعملة في ا لتعبير	بواسطة الخطب أو الأقوال أو التهديد في الأماكن العمومية وإما بواسطة المطبوعات أو الصور أو المنقوشات أو الرموز أو بأي شكل من الأشكال المكتوبة أو المصورة المعروضة للبيع أو لنظر العموم في الأماكن العمومية أو الاجتماعات العامة وإما بواسطة المعلقات والإعلانات المعروضة لنظر العموم وإما بواسطة أي وسيلة من وسائل الإعلام السمعي والبصري أو الإلكتروني.	بواسطة الخطب أو الأقوال أو التهديد في الأماكن العمومية وإما بواسطة المطبوعات أو الصور أو المنقوشات أو الرموز أو بأي شكل من الأشكال المكتوبة أو المصورة المعروضة للبيع أو لنظر العموم في الأماكن العمومية أو الاجتماعات العامة وإما بواسطة المعلقات والإعلانات المعروضة لنظر العموم وإما بواسطة أي وسيلة من وسائل الإعلام السمعي والبصري أو الإلكتروني.
اختلاف على مستوى إمكانية التفصي من ا لجر يمة	يمكن التفصي مبدئيا من جريمة الثلب في صورة إثبات صحة الادعاءات.	لا يمكن التفصي من جريمة الشتم لأنه لا وجود لواقعة منسوبة حتى يقوم الصحفي بإثباتها.

مثال

عندما يتضمن العمل الصحفي ادعاء بأن أحد المسؤولين تحصل على رشوة بمقدار معين فإن الصحفي/ة يمكنه التفصي من جريمة الثلب في صورة ما إذا أثبت واقعة الرشوة. أما في حالة ما إذا وردت في العمل الصحفي عبارة شتم فإنه لا يمكن التفصي منها نظرا لغياب أي معلومة قابلة للإثبات.
من هذا المنطلق، يمكن منطقيا أن يتعرض العمل الاستقصائي للتتبعات بسبب الثلب نظرا لأنه يقوم بالأساس على البحث عن البيانات والمعطيات التي من شأنها أن تكشف السلوكات غير القانونية وما على الصحفي، إلا إثبات صحة الوقائع حتى يتفصى من هذه الجريمة. لكن لا مكان البتة لأي عبارات شاتمة لأن ألفاظ الاحتقار والسب لا علاقة لها بالمعطيات التي يمكن إثباتها وتعكس ضعفا على مستوى الالتزام بأخلاقيات المهنة الصحفية.

3- الممارسات الفضلى من أجل عمل استقصائي محصّن:

تتمثل أول قاعدة ينبغي احترامها في أن **نكتب ما نقدر على إثباته لا ما نعرفه**، حيث أن الصحفي/ة خلال عمله تتبادر إلى علمه عدة معطيات مهمة وعليه أن ينشر فقط تلك التي يمكنه إثباتها. لذلك، ينبغي أن نؤسس قصتنا على وقائع تمّ التثبت منها شخصيا وليس من طرف الغير أو على الأقاويل، وأن نقوم بالتحري مليا والقيام بالتقاطعات اللازمة.

وفي صورة اقتراح الفكرة من طرف شخص آخر يتعيّن الانتباه إلى مصلحته من وراء ذلك حتى لا يتحول الصحفي إلى أداة لتصفية الحسابات بين القوى الاقتصادية أو السياسية أو غيرها.

لا تنس: في صورة دعوى في الثلب، فإن القضاء سيطلب منك شخصيا إثبات صحة الوقائع وبالتالي لا تعتمد على شهادة المصادر من أجل إثبات الادعاءات.

من جهة ثانية، تعتبر **المصلحة العامة** بوصلة العمل الاستقصائي وبالتالي، ينبغي دائما التساؤل عن مدى وجودها عند اختيار الموضوع وعند نشر المعلومات. لذلك، ينبغي على الصحفي/ة الاستقصائي/ة أن يميّز بين المعلومات التي يجب كشفها والمعلومات التي يتعين الحفاظ على سريتها، ديدنه في ذلك المصلحة العامة ومصلحة الجمهور في المعرفة.

الكتابة في الأعمال الاستقصائية تفرض تجنب استعمال عبارات المبالغة والاستهزاء والاحتقار عند التطرق إلى أقوال المعني بالاستقصاء وأن يقع كبح الميولات السياسية عند التثبت من صحة الوقائع عبر **التحلي بالموضوعية والإنصاف**، خاصة عند الإعلان عن نتائج الاستقصاء دون السقوط في التشفي والمبالغة والشتم، حتى لا يقع تأويل الأمر على أن هناك عداوة شخصية.

يتعين على الصحفي/ة في كل مراحل العمل الاستقصائي **عدم المساس بقرينة البراءة**، التي لا تسقط إلا بموجب حكم قضائي ولذلك ينبغي تفادي العبارات التي من شأنها الإقرار ببراءة أو إدانة الأشخاص في ظل غياب أحكام قضائية.

تمثل الصحافة الاستقصائية جنسا صحفيا يقوم في جوهره على الموضوعية، وبالتالي من الضروري أن يحسن الصحفي/ة اختيار عنوان القصة وإعداد الومضة الإشهارية عبر تجنب العناوين الثالبة أو العناوين المخالفة لمحتوى القصة وأيضا التثبت من عدم تضمّن الومضة الإشهارية للعمل أي معطيات خاطئة أو استنتاجات من شأنها أن تشكل شتما على معنى المرسوم المتعلق بحرية الصحافة.

الحوصلة:

- تجنب استعمال عبارات تمس من الكرامة والتأكد من قدرتك على إثبات كل ما كتبته.
- تفحص المصادر بدقة ولا تعتمد عليها في الإثبات في صورة وجود قضية ضدك.
- إذا كانت قصتك في الوقت نفسه موضوع إجراءات قضائية فعليك التثبت من المصطلحات.
- التثبت سطرا بسطر من غياب معلومات خاطئة إثر الانتهاء من التحرير.
- تجنب العناوين الثالبة حتى ولو كان محتوى القصة صحيحا والتأكد من أن الومضة الإشهارية لا تحتوي على معطيات خاطئة أو مخالفة لمحتوى القصة أو قائمة على جزء من الصحة.

تمثل التشريعات والأخلاقيات أساسيْ كل عمل صحفي محترف ومحترم، لذا فبعد استقراء المنظومة التشريعية الحافة بالعمل الصحفي عامة والاستقصائي خاصة، لابد من معرفة عميقة بأخلاقيات العمل الصحفي الاستقصائي. وهو ما سنتعرف عليه في الفصل القادم.



صورة مأخوذة وفق حق الإبداع المشاعي، الرابط https://bit.ly/38Xj1Nx

الفصل الخامس عشر: أخلاقيات الصحافة الاستقصائية المُمْكِنُ وشُرُوطُهُ.

«إنّ الالتجاء إلى التصوير السري، أو انتحال الهوية، ليستْ بالأمور الهينة كما يتوهم بعض الصحفيين، فكلّ خطوة من هذه الخطوات هي محلّ مُوازنة شديدة ما بين نصوص المواثيق الصحفية ومدونات السلوك من جهة، وبين تأمين المصلحة العامة في معرفة التجاوزات والحقائق من جهة ثانية»

أمين بن مسعود

تُمثّل «أخلاقيات المهنة الصحفية»، القواعد والمبادئ والقيم والسلوكيات والتوجهات التي يتفق الصحفيون على الالتزام بها طوعيا خلال ممارستهم لعملهم الصحفي. فهي إذن مبادئ مُثلَى متفق على أهميتها وقيمتها الإعلامية والمعنوية والاحترافية، وتتجسد كبنود ضمن مدونات السلوك لغرف تحرير المؤسسات الإعلامية و /أو مواثيق شرف للمنظمات المهنية المحلية والإقليمية والدولية.

ولأنّ الصحافة الاستقصائية هي نوع من أنواع الصحافة، فإن الأخلاقيات المؤطرة للعمل الصحفي الكلاسيكي هي ذاتها المؤطرة للعمل الصحفي الاستقصائي.

فليس دور الاستقصاء اختلاق أخلاقيات جديدة أو طمس أخلاقيات متعارف عليها في العمل الصحفي الكلاسيكي، بل إنّ الخيط الناظم لخطاب الصحفيين الاستقصائيين العالميين كامن في احترام أخلاقيات العمل الصحفي والالتزام بها.

يظنّ بعض الصحفيين الاستقصائيين، خاصة من الشباب المبتدئين، أنّ الصحافة الاستقصائية تعني استعمال الكاميرا السرية دون قيود، أو شرعنة «انتحال هويات»بلا شروط، أو تسويغ التسجيل السري بلا مقتضيات ومستلزمات طويلة...

وهي ظُنون واهية واهمة نابعة من تمثّل خاطئ وتعريف قاصر للصحافة الاستقصائية، حيث يرونها الطريق الأقصر للشهرة وصناعة البطولة الوهمية أو أنها مُغامرة بلا عواقب تغري طموحهم في تغيير العمل الصحفي اليومي الرتيب والممل، أو أنها عنوان تميّز كاذب في نصوص ترجمتهم الذاتية أو في مذكراتهم الشخصية أو عند تسويقهم لأنفسهم ولتجاربهم الصحفية.

1- الاستقصاء والأخلاقيات، أية علاقة؟

والحقيقة أنّ الصحافة الاستقصائيّة بحُكم عملها على الملفات الحارقة وانخراطها في البيئات غير الآمنة، وسعيها الدؤوب إلى إنارة الرأي العام بحقائق وتجاوزات تهمّ الصالح العام، فإنّه قد يُقبل أحيانا وفي ظروف محددة وسياقات معيّنة تجاوزا مؤقتا واستثنائيا لأخلاقيات العمل الصحفي، ولكن بشروط ومستلزمات سنعرفها تباعا.

وقبل أن نخوض في هذه السياقات المهمة من الواجب الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات التأطيرية لحديثنا:

أ- غالبية التحقيقات الاستقصائية الكبرى والتي أحدثت تغييرا في مسار التاريخ المعاصر والأحداث الراهنة أنجزتْ دون استنجاد بالكاميرا السريّة أو التسجيل السري أو انتحال شخصية أخرى. (تحقيق watergate حول تجسّس الحزب الجمهوري على الحزب الديمقراطي والتي أطاحت بالرئيس نيكسون)، (تحقيق فريق spotlight في جريدة Boston Globe حول الانتهاكات والتجاوزات الجنسية للقسيسين والباباوات ضدّ الأطفال[46])، تحقيق مجزرة "ماي لاي" في الفيتنام لسيمور هيرش، تحقيق «بلاك ووتر» في العراق و»الحروب القذرة» في أفغانستان لجيريمي سكاهيل.

ب- كلما كان الاختيار على فكرة الاستقصاء مبنيا على بحث أولي شامل ودقيق ومبني على دراسة شافية وكافية لقابلية الإنجاز، كلما كان الاستقصاء متماشيا ومحترما لأخلاقيات وقواعد العمل الصحفي.

ج- الاستثناءات الموجودة (الكاميرا السرية، التسجيل السري، انتحال الهوية)، ليست غاية بحدّ ذاتها بل هي وسيلة لإثبات وجود تجاوزات ضدّ الصالح العام.

د- الاستثناءات القائمة هي استثناءات كحلّ أخير بعد استيفاء كافة الطرق المهنية والأخلاقية.

ه- استعمال الكاميرا السرية، والتسجيل السري، وانتحال الهوية وغيرها، كلها مسلكيات تفترض تكوينا صحفيا وموافقة من الرئيس المشرف على العمل، وتأمينا لسلامة الصحفي وليست محض اختيار ارتجاليّ من الصحفي.

و- ثق جيّدا أنّ المصدر أو المصادر التي ستسجّلها سرّا ودون موافقتها، لن تمكنك من أية إفادات مقبلة في تحقيقاتك المستقبلية، لذا فمن الأفضل شطبها من كنش اتصالاتك.

ز- أن تبدي صبرا وديمومة في صناعة المصدر وفي احترام تخوفاته وفي مساعدته على التغلب عليها لمدة أسابيع، أفضل من «سرقة» أقواله وتصريحاته خلال لقاء واحد.

2- الاستِثْنَاءَات - لُزومياتها ومستلزماتها:

سنُركّزُ في هذا السياق على المسلكيات الاستقصائية الأكثر استعمالا في التحقيقات والأكثر إثارةً للنقاش والاستفسار لدى المتدربين والصحفيين والمهتمين بالصحافة الاستقصائية وهي على التوالي:

✔ التسجيل والتصوير السريّ للأماكن والوقائع والأشخاص.

✔ انتحال شخصية غير الشخصية الصحفية خلال التحقيق.

46 -Church allowed abuse by priest for years, Boston Globe, 6 january 2002,https://bit.ly/2WCsxmj

✔ «تجهيل المصادر، بتغيير الصوت أو إخفاء الوجه أو تقديم أسماء مستعارة.

✔ إعادة تمثيل الوقائع.

ولبيان شروط الالتجاء لهذه المسلكيات ومقتضياتها، اخترنا جدولاً توضيحيا رباعيّ الخانات يقوم على **تقديم الاستثناءات** ثمّ يعرّف **بالمعايير التحريرية والأخلاقية العامّة** ثمّ يُحدّد **وضعيات اعتماد هذه الاستثناءات**، و**المستلزمات الواجب توفرها للسماح بهذه المسلكيات**.

التقنية	المعايير التحريرية والأخلاقية	وضعيات اعتماد الاستثناءات	مستلزمات الاستخدام
1-تجهيل المصادرفي نص الاستقصاء إما باستعمال الأسماء المستعارة أو الأحرف الأولى أو تغيير صوتها و أو صورتها	الأصل في المصادر أن تكون معلنة ومعلومة لدى الجمهور ما لم يكن هناك سبب واضح للتجهيل. (Associated Press)[47][48]	بالإمكان تجهيل المصدر في حال طلب المصدر ذلك وتأكد الصحفي من خطورة كشف هوية المصدر.	على الصحفي أن يذكر للجمهور أسباب تجهيل المصدر، وأن يلتزم بعدم الكشف عن هوية مصدره.
2-التصوير والتسجيل السريّ للأمكنة والأشخاص والوقائع.	في الأماكن المغلقة يكون التصوير بموافقة الجهة المشرفة، أمّا تصوير وتسجيل الأشخاص فيكون بعلمهم ودون انتهاك لخصوصياتهم.	بإمكان استخدام الكاميرا السرية لتصوير الحقائق المثبتة للتجاوزات في حق الصالح العام، وبما يحقق مصلحة الجمهور في معرفة الحقائق ويمكنها أن تُجنبه ضررا كبيرا. (IJNET)[49]	-موافقة رئيس التحرير أو المشرف على الصحفي الاستقصائي. -وجود دليل ظاهر بأنّ هناك سلوكا غير قانوني تستوجب المصلحة العامة كشفه. -تملّك الصحفي لمهارة استخدام الكاميرا السرية والتسجيل الخفي. -تأمين السلامة الجسدية للصحفي خاصةخلال العمل في البيئات غير الآمنة. -استخدام التسجيل السري والكاميرا الخفية كحلّ أخير لإثبات الفرضية. -قياس المخاطر قبل الانخراط في مثل هذه الخطوة. -الإشارة أثناء بثّ أو نشر التحقيق إلى أنّ هذه المقاطع تمّ تسجيلها خلسة وبيان سبب هذا السلوك.

47 Associated Press Managing Editors Association, Code of Ethics. Adopted by The APME Convention in Philadelphia, Oct. 12, 1994.

48 The Society of Professional journalists, Code of Ethics. Adopted in September 1996

49 الأنصاري، عَمرو أحمد، قواعد التصوير الخفي والتسجيل السري... بي بي سي نموذجا، موقع شبكة الصحفيين الدوليين الرابط : shorturl.at/mDGV6 تم التصفح بتاريخ 23 جويلية 2021.

3-الانتحال/ أي انتحال صفة غير الصفة الصحفية أثناء القيام بالعمل الاستقصائي.	يعرّف الصحفي عن نفسه بأنه صحفي، ويتصرّف على هذا الأساس ولا ينتحل أية صفة أخرى أثناء أدائه لعمله. Reuters[50]	في بعض الحالات الاستثنائية، يتخذ الصحفي بمعية وموافقة رئيس التحرير قرارا بخوض تجربة انتحال هوية لاقتلاع الدليل وإثبات الفرضية.	-موافقة رئيس التحرير أو المؤطر المشرف. -استنفاد كافة الطرق البحثية الأخرى. - قياس المخاطر وتأمين السلامة الجسدية أثناء القيام بهذه التجربة. - الاستشارة القانونية قبل القيام بالانتحال حتى لا يسقط الصحفي في تتبعات قانونية. - لا يكون الانتحال لصفات محمية من القانون (الموظف العمومي، الأمني، العسكري...)، أو صفات يعاقب عليها القانون (مهرّب، متاجر بالبشر، تاجر أسلحة، إرهابيّ...). [51] -الإشارة للجمهور بانّ التحقيق أو جزء منه أنجز بتقنية «التخفي» أو الانتحال» وبيان السبب.
4-إعادة تمثيل الوقائع	الصحافة الاستقصائية تنتمي للواقع وليست للخيال.	يمكن الاستعانة بتقنية إعادة تمثيل الوقائع من أجل التوضيح والتفسير للجمهور لسيرورة حقائق مهمة وثابتة غابت عنها الكاميرا.	-تثبّت الصحفي الاستقصائي من صحة الوقائع الأصلية. -الإشارةعند بث اللقطات إلى أننا حيال تمثيل يحاكي وقائع وليست نقلا لوقائع. -عدم الإكثار من هذه التقنية فالصحافة الاستقصائية حقائق لا خيال

50 دليل المراسل الصحفي، وكالة رويترز للأنباء، بغداد، جانفي 2006، ص49.

51 نصّ الفصل 159 من المجلّة الجزائيّ ة التونسيّة على أنه ” يعاقب بالسجن مدّة عامين وبخطيّة قدرها مائتان وأربعون دينارا كلّ من تزيّن لدى العموم بلباس أو زيّ رسمي أو يحمل وساما دون أن يكون له الحق في ذلك ”.

5-عدم توقيع الصحفي باسمه، أو التوقيع باسم مستعار.	أن يوقّع الصحفي بشكل عام والصحفي الاستقصائي على وجه الخصوص مقالته باسمه ولقبه الحقيقيين، ولا تقبل مقالات غير موقعة، ولا يقبل الصحفي أيضا توقيع مقالات غير موقعة.	في حال ما خشي الصحفي الاستقصائي المشتغل على قضايا جدّ خطيرة (مافيا، الرقيق الأبيض، الإرهاب وغيرها) على حياته بشكل جدّي ووجد مؤشرات حقيقية لهذا التخوف فبالإمكان لرئيس التحرير أو الرئيس المشرف اتخاذ قرار إخفاء هوية الصحفي الاستقصائي.	هذا القراريتنزل ضمن تأمين سلامة الصحفي الاستقصائيّ وهو قرار تحريري نابع من غرف التحرير الاستقصائي يُتخذ بعد قراءة الأوضاع واستقراء المخاطر المحدقة وقياسها. تقع الإشارة إلى أنّ الاسم المستعمل للصحفي هو اسم مستعار[52]، أو يقع التوقيع باسم المؤسسة الإعلامية.

نتبيّن من خلال هذا الجدول أنّ الالتجاء إلى التسجيل والتصوير السريين، أو انتحال الهوية، ليستْ بالأمور الهينة أو السهلة التي قد يتصورها بعض الصحفيين والمتدربين، فكلّ خطوة من هذه الخطوات محلّ تجاذب وموازنة شديدة ما بين نصوص المواثيق الصحفية ومدونات السلوك من جهة، وتأمين المصلحة العامة في معرفة التجاوزات والحقائق من جهة ثانية.

وهي موازنة تخضع لعدة اعتبارات ومقاييس وشروط، لعل من بينها أن يثبت الصحفي لدى الفريق التحريري المشرف على عمله، بأنّه يمتلك من الأدلة والمؤشرات القوية بأنّ تجاوز المعايير التحريرية والأخلاقية سيفضي بشكل حتمي إلى الحصول على معلومات وحقائق دامغة وصادمة تعيد استحضار القاعدة الصحفية البكر «بأنّ الخبر مقدّس» و«التعليق حرّ».

فاستعمال الكاميرا السرية أو انتحال الصفة، ليس بنزهة أو مغامرة لإرضاء الغرور الصحفيّ، بل هي «تجربة خطيرة محسوبة العواقب بشدّة دقيقة، ومعروفة التداعيات، وواضحة الخطوات».

المُفارقة هنا أنّ كلّ حديث عن أخلاقيات الصحافة الاستقصائية يجرّنا بالضرورة إلى «ما يُمكن فعله قصرا في الاستقصاء»، في حين أنّ ما يجب فعله من أخلاقيات الصحافة الاستقصائية يستحق الذكر والتنويه أيضا.

فأخلاقيات على غرار «الدقّة»، و«النزاهة»، و«عدم توظيف الاستقصاء للمصالح الشخصية للصحفي»، وتجنب الخلط بين النقل والرأي في المضامين الاستقصائية، كلّها وغيرها معايير أخلاقية لابد من تملّكها. **ولذا فإننا سننهي هذا الفصل بمجموعة من النصائح المهمة.**

52 في هذا الصدد يجب ذكر حالة الصحفي الاستقصائي الغاني أنس آريمياو أنس، هو صحفي استقصائي غاني، وُلد في أواخر السبعينيات. شعاره هو "الاسم، العار، السجن"، يستخدم أنس هويته المخفية كأداة في ترسانته الاستقصائية؛ مما جعله يتمتع بشعبية كبيرة في غرب أفريقيا حيث تتمركز معظم تحقيقاته والتي يركز فيها على قضايا حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في غانا وأفريقيا جنوب الصحراء. في ديسمبر 2015، اختارته مجلة بوليسي كأحد المفكرين العالميين الرائدين في عام 2015، ووجهت له الدعوة للحديث عن عمله في المؤتمرات الدولية. في عام 2016، حصل أنس على جائزة "أفضل صحفي" التي سمتها مؤسسة الصحافة في غانا باسمه.

الحوصلة:

- لا تُقدّم أية وعود للمصدر بالتوظيف أو أنّ مشكلته ستُحل بمجرد نشر التحقيق، واكتف بما تستطيع القيام به كصحفي وهو أنك «ستُعرّف الرأي العام بهذه القضية المهمة.»
- لا تقدّم رشاوى للمصادر، ولا تقدّم مقابل مادي من أجل الحصول على وثيقة أو إفادة، فالاستقصائي لا يمكنه أن يحارب الفساد وهو يمارسه مع المصادر. [53]
- احْمِ مصادرك، ولا تكشفها تحت أيّ ضغط أو أمام أية جهة.
- الحذر من «التجهيل الضعيف» للمصادر والذي قد يعرض مصادرك للخطر، على غرار التغيير الهامشي للصوت أو الضعيف للصورة، أو تقديم إشارات قد تسهل الوصول إليهم (التوسّع في تقديم العمر ومكان العمل والوظيفة...).
- الاستقصاء لخدمة المصالح العامّة، وليست الخاصة.
- لا تسرق أية وثيقة.
- قبل بثّ التسجيل السري للإفادات والشهادات، من الأفضل أن تتوجه لتلك المصادر (ليست الأطراف المسؤولة التي ستتوجه إليها في المواجهة) بإبلاغها بأنه تمّ تسجيلها سرا وسيتمّ بث هذا التسجيل وأنه لديها «حق الردّ».
- قبل النشر، لابدّ أن يمرّ التحقيق الاستقصائي عبر مستشار قانونيّ يقرأ التحقيق بكل عمق ويشير إلى التجاوزات القانونية الحاصلة من أجل تلافيها.
- تأكّد جيدا أنّ هناك من يستقصي على الصحفيين الاستقصائيين وينتظر خطأ احترافيا أو أخلاقيا للمزايدة عليهم ولاغتيالهم معنويا.
- الاستثناءات تبقى دائما استثناءات ولا يمكن أن تتحول إلى قواعد ومعايير في العمل الصحفي عموما والاستقصائي خاصة.

بعد تعرفنا على أهم مراحل العمل الاستقصائي، يكون من المفيد جدّا الاطلاع على البيئة الرقابية في تونس وعلى أهمّ الأدوات والمفاتيح المعتمدة لتتبع ملفات الفساد.

53 يقول سيمورهيرش عن دفع المال للمصادر: "يجب عدم دفع المال مقابل الحصول على معلومات عامة من حق الشعب ان يطلع عليها اصلا"، مذكرات صحفي استقصائي، ص215.

الفصل السادس عشر: البيئة الرقابية في تونس، «منجم» الصحفي الاستقصائي.

> «تُعتبر محكمة المحاسبات من بين الأجهزة العليا للرقابة المنضوية تحت منظمة «أنتوساي INTOSAI» المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة»، وباعتبار انتمائها إلى السلطة القضائية، فهي على درجة أعلى من الاستقلالية مقارنة مع الهياكل الرقابية الراجعة بالنظر إلى السلطة التنفيذية».
>
> ميخائيل بن رابح[54]

تتميز البيئة الرقابية في تونس بثراء المشهد المؤسساتي وتنوعه. وتعمل الهياكل الرقابية في إطار تطبيق أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 وخاصة الفصول 10 و12 و13 و15 من خلال تقديم تأكيدات للسلطة والمواطن حول حسن تسيير الدولة للمرفق العام والحفاظ على المال العام وفق مبادئ الحياد والمساواة وقواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة.

وتعد مختلف الهياكل الرقابية تقارير على إثر مهام التدقيق والتقييم التي تجريها تتضمن ملاحظاتها وتوصياتها، كما تعد تقارير سنوية تأليفية. وتمثل هذه التقارير مادة ثرية للعمل الصحفي الاستقصائي خاصة في مجال التحقيق في شبهات فساد.

ويمكن تصنيف الهياكل الرقابية في تونس حسب السلطة الراجعة لها بالنظر والعاملة لصالحها أو حسب مجال وتوقيت تدخلها وموقعها في «نموذج خطوط الدفاع».

54 خبير دولي في مجالات الحوكمة والتدقيق وإدارة المخاطر ومكافحة الفساد، يشغل حاليا خطة مراقب عام للمصالح العمومية برئاسة الحكومة (مدير عام) وقد تقلد عديد المسؤوليات الإدارية، متحصّل على شهادة الدراسات التجارية العليا وشهادة ختم المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة وعلى عديد شهادات الإعتماد الدولية في التدقيق الداخلي ((CIA وإدارة المخاطر ((CRMA ومكافحة الفساد (CFE)، له عديد المقالات والإصدارات في مجالات الإختصاص ويدرّس في جامعات عمومية وخاصة.

1- الهياكل الرقابية الراجعة بالنظر إلى السلطة التنفيذية

تتعدد هياكل الرقابة والتدقيق الراجعة بالنظر إلى السلطة التنفيذية وتتمثل أساسا في:

- **هيئات الرقابة العامة** الثلاث وهي على التوالي: هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية (رئاسة الحكومة)، هيئة الرقابة العامة للمالية (الوزارة المكلفة بالمالية) وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية (وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية).وتتولى هذه الهيئات تحت السلطة المباشرة لرئيس الإدارة (على التوالي رئيس الحكومة، الوزير المكلف بالمالية، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية) إجراء الرقابة العليا على مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية وبصفة عامة على الهياكل والذوات والمنظمات بجميع أنواعها التي تنتفع بدعم أو بمساهمة عمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة في شكل حصص من رأس المال أو في شكل إعانات أو قروض أو تسبيقات أو ضمانات وكذلك الذوات الأخرى التي تؤمّن مرفقا عموميا مهما كانت طبيعتها.

كما تمارس هيئات الرقابة العامة وظائفها في إطار دعم الحوكمة والشفافية والمساءلة وتكريس مبادئ حسن التصرف العمومي والحفاظ على المال العام، وذلك طبقا للتشريع الجاري به العمل وبالاستئناس بالمعايير الدولية المعتمدة وأخلاقيات المهنة ومبادئ الحياد والمسؤولية والنزاهة.

- **الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية** وترجع بالنظر إلى رئاسة الحكومة تختص أساسا في **المراقبة المسبقة** للمصاريف المحمولة على ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية التي تكتسي صبغة إدارية والحسابات الخاصة بالخزينة وأموال المشاركة، حيث تخضع هذه المصاريف إلى التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية (يراجع الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 والمتعلق بمراقبة المصاريف العمومية). ويوزع مراقبو المصاريف العمومية على مختلف مصالح الدولة المركزية والجهوية وهم أعضاء قارّون بلجان مراقبة الصفقات.

- **هيئة مراقبي الدولة** وترجع بالنظر إلى رئاسة الحكومة يقوم مراقبو الدولة بمهمّة عامّة لمراقبة المؤسسات والمنشآت العمومية. وتتمثّل مهمّة مراقبي الدولة خاصّة في مراقبة:

  ✓ احترام الالتزامات الموضوعة على كاهل المؤسسات والمنشآت العمومية حسب القوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

  ✓ تطبيق القرارات الصادرة عن هيئات التسيير للمؤسسات والمنشآت العمومية.

- ✓ متابعة تسيير وتطوّر وضعية المؤسسات والمنشآت العمومية التي يتولّون مراقبتها.
- ✓ جميع العمليات التي من شأنها أن يكون لها انعكاس مالي على المؤسسات والمنشآت العموميّة المعنيّة.

ويدعى أعضاء الهيئة إلى حضور أعمال اللجان الداخلية لمراقبة الصفقات العمومية بالمنشآت العمومية كأعضاء قارين وإلى اجتماعات مجالس الإدارة كملاحظين (يراجع الأمر عدد 5093 لسنة 2013 مؤرخ 22 نوفمبر 2013 والمتعلق بهيئة مراقبي الدولة برئاسة الحكومة وبضبط النظام الأساسي الخاص بأعضائها).

- **الهيئة العليا للطلب العمومي** المحدثة بمقتضى الأمر عدد 5096 لسنة 2013 المؤرخ في 22 نوفمبر 2013المتعلق بإحداث الهيئة العليا للطلب العمومي وضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان سلك مراقبي ومراجعي الطلب العمومي برئاسة الحكومة، اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية وهيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية. ويكلف مراقبو ومراجعو الطلب العمومي بممارسة الرقابة على الصفقات العمومية وذلك من خلال خاصة مراقبة الصفقات العموميّة وإعداد تقارير رقابية تتضمن دراسة الملفات وكافة الملاحظات والإشكاليات والإخلالات التي تثيرها هذه الملفات (تقارير فرز العروض الفنية والمالية والعروض المصاحبة وتقارير الانتقاء الأولي وتقارير لجان المناظرات وملفات الصفقات بالتفاوض المباشر و كراسات الشروط) بالنظر إلى شرعية الإجراءات وشفافية الإسناد ومدى احترام المبادئ الأساسية للطلب العمومي والمتعلقة خاصة باللجوء إلى المنافسة والمساواة بين المشاركين وتكافؤ الفرص. وتتولى اللجنة والهيئة إبداء رأيهما بناء على هذه التقارير.

- **التفقديات العامة الوزارية** على مستوى كل وزارة وترجع بالنظر مباشرة إلى الوزير المعني. وتكلف بـ:

  - ✓ إنجاز مهام المراقبة والتفقد والاستشارة في مادة التصرف الإداري والمالي للمصالح المركزية والجهوية للوزارة والمؤسسات العمومية الراجعة لها بالنظر وكذلك الجمعيات المتمتعة بمساهمات من الوزارة
  - ✓ القيام بالأبحاث الإدارية والتأديبية التي يعهدها لها الوزير
  - ✓ التأطير الاداري والمالي لمديري المؤسسات التابعة للوزارة وذلك بالتنسيق مع مصالح الإدارة المركزية

✓ إبداء الرأي حول مشاريع النصوص المتعلقّة بالتنظيم الإداري والمالي التي يحيلها عليها الوزير.

- **الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية** وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية، تأسست في 19 أفريل1993، وتخضع إلى إشراف رئاسة الجمهورية التونسية. وتتمثل مهامها الرئيسية في دعم الرقابة الإدارية والتنسيق بين برنامج دائرة المحاسبات وبرامج هيئات الرقابة العامة والتفقديات الوزارية من جهة ومتابعة تنفيذ التوصيات المضمنة بالتقارير الرقابية.

- **هياكل التدقيق الداخلي بالمنشآت العمومية:** ترجع بالنظر هيكليا إلى الرئيس المدير العام للمنشأة ووظيفيا إلى مجلس إدارة المنشأة. ويعرف **التدقيق الداخلي** «كنشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة».

- **خلايا الحوكمة:** تحدث بكل وزارة خلية تسمى «الخلية المركزية للحوكمة. كما تحدث بمقر كل ولاية وبلدية مقر الولاية وبالمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات الأغلبية العمومية خلية تسمى «خلية الحوكمة. وتلحق خلية الحوكمة بالديوان بالنسبة إلى الوزارات، وبالكتابة العامة بالنسبة إلى الولايات وبلديات مقر الولاية، ولدى مجالس الإدارة لكل من المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات الأغلبية العمومية طبقا للمعايير المتعلقة بحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

وتتمثل مهام خلايا الحوكمة، خاصة في السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد، صلب الهيكل الذي تنتمي إليه، وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والتعهد بحالات التبليغ ومتابعتها، مع الحفاظ على السر المهني والتعهد على عدم إفشاء المعلومة في انتظار نتائج التحقيق، ـ فضلا عن متابعة ملفات الفساد فيما اتخذ في شأنها ومآلها والإحصائيات حولها، سواء تلك التي هي محل تدقيق أو موضوع مهمة رقابية.

2-الهياكل الرقابية الراجعة بالنظر إلى السلطة القضائية

- **محكمة المحاسبات:** تختصّ محكمة المحاسبات طبق الفصل 117 من الدستور بمراقبة حسن التصرّف في المال العام، وفقا لمبادئ الشرعية والنجاعة والشفافية، وتقضي في حسابات المحاسبين العموميين، وتقيّم طرق التصرف وتزجر الأخطاء المتعلقة به، وتساعد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على رقابة تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية. وتعتبر محكمة المحاسبات من بين الأجهزة العليا للرقابة المنضوية تحت منظمة الأنتوسايINTOSAI«المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة»، وباعتبار انتمائها إلى السلطة القضائية فهي على درجة أعلى من الاستقلالية مقارنة مع الهياكل الرقابية الراجعة بالنظر إلى السلطة التنفيذية.

3- هياكل رقابية أخرى

لا تقتصر ممارسة الرقابة على التصرف في المال العام على الهياكل والمؤسسات الرقابية الراجعة بالنظر إلى السلطتين التنفيذية والقضائية، حيث تمارس كذلك السلطة التشريعية (مجلس نواب الشعب) الرقابة على حسن التصرف في القطاع العام من خلال مساءلة السلطة التنفيذية ولجان التحقيق البرلمانية.

كما تضطلع الهيئات الدستورية المستقلة والهيئات التعديلية ببعض الأدوار الرقابية على غرار هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

4- نشر التقارير الرقابية

ينظم الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير الرقابة الصادرة عنها. وينص في فصله الأول على ضرورة أن تتولّى كل من هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وهيئة الرقابة العامة للمالية وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية وهيئة مراقبي الدولة والهيئة العليا للطلب العمومي نشر تقاريرها الرقابية ضمن **تقارير تأليفية سنوية** يتم إعدادها طبقا للمعايير المهنية الدولية المعمول بها في مجال الرقابة، وذلك في أجل أقصاه الثلاثية الثانية من السنة الموالية للسنة التي شملها التقرير. وتنشر هذه التقارير على المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات التي ترجع لها الهيئات المذكورة بالنظر. **كما يمكن لهذه الهيئات نشر تقارير خصوصية عند الاقتضاء.**

كما تتولّى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية إعداد ونشر تقرير تأليفي سنوي يحتوي على نتائج أعمالها في مجال متابعة تقارير الرقابة والتقييم وذلك في أجل أقصاه الثلاثية الثالثة من السنة الموالية للسنة التي أعد بعنوانها التقرير. وينشر هذا التقرير على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة.

وتراعى عند نشر التقارير المذكورة بالفصلين الأول والثاني من هذا الأمر الحكومي المبادئ والمقتضيات التالية:

- مقتضيات الأمن العام والدفاع الوطني والعلاقات الدولية،
- وضوح المعطيات المضمنة بالتقارير وقابليتها للفهم،
- حماية المعطيات الشخصية،
- حماية المعطيات الاستراتيجية الخاصة بالهياكل والمنشآت التي شملتها أعمال الرقابة والمتابعة.

الفصل السابع عشر: التحقيق في حالات الفساد في مجال الصفقات العمومية، من أين يُؤْكل كتف الفساد في تونس؟

«ويمثل تنوع التشريعات التي تطرقت إلى الصفقات العمومية وتشعبها إحدى الصعوبات التي تعترض كل من يعتزم التقصي في حالات الفساد حيث أن عدم الإلمام ببعض النصوص الخصوصية قد يدفع بالمحقق أو الصحفي الاستقصائي في مسارات خاطئة».

ميخائيل بن رابح

يحظى موضوع الفساد في الصفقات العمومية باهتمام واسع لدى الرأي العام وبعناية خاصة من لدن الجهات الحكومية وغير الحكومية في كامل أنحاء العالم. ويعزى هذا الاهتمام إلى عدة اعتبارات لعل أهمها:

- استئثار الصفقات العمومية بحصة هامة من الناتج المحلي الخام والنفقات العمومية للدول، حيث قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حجم الصفقات العمومية بـ 12% من الناتج المحلي الخام للدول المنضوية تحتها و29 % من إنفاقها العام وهو ما يثير مطامع مختلف الفاعلين في منظومة الشراء العمومي.

- حق الشعوب في مساءلة الحكومات حول حسن التصرف في المال العام المخصص للصفقات العمومية وجودة الخدمات المقدمة مقارنة بحجم الإنفاق.

- الآثار الوخيمة للفساد في الصفقات العمومية على اقتصادات الدول ومناخ الأعمال والاستثمار ونجاعة المرفق العام، حيث قدرت المنظمة حجم الخسائر المترتبة عن الفساد في مجال الطلب العمومي بين 10 % و50% من قيمة الصفقات.

ويقتضي التقصي في حالات الفساد في الصفقات العمومية فهما معمقا لبعض المفاهيم ولدور أهم الفاعلين في مسار الشراء العمومي فضلا عن معرفة بأهم النصوص الترتيبية المنظمة للصفقات العمومية.

وكأول خطوة لاحتراف التقصي في حالات الفساد في الصفقات العمومية وجب إزالة اللبس عن بغض المفاهيم:

أوّلا: وجب التمييز بين الصفقات العمومية والطلب العمومي، حيث أن الصفقات العمومية هي صنف من أصناف الطلب العمومي، الذي يشمل كذلك عقود اللزمات وعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وأصناف أخرى من العقود كالمناولة والاشهار والاستشهار أو الشراءات الجارية (دون الأسقف المحددة مسبقا) والتي تتم عبر أذون تزود.

ويعرف الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية الصفقة العمومية عل أنها **«عقد كتابي بمقابل يلتزم بمقتضاه صاحب الصفقة، عمومي أو خاص، إزاء المشتري العمومي بإنجاز أشغال، أو التزويد بمواد، أو اسداء خدمات أو اعداد دراسات».**
ويستشف من هذا التعريف أن موضوع الصفقة العمومية يصنف إلى أربعة أصناف: إنجاز أشغال، التزويد بمواد، إسداء خدمات وإعداد دراسات. ولكل صنف خصوصيات خصها المشرع بأحكام خاصة.

ثانيا: خلافا لما يتداوله الكثيرون، فإن ما ينظم الصفقات العمومية في تونس ليس قانونا، بل أوامر ترتيبية. ويعتبر الأمر المشار إليه أعلاه آخر نص ترتيبي منظم للصفقات العمومية. وتجدر الإشارة الى وجود عديد الأوامر الترتيبية والمناشير الوزارية التي خصت الصفقات العمومية بأحكام استثنائية في بعض المجالات. ويمثل تنوع التشريعات التي تطرقت إلى الصفقات العمومية وتشعبها إحدى الصعوبات التي تعترض كل من يعتزم التقصي في حالات الفساد، حيث أن عدم الإلمام ببعض النصوص الخصوصية قد يدفع بالمحقق أو الصحفي الاستقصائي في مسارات خاطئة. فعلى سبيل المثال، يجب معرفة أن المشرع التونسي استثنى بعض المشترين العموميين، على غرار المنشآت العمومية الناشطة في مجالات تنافسية، من الأمر المنظم للصفقات العمومية. ونوصي بالاطلاع على أهم النصوص المنظمة للصفقات العمومية على موقع الهيئة العليا للطلب العمومي والتي تعد المشرع الرئيسي في هذا المجال. كما يرجى مراجعة أهم فصول الأمر المشار إليه سابقا وهي سهلة الفهم عموما. واعتبارا أن المنظومة التشريعية في مجال الصفقات العمومية متحركة وتحين باستمرار وجب الاطلاع دائما على آخر النصوص المحينة.

ثالثا: لا تنطبق أحكام الأمر المنظم للصفقات العمومية على عمليات الشراء والتزود إلا انطلاقا من أسقف معينة. فعلى سبيل المثال لا يبرم المشتري العمومي صفقة عمومية في إنجاز أشغال إذا كانت قيمة الطلب دون 200 ألف دينار ويمكن أن يلجأ بالتالي إلى استشارة عادية. ولا يشترط إبرام عقد لتنفيذ الطلب كما هو الشأن بالنسبة إلى الصفقات العمومية كما يتم الإذن بالطلب عبر أذون تزود. ويرجى مراجعة الفصل الخامس من الأمر المذكور للتعرف على مختلف الأسقف المالية المستوجبة للتقيد بإجراءات الصفقات العمومية.

رابعا: هناك بعض الاختلافات في إجراءات الصفقات العمومية إذا ما كان المشتري العمومي الدولة، أو جماعة محلية أو مؤسسة أو منشأة عمومية.

خامسا: لا تعد جميع الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها المتصرف العمومي في مجال الطلب العمومي حالات فساد، فبعضها يصنف كأخطاء تصرف لا تستوجب تتبعا

جزائيا. وتراجع للغرض الفقرة الرابعة من هذا الفصل (تعريف الفساد في الصفقات العمومية).

1- المبادئ العامة في حوكمة الطلب العمومي

يخضع الطلب العمومي إلى مبادئ عامة وجب احترامها من قبل المشتري العمومي. وقد تطرق الفصل السادس من الأمر المنظم للصفقات العمومية إلى أهم هذه المبادئ وهي حرية المشاركة في الطلب العمومي والمساواة أمامه وشفافية الإجراءات ونزاهتها، فضلا عن ضرورة أن تخضع الصفقات العمومية الى قواعد الحوكمة الرشيدة وأن تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات التنمية المستدامة. وما النصوص المنظمة للصفقات العمومية إلا ترجمة لهذه المبادئ. وتبقى الغاية من كل تدقيق أو تقييم للطلب العمومي التحقق من مدى احترام المشتري العمومي. ويشكل المس من هذه المبادئ، إذا توفر ركن القصد طبعا، من بين مخاطر الفساد.
وبالتالي، يمثل احترام هذه المبادئ المرجعية الأولى للتقصي في حالات الفساد في الصفقات العمومية. ففي بعض الحالات قد لا تحترم كل إجراءات الصفقة العمومية عن جهل أو قلة خبرة المشتري العمومي أو نتيجة ظروف استثنائية دون المس بالمبادئ العامة للطلب العمومي وبالتالي، لا تمثل حالات فساد.
كما أن التصرف الحديث في الطلب العمومي، تجاوز مجرد احترام الإجراءات ليؤكد على أداء منظومة الشراء العمومي ككل حتى تحقق مبادئ الفاعلية والنجاعة والاقتصاد، حيث يمكن أن تحترم صفقة عمومية كل الإجراءات دون أن تحقق الفائدة أو المردودية المرجوة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تمثل مناولة تخزين المعطيات عند مزود سحابي حلا بديلا أنجع وأقل كلفة من صفقة تهيئة فضاء تخزين واقتناء معدات إعلامية للغرض.

2-الأطراف المتدخلة في منظومة الصفقات العمومية

المشتري العمومي: يعتبر مشتريا عموميا، على معنى الأمر المنظم للصفقات العمومية، الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والمنشآت العمومية.

لجان مراقبة الصفقات: هيكل رقابي مكلف بالنظر في شرعية إجراءات المنافسة وإبرام الصفقات وشروط تنفيذها. وتجدر الإشارة إلى أن لجان مراقبة الصفقات ليست بهياكل راجعة بالنظر إلى المشتري العمومي حيث تتضمن تركيبتها أعضاء من خارج المشتري العمومي وممثلين عنه وذلك لضمان الحد الأدنى من الاستقلالية. وتتوزع هذه اللجان بين لجان وزارية لمراقبة الصفقات العمومية بكل وزارة، لجان جهوية لمراقبة الصفقات العمومية بكل ولاية، لجان بلدية لمراقبة الصفقات العمومية بكل بلدية ولجان داخلية لمراقبة الصفقات العمومية بكل منشأة عمومية. فعلى سبيل المثال وفي إطار ضمان الاستقلالية، تتكون اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات العمومية بالمنشأة العمومية من ثلاثة أعضاء مستقلين عن المؤسسة (عضوين من مجلس الإدارة ومراقب الدولة).
كما تجدر الإشارة إلى أن القيمة المالية للصفقة هي المحددة لاختصاص لجان مراقبة الصفقات. فعلى سبيل المثال، تختص اللجنة البلدية لمراقبة الصفقات في صفقات الأشغال إلى حدود 2 مليون دينار وإذا ما تجاوزت قيمة الصفقة هذا المبلغ تصبح

من اختصاص اللجنة الجهوية (إلى حدود 5 مليون دينار) أو اللجنة الوزارية (بين 5 و10 مليون دينار) أو اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات (أكثر من 10 مليون دينار). ويندرج هذا التوزيع في إطار تمش يقضي بضمان أكثر استقلالية للجان المختصة كلما ارتفعت قيمة الصفقة. يرجى في الغرض مراجعة الأمر المنظم للصفقات العمومية انطلاقا من الفصل 164.
وتنظر لجان مراقبة الصفقات في مختلف مراحل الصفقة انطلاقا من عرض تقرير تقييم العروض من قبل المشتري العمومي إلى عملية الختم (رقابة موازية - أنظر الفصل السابق). ويجدر التنويه أن رأي لجان مراقبة الصفقات إجباري وملزم للمشتري العمومي باستثناء اللجان الداخلية لمراقبة الصفقات العمومية التي يكون رأيها استشاريا. وبالتالي، فإن مجالس إدارة المنشآت العمومية هي من تصادق على مشاريع الصفقات العمومية بعد أخذ رأي اللجان المذكورة. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة في تحديد المسؤوليات والتتبعات القضائية عند الاقتضاء.
ويسود اعتقاد خاطئ لدى عموم الناس أن لجان مراقبة الصفقات هي المسؤولة عن الكشف عن حالات الفساد والتقصي فيها وإحالة الملفات إلى القضاء عند الاقتضاء. وهنا وجب التأكيد أن هذه اللجان غير مؤهلة لذلك وعند التفطن إلى إخلالات جوهرية من شانها المساس بمبادئ الصفقات العمومية، فيمكنها عدم المصادقة على الصفقة أو المطالبة بتصويبها.

لجنة تقييم العروض: لجنة يحدثها المشتري العمومي تتولى تقييم العروض وتقديم مقترح بخصوص الإسناد إلى لجنة مراقبة الصفقات.

لجنة فتح العروض: لجنة قارة يحدثها المشتري العمومي تتولى فتح العروض.

لجنة الشراءات: يجب على كل مشتري عمومي إحداث لجنة شراءات تابعة له خاصة بالصفقات الخاضعة للإجراءات المبسطة. وتبرم الصفقات وفق إجراءات مبسطة عندما لا تتجاوز القيمة المقدرة للحاجيات مبلغا معينا. ويحدد المشتري العمومي الإجراءات المبسطة وفقا لطبيعة الحاجيات المراد تسديدها وكميتها ومدى توفر المؤسسات الاقتصادية التي يمكنها تلبية هذه الحاجيات.
وخلافا للجان مراقبة الصفقات العمومية، فإن لجان الشراءات غير مستقلة عن المشتري العمومي.

الهياكل المختصة في النزاعات: أحدث المشرع عددا من الهياكل التي تختص في فض النزاعات في مجال الصفقات العمومية أو تسليط عقوبات على المتعاملين الاقتصاديين المخلين بالمبادئ العامة للطلب العمومي أهمها هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية صلب الهيئة العليا للطلب العمومي برئاسة الحكومة (يراجع الفصل 181 من الأمر المنظم للصفقات العمومية) ولجنة إقصاء المتعاملين الاقتصاديين من المشاركة في الصفقات العمومية التي تم إحداثها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 498 لسنة 2016.

3-تعريف الفساد في الصفقات العمومية

يختلف تعريف الفساد من دولة الى أخرى ومن منظومة قانونية إلى أخرى.
وقد عرّفت الجمعية الدولية لمتفحصي الاحتيال المعتمدين - منظمة مهنية رائدة في البحوث والدراسات في مجال مكافحة الفساد-الاحتيال (مفهوم مختلف نسبيا عن

الفساد) على أنه « فعل متعمد أو إغفال متعمد يهدف إلى خداع طرف ثالث أو أكثر، ينتج عنه خسارة للضحايا و / أو مكسب للمحتال.»

كما عرف القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 والمتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، الفساد على أنه «كل تصرف مخالف للقانون والتراتيب الجاري بها العمل يضر أو من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة، وسوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية ويشمل جرائم الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص والاستيلاء على الأموال العمومية أو سوء التصرف فيها أو تبديدها واستغلال النفوذ وتجاوز السلطة أو سوء استعمالها، وجميع حالات الإثراء غير المشروع وخيانة الأمانة وسوء استخدام أموال الذوات المعنوية وغسل الأموال وتضارب المصالح واستغلال المعلومة الممتازة والتهرب الجبائي وتعطيل قرارات السلطة القضائية وكل الأفعال التي تهدد الصحة العامة أو السلامة أو البيئة.»

وعموما يمكن تعريف الفساد في الصفقات العمومية على أنه فعل متعمد أو إغفال متعمد يكون في مخالفة صريحة للنصوص الترتيبية المنظمة للصفقات العمومية أو التشريعات ذات العلاقة من شأنه المساس من المبادئ العامة للطلب العمومي وينتج عنه فائدة مباشرة أو غير مباشرة لمرتكبه.

ويمكن تصنيف مخاطر الفساد في الصفقات العمومية باعتماد إحدى المقاربات التالية:

- حسب مراحل إعداد الصفقة وتنفيذها وهو التمشي الأمثل لتحديد مخاطر الفساد.

- حسب طبيعة الحاجيات المراد تسديدها عبر الصفقة فعلى سبيل المثال، تختلف مخاطر الفساد في صفقات الأشغال عن تلك المتعلقة بصفقات التزود بمعدات إعلامية.

- حسب طبيعة إجراءات الصفقة (طلب عروض مفتوح أو مضيق، بالتفاوض المباشر، صفقة عمومية للتصور والتنفيذ، صفقة إطارية الخ).

- حسب القطاع فعلى سبيل المثال، لقطاع الطاقة خصوصيات تعرضه إلى مخاطر فساد خصوصية ليست بالضرورة نفسها التي تتعرض لها قطاعات السياحة أو الخدمات.

وحيث لا يتسع المجال صلب هذا الدليل إلى التطرق إلى كل المقاربات، سيتم الاقتصار على تصنيف مخاطر الفساد حسب مراحل إعداد الصفقة وتنفيذها والتي تتضمّن حالات الفساد المشتركة والأكثر شيوعا أيا كانت طبيعة الصفقة أو إجراءاتها أو القطاع الذي ينشط صلبه المشتري العمومي.

4-المصادر الرئيسية المعلومة

يتطلب العمل الصحفي الاستقصائي في مجال الصفقات العمومية الاطلاع على بعض المعطيات والوثائق المرجعية للصفقة بعضها متاح للعموم وبعضها الآخر يقتضي طلب نفاذ إلى المعلومة للحصول عليها كما هو مبين بالجدول الموالي.

هذا، وقد أكدت هيئة النفاذ إلى المعلومة في تعليقها على إحدى قراراتها أنه «يجب التمييز فيما يتعلق بالوثائق المكونة للصفقة موضوع طلب النفاذ، بين الوثائق المتصلة بإجراءات إبرام الصفقة ككراسات الشروط الإدارية والفنية للصفقة أو الثمن الجملي للعرض أو كذلك تقارير فرز العروض والتي تسمح بمتابعة مدى احترام المشتري العمومي لشفافية الإجراءات وللمبادئ الأساسية المتصلة بالمنافسة وحرية المشاركة والمساواة أمام الطلب العمومي وهي وثائق قابلة للنفاذ إليها من قبل الشركات المشاركة في طلبات العروض الخاصة بهذه الصفقات وكذلك من قبل العموم تكريسا لمبدأي الشفافية والمساءلة، وبين الوثائق الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية المشاركة في هذه الصفقات مثل جداول أسعارها التفصيلية وملفاتها الفنية وغيرها من الوثائق التي تعكس أسرارها الصناعية واستراتيجيتها التجارية، والتي لا يمكن اعتبارها من قبيل الوثائق العمومية المتصلة بسير المرافق العامة والقابلة للنفاذ إليها.»

تراجع في الغرض القرارات الصادرة عن الهيئة في القضايا عدد 2 و3 و4 و7 بتاريخ 7 مارس 2018 وفي القضايا عدد 39 و40 بتاريخ 5 جويلية 2018.

المرحلة	الوثيقة	معلومة مفتوحة المصدر / غير مفتوحة المصدر	المصدر قابـل للنفـاذ / غيـر قابـل للنفـاذ
تحديد الحاجيات	-مراسلات مختلف الهياكل لتحديد حاجياتها السنوية.	-غير مفتوحة	-طلب نفاذ إلى المعلومة
	-محضر اجتماع الهيكل الذي يعنى بالشراء والمحدد للحاجيات المزمع اقتناؤها في السنة المالية اللاحقة وفق الأوليات التي تحددها الميزانية.	-غير مفتوحة	-طلب نفاذ إلى المعلومة
	-كراس الشروط		
	-المخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات العمومية.	-غير مفتوحة إلا للمشاركين عبر منظومة الشراء على الخط باستثناء الصفقات المتعلقة بالأمن العام	-طلب النفاذ إلى المعلومة
	-تسريب معطيات حول تقديرات الإدارة إلى المزودين.		
		-مفتوحة	-موقع واب الهيئة العليا للطلب العمومي وموقع واب المشتري العمومي

الإعلان عن المنافسة	-نص طلب العروض -استفسارات المشاركين في الصفقة وردود المشتري العمومي -قرار المشتري العمومي بالتمديد في آجال قبول العروض	-مفتوحة -غير مفتوحة -مفتوحة	-موقع المشتري العمومي -موقع الشراء على الخط -طلب نفاذ إلى المعلومة -موقع المشتري العمومي -موقع الشراء على الخط
فتح العروض	-محضر فتح العروض -مراسلات المشتري العمومي للمشاركين لاستكمال بعض الوثائق.	-غير مفتوحة -غير مفتوحة	-طلب نفاذ إلى المعلومة -طلب نفاذ إلى المعلومة
تقييم العروض	-محضر تقييم العروض -عروض المشاركين	-غير مفتوحة -غير مفتوحة	-طلب نفاذ إلى المعلومة -طلب نفاذ إلى المعلومة (غير قابلة للنفاذ حسب تعليق هيئة النفاذ للمعلومة).

إسناد الصفقة	-محضر لجنة مراقبة الصفقات -نتائج طلب العروض -عقد الصفقة -تبليغ الصفقة -اعتراضات المشاركين والشكاوى المقدمة حول إسناد الصفقة	-غير مفتوحة -مفتوحة -غير مفتوحة -غير مفتوحة -غير مفتوحة	-طلب نفاذ إلى المعلومة -موقع المشتري العمومي، موقع الهيئة العليا للطلب العمومي، سبورة الإعلانات ببهو المشتري العمومي -طلب نفاذ إلى المعلومة -طلب نفاذ إلى المعلومة -طلب نفاذ إلى المعلومة
تنفيذ الصفقة	-وثائق خلاص الصفقة -دفاتر الأشغال (بالنسبة لصفقات الأشغال) -عدم جدية متابعة تنفيذ الصفقات خاصة المتعلقة بالأشغال. -محاضر الاستلام الوقتي والنهائي للمواد أو الخدمات أو الأشغال -ملفات النزاع مع المزودين إن كان هناك نزاع	-غير مفتوحة	-طلب نفاذ إلى المعلومة
ختم الصفقة	-ملف ختم الصفقة -محضر جلسة لجنة مراقبة الصفقات	-غير مفتوحة	-طلب نفاذ إلى المعلومة

5-مخاطر الفساد حسب مراحل إعداد الصفقة وتنفيذها

هنـاك عديـد المؤشـرات (نواقيـس خطـر) يمكـن أن تنبـه إلـى وجـود **شـبهة** فسـاد في صفقـة عموميـة. ولا يمكـن في أي حـال مـن الأحـوال الجـزم بوجـود حالـة فسـاد إلّا بعـد التقصـي والتحقيـق فيهـا مـن قبـل الأجهـزة المختصـة والمؤهلـة لذلـك. وبالتالـي، لا يمكـن أن يجـزم تحقيـق صحفـي اسـتقصائي بوجـود حالـة فسـاد، ولكنـه يمكـن أن يفضـي إلـى اسـتنتاج وجـود شـبهة فسـاد حتـى لـو توفـرت لـدى الصحفـي قرائـن وأدلـة كافيـة. وتبقـى الأجهـزة القضائيـة الوحيـدة المخولـة للإدانـة بارتـكاب جريمـة فسـاد.

ويعـدد الجـدول الموالـي نواقيـس الخطـر التـي يمكـن أن تنبـه إلـى إمكانيـة وجـود شـبهة فسـاد والمخاطـر المحتملـة حسـب مراحـل إعـداد صفقـة عموميـة وتنفيذهـا.

المرحلة	نواقيس الخطر (الرايات الحمراء)	المخاطر المحتملة
تحديد الحاجيات وإعداد كراسات الشروط	- لا وجود لوثائق ممضاة تبين بكل دقة حاجيات الهيكل السنوية وتبريرها والمنهجية المعتمدة في تحديدها. - وجود تباين بين الوثائق المحددة للحاجيات والمخطط التقديري لإبرام الصفقات العمومية. - تغيير متكرر للأعوان المكلفين بتجميع الحاجيات وضبطها على مستوى الهيكل الذي يعنى بالشراء. - تخصيص المعدات والمواد المقتناة لغير طالبيها. - وجود عديد التشكيات من قبل مستعملي المواد أو الخدمات حول جودتها. - وجود فوارق هامة بين التقديرات المالية للشراءات والقيمة النهائية للصفقات. - وجود مواد ومعدات مخزنة وغير مستعملة لفترات طويلة، مما يوحي بعدم الحاجة إليها. - لجوء المشتري العمومي إلى إبرام عديد الملاحق للصفقة، بما يوحي إلى عدم دقة تحديد الحاجيات الأصلية والذي يمكن أن يكون متعمدا. - إدراج شروط فنية مجحفة أو عامة وغير دقيقة الغاية منها توجيه الطلب نحو مزود أو مزودين بعينهم. - وجود تطابق كلي بين الشروط الفنية المطلوبة وخاصيات منتوج لمزود معين. - سوء تنظيم متعمد للهيكل الذي يعنى بالشراء وعدم دعمه بالكفاءات الضرورية. - غياب برامج تكوينية خصوصية للعاملين في مجال الصفقات العمومية.	- احتمال وجود تواطئ بين المشتري العمومي والمزودين. - احتمال وجود شبهة تضارب مصالح.

الإشهار	-تعمد ضبط آجال قصيرة لتقديم العروض دون مبرر الغاية منه توجيه الطلب إلى المزودين الذين لهم مخزون كاف من المواد/المعدات المزمع اقتناؤها. -تكرر تمديد آجال تقديم العروض دون مبررات مقنعة الغاية منه انتظار مشاركة مزود أو مزودين معينين أو عدم التمديد فيها رغم ورود عديد طلبات التوضيحات من المشاركين. -عدم تعميم الردود على طلبات استفسار بعض المشاركين على جميع المشاركين. -تعمد الإعلان عن طلب عروض بقسط واحد رغم تضمنه عديد المواد الغاية منه توجيه الطالب نحو كبار المزودين الذين تتوفر لديهم طاقة إنتاجية / تجارية هامة.	-احتمال وجود تواطئ بين المشتري العمومي والمزودين. -احتمال وجود شبهة تضارب مصالح.
تقييم العروض	-وجود بعض أعضاء لجنة تقييم العروض في وضعية تضارب مصالح. -إحداث عديد التغييرات على تركيبة لجنة تقييم العروض بالنسبة إلى صنف من أصناف الطلب. -ورود عروض مشطة تتجاوز تقديرات الإدارة والأسعار المتداولة في السوق أو شديدة الانخفاض. -وجود فوارق هامة غير مبررة بين العروض المالية الواردة. -عدم ورود أي عرض أو مشاركة ضعيفة. -قبول المشتري العمومي بعرض وحيد دون تبرير مقنع. -تكرر إقصاء العروض الأقل ثمنا. -ارتفاع عدد العروض التي يتم إعلانها غير مثمرة، -استئثار مزود أو عدد محدود من المزودين للصفقات العمومية في مجال معين. -تداول عدد من المزودين الفائزين بالصفقات على صنف معين من الطلبات. -إقصاء عروض فنية على ضوء إجراء تجارب على عينات من المواد المزمع اقتناؤها دون احترام شروط اجراء التجربة.	-احتمال وجود تواطؤ بين المشتري العمومي والمزودين. -احتمال وجود تواطؤ بين المزودين (دون علم المشتري العمومي). -احتمال وجود شبهة تضارب مصالح.

تنفيذ الصفقة	-تعمد التأخير في إمضاء العقد وتجاوز الآجال الترتيبية بغاية انتظار ارتفاع الأسعار ليصبح عرض صاحب الصفقة غير مجدي ودفعه إلى فسخ العقد وذلك في حالة لم يتمكن المشتري العمومي من إسناد الصفقة للعارض المتواطئ معه. -تضخم مبلغ الصفقة مقارنة بمبلغ العقد. -تعدد ملاحق الصفقة وتجاوزها الأسقف المحددة، بما يمس بمبدأ المنافسة. -عدم تطابق بنود العقد مع كراسات الشروط (تغيير في بعض الخاصيات الفنية) -عدم إمضاء محاضر الاستلام الوقتي والنهائي من قبل جميع أعضاء لجنة الاستلام -إحداث تغييرات متكررة وغير مبررة في تركيبة لجان الاستلام بالنسبة إلى نفس الصنف من الطلب -المصادقة على الاستلام النهائي للمواد/ الخدمات/الأشغال/الدراسات رغم عدم رفع التحفظات المضمنة بمحضر الاستلام الوقتي من قبل المزود. -عدم تطابق وثائق الخلاص مع البنود التعاقدية. -لجوء صاحب الصفقة إلى مناولة جزء من الطلب لدى مشاركين في طلب العروض، مما يوحي بوجود تواطؤ (أنظر الفصل الموالي).	-احتمال وجود تواطؤ بين المشتري العمومي والمزودين. -احتمال وجود تواطؤ بين المزودين (دون علم المشتري العمومي). -احتمال وجود شبهة تضارب مصالح. - شبهة رشوة. - شبهة اختلاس أموال عمومية.
ختم الصفقة	-عدم ختم المشتري العمومي للصفقات العمومية. هنا وجب التوضيح أن أغلب المشترين العموميين لا يلتزمون بختم الصفقات العمومية لقلة الموارد البشرية. أما في صورة ملاحظة عدم ختم صنف معين من الصفقات أو لمزود دون غيره، فهذا يمكن أن يكون مؤشرا على وجود حالة فساد.ويجدر التذكير أن ملف ختم الصفقة يحال وجوبا على أنظار لجنة مراقبة الصفقات. -عدم توظيف خطايا تأخير (أو تعمد التخفيض في قيمتها) عند تسجيل تأخير في استلام المواد / الأشغال.	

واعتبارا لخبرة الأعوان العموميين في مجال الصفقات العمومية، فإنّ عديد حالات الفساد لا يمكن التفطن إليها إلّا من خلال تفاصيل دقيقة تتطلب دراية واسعة بمنظومة الشراء العمومي. ويستحسن أن يستعين الصحفي الاستقصائي في هذا المجال بخبراء خاصة إذا كان حديث العهد بالتحقيق في حالات فساد تتعلق بالصفقات العمومية.

6- حالات التواطؤ

تعزى عديد حالات الفساد في منظومة الطلب العمومي إلى وجود تواطؤ بين المشتري العمومي ومزودين أو تواطؤ بين مزودين دون علم المشتري العمومي. وفي جميع الحالات وجب على المشتري العمومي وضع تدابير وقائية من مخاطر التواطؤ إلى جانب إجراءات رقابة داخلية للكشف المبكر عن هذه الحالات. كما أن الكشف عن حالات التواطؤ يتم خاصة بمتابعة وتحليل مستمرين لجملة من المؤشرات والإحصائيات.

ولئن تبقى حالات التواطؤ بين المشتري العمومي والمزودين الأكثر شيوعا والأسهل في الكشف، فإن حالات التواطؤ بين المزودين تشكل صعوبة في الكشف عنها. وتصنف إلى أربعة أصناف:

- **العروض التكميلية:** يعمد بعض المزودين إلى المشاركة في طلب عروض بتقديم عروض غير جدية لتمكين عارض آخر (عادة ما تكون مؤسسة نافذة في السوق) وبتواطؤ معه من الفوز بالصفقة. ومن بين المؤشرات لوجود هذه الحالة شطط العرض المالي الأقل ثمنا ومناولة صاحب الصفقة لجزء من الطلب لدى المشاركين المتواطئين.
- **سحب العروض:** يعمد بعض المشاركين في طلب العروض إل سحب عروضهم قبل آخر أجل لتسليم العروض لتمكين مشارك معين من الفوز بالصفقة حتى وإن كلفهم ذلك حجز الضمان الوقتي.
- **التداول في المشاركة:** يعمد بعض المزودين بتواطؤ بينهم على للتداول في المشاركة في طلبات العروض كان يتفق العارضون مثلا أن يشارك المزود «أ» بالعرض الأقل ثمنا في طلب العروض المعلن من قبل المشتري العمومي «م1» ويشارك المزود «ب» بالعرض الأقل ثمنا في طلب العروض المعلن من قبل المشتري العمومي «م2» ويشارك المزود «ج» بالعرض الأقل ثمنا في طلب العروض المعلن من قبل المشتري العمومي «م3» خلال السنة الحالية على أن تتم إعادة التوزيع في السنة المقبلة. ولا يمكن التفطن الى مثل هذه الحالات إلا من خلال تنسيق بين المشترين العموميين في متابعة المشاركين والفائزين بالصفقات.
- **اقتسام السوق:** يتفق المزودون على توزيع المشاركة في طلبات العروض فيما بينهم أو على تقاسم أقساط الصفقة نفسها.

الخاتمة

ليس دور أيّ دليل تدريبي أنْ يحوّل المبتدئ إلى محترف، فتلك رغبة الصحفي واجتهاداته وتراكماته، وليست من أدوار أيّ دليل مهنيّ أن يُحوّل المهنة المتغيّرة والمتطوّرة إلى «وصفات استخدام» كتلك المرافقة للتجهيزات المنزلية الجديدة، ولا التجميع الارتجاليّ لنصائح وإرشادات الصحفيين الممارسين، ذلك أنّ أيّ دليل يهدف أساسا إلى تحسين المعارف وتطوير المهارات وتجويد الاداء الإعلامي للمتلقيّ قصد تسهيل السبل لإنجاز محتوى إعلامي ينضوي صلب إعلام جودة وفق المعايير التحريرية والأخلاقية المعتمدة، دون ادعاء بأنه قد يعوّض معاهد الصحافة أو الدورات التكوينية القيّمة.

ومنتهَى الاستحقاق من هذا الدليل، الذي عكفتْ على إنجازه لأشهر عديدة مجموعة من الأساتذة الأكاديميين والاستقصائيين المتميزين والخبراء المحترفين، أن يحيط القارئ /الطالب/ الصحفي والمدرب، بالمعارف الأساسية للصحافة الاستقصائية وأن يفهم إطارها القانوني والأخلاقي، وأن يكون على دراية تامة بسيرورة التحقيق الاستقصائي من الفكرة إلى التحرير.

ولئنْ دارت الصحافة الاستقصائية حول القصّة، فإنّ هذا الدليل دار أيضا حول «قصة الطريق إلى التحقيق»، وقد انطلق من نقطة اقتناص الفكرة واختبار قابليتها إلى مرحلة إنجاز الفرضية والبحث التحقيقي الشامل، مرورا بالتحرير وصياغة النص النهائي وفق السرديات الجديدة، وبمعرفة مقتضيات السلامة القانونية وممكنات الاستثناءات الأخلاقية، وليس انتهاء بدراسة حالة البيئة الرقابية في تونس وقضايا الفساد المالي.

ولئن أنجزنا هذا الدليل، بمحاوره وفصوله وفروعه، حول قصّة «الطريق إلى إنجاز التحقيق الاستقصائي»، فإنّ رغبة جماعية بأنْ تبقى القصّة مفتوحة النهايات ومنفتحة على عدة محاور وفصول أخرى قد نضيفها لاحقا لهذا المتن، ذلك أنّ الصحافة الاستقصائية تستفيد من كافة روافد التجديد والتطوير، بما يطوّر من قدرتها على الرقابة والمساءلة، كما أننا لا ندعي إحاطة هذا الدليل بكلّ النقاط والمسائل.

هي إذن قصة الدليل وفق مرحلية وتراتبية الإنجاز ووفق بنية النصّ المكتوب المتاح للقراء، ولكنّها قصّة قد تخفي وراءها قصة ثانية من التكامل والتجانس والتقاطع بين كافة الأطراف، في مستوى المعارف والتجارب والسعي إلى المساهمة في صناعة إعلام جودة في بلد قلّت وندرتْ فيه الجودة في الكثير من المجالات والقطاعات.

أمّا القصة الأهمّ من كل ما سبق، والتي على أساسها أنجزنا هذا الدليل، فهي قصتكم الاستقصائية، قصتكم التي ننتظرها كي تكون لبنة من لبنات صناعة إعلام الجودة وإضافة واضحة في تكريس ثقافة المراقبة والمساءلة ومساهمة جادة في بلورة مواطنة حقيقية لها نصيبها من «الصورة والصوت» ولها حظّها من قصّة الوطن....

في الانتظار... .



صورة مأخوذة وفق حق الإبداع المشاعي، الرابط https://bit.ly/3hn1hjg

قائمة المراجع والمصادر

ا- التقارير والوثائق المرجعية والأدلّة الصحفية:

- **باللغة العربية**

1. الإطار التشريعي لحرية الاتصال السمعي البصري في تونس بين الموجود والمنشود، وثيقة معلومات أساسية، منظمة المادة 19.
2. وثيقة مرجعية: المسار الإصلاحي لحرية الإعلام في تونس، أدوار المجتمع المدني والهياكل المهنية والمنظمات الدولية، منظمة المادة 19.
3. التصنيف العالمي لسنة 2019، هل انهار السدّ المنيع في أوروبا؟ مُراسلون بلا حدود.
4. دليل أريج للصحافة الاستقصائية العربية، على درب الحقيقة، الطبعة الثالثة، عمّان، 2017.
5. دليل المراسل الصحفي، وكالة رويترز للأنباء، بغداد، جانفي 2006

- **In English**

6. Associated Press Managing Editors Association, Code of Ethics. Adopted by The APME Convention in Philadelphia, Oct. 12, 1994.
7. The Society of Professional journalists, Code of Ethics. Adopted in September 1996.

اا - الكتب:

- **باللغة العربية**

1. كتاب أشغال الملتقى الدولي: صحافة الاستقصاء وسلطة وسائل الإعلام: التحديات والرهانات والآفاق: تنسيق د. سلوى الشرفي ود. حميدة البور، جامعة منوبة، منشورات معهد الصحافة وعلوم الإخبار ومؤسسة كونراد أديناور ، 2014.
2. عيسى محمود الحسن، الصحافة الاستقصائية مهنة المتاعب والأخطار، عمّان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012
3. ظاهرة ويكيليكس، جدل الإعلام والسياسة، بين الافتراضي والواقعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
4. سكاهيل، جيريمي، حروب قذرة، ميدان المعركة- العالم، ترجمة سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
5. سيمور، هيرش، مذكرات صحفي استقصائي، ترجمة محمد جياد الأزرقي، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019.

- **IN ENGLISH**

6. Negotiating journalism core values and cultural diversities Frey E. Rhaman M, El Bour H.(Eds)Nordicom 2017

III- التحقيقات الاستقصائية

- **باللغة العربية:**

1- حسين محمد (اسم مستعار) بعنوان" حرب اليمن: شراء الولاء بنجوم الرتب العسكرية." 01 ماي 2020، رابط التحقيق:https://bit.ly/3ymOAeH
2- خندقجي، حنان، خلف جدران الصمت، 15 ماي 2012، الرابط: https://bit.ly/3rzBxnu
3- الفريضي، عبد الباسط، خداع التسمية... شبيه العسل أو المنتج الذي لا يحمل من العسل إلا اسمه، 12 فيفري 2018، الرابط، https://bit.ly/3BhpZZN .
4- العيادي، حسان، تحقيق «الموت القادم على السكة»، رابط التحقيق https://bit.ly/3l08Df8، منشور على الموقع بتاريخ 21 /11/ 2016
5- «أوراق بنما، رحلة في العالم الخفي للشركات غير المقيمة»، 28 أفريل 2016، الرابط: https://bit.ly/3zIBgSj
6- بوكريم، خولة، كيف أدارت الحكومة التونسية صفقات الكوفيد19، 2020/9/24، الرابط:https://bit.ly/3rzLuS7
7- إياد، الموسمي، زبيد التاريخية هل تغادر مدن التراث الإنساني، 20/06/2013، الرابط: https://bit.ly/3y6DIS0
8- مجدولين علان، عماد الرواشدة، تعذيب واعتداءات جنسية في دور لرعاية الأطفال الأيتام، 28 ديسمبر 2009، الرابط https://bit.ly/3zSnQ6n
9- منظمة العفو الدولية، تسرب هائل للبيانات يكشف عن استخدام برمجيات التجسس لمجموعة إن إس أو الإسرائيلية في استهداف النشطاء والصحفيين والزعماء السياسيين على مستوى العالم، 18 جويلية 2021،الرابط: https://bit.ly/3i9PaGQ
10- عبد العال، محمّد، صيدليات الإسكندرية السموم تحت اسم «منشطات جنسية»، 11 ماي 2014، الرابط: https://bit.ly/3h8Uae6

- **In English**

7. 60 Minutes, Jeffrey Wigand, The Big tobacco whistleblower, 4february1996 ,https://bit.ly/3yaqP9I.
8. Hanen Zbiss, quranic kindergartens in tunisia breeding a wahhabi elite، 20 December 2013، links: https://bit.ly/2Wtu7XO
9. Church allowed abuse by priest for years, Boston Globe, 6 january 2002,https://bit.ly/2WCsxmj

IV- المقالات

- **باللغة العربية:**

1- التسريبات في تونس، الصحافة تدخل الغرف المظلمة، أمين بن مسعود، معهد الجزيرة للإعلام
2- ستة ارشادات للصحفيين لإجراء مقابلة مع الخبراء https://ijnet.org/ar/story/
3- الأنصاري، عَمرو أحمد، قواعد التصوير الخفي والتسجيل السري... بي بي سي نموذجا، موقع شبكة الصحفيين الدوليين الرابط: shorturl.at/mDGV6

- **IN English**

-1 Writing the investigative story, Julian Sher, www.juliansher.com

V- مقاطع مرئية

1- استقالة رئيس تحرير برنامج 60 minutes دان راذر على الهواء مباشرة بتاريخ 9 مارس 2005، موقع يوتيوب، الرابط https://bit.ly/3BN1jcA
2-برنامج Cash Investigation https://www.france.tv/france-2/cash-investigation



ARTICLE 19
Centre Galaxie 2000 - Tour C - 5ème Etage - Bureau 3
Lafayette, Tunis 1002
T (+216) 71 284 212 - F (+216) 71 890 141
www.article19.org - Fb: ARTICLE19 MENA - Tw @Article19MENA





